جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة كربـــلاء
كلية الادارة والاقتصاد

سياســـــــة تمويـــــــــل المشاريـــع الصغيـرة ودورهـــــا في معالجـــة البطالـــة في العـــــراق

رسالة تقدمت بها الطالبة

ليندا علي حسين كاظم

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشـــــراف

الأستـــاذ المساعد الدكتـــور

محمـد ناجـــي محمـــد

1442هـ

2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ
وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ۖ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۖ

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة/ اية(245)

الإهداء

إلى الذي أرسل لهداية البشرية ....

ونور وجهه قمر تدور حوله الاقمار

من اهل بيته الطيبين الاطهار

.....رسولنا محمد وآل بيته صلى الله عليه وآلة وسلم .....

إلى مثلّي الاعلى .....والدي العزّيز

إلى ينابيع الرقة والحنان ...والدتّي العزّيزة

إلى أجنحتّي وسندي بالحّياة ...إخوتّي واخواتي الاعزاء

إلى من وقفت إلى جانبي وساندني .... زوجي (علاء صبر)

إلى من هي أملي وفخري وذخيرتي ابنتي الغالية (دانيه)

إلى من وقف معينا وسندا وحنا حنو الوالد لولده أستاذي الفاضل

..... الدكتور (محمد ناجي محمد)

وإلى العراق العظّيم

أهدي خلاصة جهدي المتواضع

الباحثة

إسراء علي حسين

((شكر وامتنان))

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين ابي القاسم محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

يسرني عرفانا بالوفاء أن أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور (محمد ناجي محمد) الذي تفضّل بالأشراف على هذه الرسالة وأولاها اهتماماً وعناية فائقين ولجهوده القيّمة وملاحظاته الدقيقة وصبره الجميل الذي لمسته طيلة مدة إعداد الرسالة وسدد خطاي اثناء الدراسة بملاحظاته ومناقشاته وقراءاته وتصويباته، فضلا عن إرشادي إلى المصادر والمراجع، إذ لم تستطع الباحثة من دونه المضي في انجاز رسالتها بالشكل الذي آلت اليه، فله جزيل الشكر.

وأتقدم بشكري وامتناني إلى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء الأستاذ الدكتور علاء فرحان لدعمه المتواصل لطلبة الدراسات العليا. وإلى السيد رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لتفضّلهم قبول مناقشة الرسالة وابداء ملاحظهم القيمة.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي في قسم الاقتصاد الذين كانوا لي خير عون في تقديم النصيحة والمشورة، وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الخبيرين العلمي واللغوي، ولا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى زملائي في الدراسة لمساندتهم ومساعدتهم لي.

وأتقدم بالشكر والاعتذار إلى جميع من علمني ولو حرفا واحداً والذين لم تذكرهم هذه السطور وإلى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والمساندة ولو بكلمة فجزاهم الله خير الجزاء.

سائلا المولى القدير التوفيق للجميع لما فيه خَيْرَيْ الدنيا والاخرة.

الباحثة

المستخلص:

يعتبر التمويل احد المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وخاصةً الدول النامية، ويعود سبب ذلك ضعف القطاع المصرفي والمالي والخدمات التي يقدمها إلى هذه المشاريع، ومن هذه الأسباب ارتفاع أسعار الفائدة وعدم الاستفادة من التسهيلات الائتمانية وتعقد شروط الحصول على القروض بسبب عدم امتلاك اصحاب المشروعات الصغيرة الضمانات الكافية التي تطلبها المصارف مقابل القرض وارتفاع درجة المخاطرة لدى هذه المشاريع وعدم قدرتها على طرح أسهم في السوق المالية نتيجة شروط الدخول إلى البورصة والتي لا تتوفر إلا في المشروعات الكبيرة، بالإضافة إلى غياب الوعي المصرفي لدى بعض الصناع والتجار والذي يجعلهم أكثر تردداً في التعامل مع المصارف لعدم معرفتهم بالقوانين والانظمة الخاصة بالمصارف ،مما يضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى جهات أخرى للاقتراض منها مثل الوسطاء والمرابين وبأسعار فائدة عالية وهذا يؤدي إلى زيادة اعباء التمويل.

نتيجة لذلك تظهر الحاجة إلى تنمية خيارات وبدائل تمويلية جديدة لأصحاب هذه المشروعات اذ اصبح أمر ضروري ومهم لتمكينهم من التغلب على المعوقات التي تعرقل عمل ونمو وتطور هذه المشروعات ، وكذلك العمل على وتطوير وتنمية هذا القطاع المهم ليساهم بمهمة تنمية الاقتصاد الوطني ، والمشروعات الصغيرة من الاستراتيجيات المهمة والمتبعة في اغلب دول العام والتي حققت نجاحاً مهماً في هذه الدول، لذلك قمنا من خلال هذا البحث على تحديد مفهوم وأهمية هذه المشروعات بالإضافة إلى المعايير المعتمدة في تحديد مفهومها وأيضا المشاكل والمعوقات التي تعرقل نمو وتنمية وتطور هذه المشروعات وكذلك دورها التنموي في انعاش الاقتصاد العراقي، والاشارة إلى الاليات المتبعة لدعم هذه المشروعات وتنميتها من أجل تفعيل دورها في حل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومن اهم هذه المشاكل البطالة والفقر وتباطؤ النمو لاقتصادي.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاية الكريمة	أ
الاهداء	ب
شكر وامتنان	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ -ز
قائمة الجداول	ز
المقدمة	3-1
الفصل الاول **الاطار النظري للسياسة التمويلية والمشروعات الصغيرة والبطالة**	**47-5**
المبحث الاول: -الاطار النظري للسياسة التمويلية	**22-6**
أولا: مفهوم التمويل ومصادره وأهميته وأثاره	**6**
ثانياً: ماهية التمويل الصغير وخصائصه وأهميته ومصادره	**14**
ثالثاً: مفهوم السياسة التمويلية وأنواعها وأهدافها	**19**
المبحث الثاني: الاطار لنظري للمشروعات الصغيرة	**34-23**
أولا: ماهية المشروعات الصغيرة وتعريفها وخصائصها وأهميتها	**23**
ثانياً: المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة	**28**
ثالثاً: أنواع المشروعات الصغيرة وكيفية تصنيفها.	**31**
رابعاً: دور المشاريع الصغيرة في تنمية الاقتصاد	**32**
المبحث الثالث: الاطار النظري للبطالة	**47-35**
أولا: مفهوم البطالة وتعريفها	**35**
ثانياً: أسباب حدوث البطالة ومبرراتها وأنواعها	**37**
ثالثا: اثار البطالة	**45**
الفصل الثاني **تمويل المشروعات الصغيرة ومعوقاتها**	**81-48**

المبحث الاول: تمويل المشروعات الصغيرة (المفهوم -الاهمية – الخصائص-الاشكال)	**55-48**
أولا: مفهوم التمويل الصغير وأهميته	**49**
ثانياً: خصائص النشاط المالي للمشروعات الصغيرة	**50**
ثالثاً: طبيعة تمويل المشروعات الصغيرة	**50**
رابعاً: اساليب تمويل المشروعات الصغيرة	**52**
خامساً: اشكال تمويل المشروعات الصغيرة	**53**
المبحث الثاني: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة	**70-56**
أولا: مصادر التمويل الداخلية	**56**
ثانياً: مصادر التمويل الرسمية	**58**
ثالثاً: المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الصغيرة	**62**
رابعاً: مصادر التمويل الغير الرسمية للمشاريع الصغيرة	**69**
المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ودراسة الجدوى الاقتصادية لها	**81-71**
المطلب الاول: المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة	**71**
المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة	**77**
الفصل الثالث **واقع المشروعات الصغيرة في العراق واليات تطويرها للحد من مشكلة البطالة في العراق**	**137-82**
المبحث الاول: سياسات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في العراق	**102-83**
أولا: أهمية المشروعات الصغيرة في العراق	**83**
ثانياً: أليات تمويل المشروعات الصغيرة في العراق	**84**
ثالثاً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في العراق	**85**
المبحث الثاني: استراتيجيات النهوض بالمشروعات الصغيرة	**118-103**
أولا: طبيعة وواقع الاقتصاد العراقي	**103**

ثانياً: المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العراق	**112**
المبحث الثالث: الافاق المستقبلية لتطوير عمل المشاريع الصغيرة في حل مشكلة البطالة في العراق	**137-119**
أولا: اقع البطالة في العراق	**119**
ثانيا: تحليل واقع المشروعات الصغيرة في العراق	**122**
ثالثاً: مجالات تمويل المشاريع الصغيرة في العراق	**127**
رابعاً: الجهات المسؤولة عن المشاريع الصغيرة في الدولة	**128**
خامساً: أهمية تمويل وإدارة المشروعات الصغيرة في العراق	**129**
سادساً: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في العراق	**131**
سابعاً: الاهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في العراق	**136**
الاستنتاجات والتوصيات	**139-138**
المصادر	**160-140**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	معايير تمييز المشروعات الصغيرة حسب المشروع الياباني	**29**
2	أعداد الخريجين في العراق للأعوام (1993-2010)	**43-42**
3	توزيع المشاريع الصغيرة ومبالغ القرض حسب المحافظات	**97**
4	توزيع القرض حسب الجنس والمحافظات	**99**
5	المصارف المساهمة برأس مال الشركة	**100**
6	التخصيصات التشغيلية والاستثمارية ضمن موازنة الدولة العراقية(2003-2017)	**105**
7	نسبة البطالة في العراق(2003-2018)	**107**
8	معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي	**109**
9	معدل البطالة وأجمالي عدد السكان والقوى العاملة (2003-2017)	**121**
10	عدد المشاريع الصغيرة وعدد العالمين المشتغلين فيها للمدة(2003-2018)	**124**

المقدمة

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في تنظيم هيكل الاقتصاد الوطني وبنائه من خلال خلق استثمارات تدفع عجلة التنمية، ويكون لها دور في نهوض المجتمع في مختلف المجالات، إذ إنها تزيد من معدلات النمو، كما تساعد على تنوع الانتاج، وخلق فرص التشغيل وتقليص معدلات البطالة، وتخفيف مستوى الفقر وتحسين مستوى التنمية المحلية والاقليمية.

ان تحليل واقع المشروعات الصغيرة يعكس نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المشروعات ونقاط القوة ،ومن ثم ايجاد أو صياغة الحلول المناسبة للعقبات التي تعاني منها هذه المشروعات بما يعزز مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وفي العراق تعاني هذه المشروعات من عدة عقبات تقف في طريق نموها وتطورها وإضعاف قوتها التنافسية ،تعد عملية التمويل احد العقبات الرئيسة التي تعرقل نمو وتطور هذه المشاريع ، إذ يلاحظ في العراق عزوف الجهاز المصرفي بل وامتناعه عن اقراض المشروعات الصغيرة ، نتيجة ارتفاع تكاليف اقراض هذه المشروعات مقارنة بالمشروعات الكبيرة ،فضلا عن نقص المعلومات عن تلك المشروعات وأيضاً عدم قدرة اصحاب هذه المشاريع على تقديم ضمانات كافية التي تطلبها المصارف ،وهذا ادى بالضرورة إلى اعتماد برامج واليات من شانها ان تقلل من العقبات التي تواجه تمويل هذه المشروعات ،وأيضاً تتولى مهمة الربط بين المشروعات الصغيرة من جهة والمصارف من جهة أخرى ،وبما يسهم من تحسين فرص تلك المشروعات في الحصول على التمويل المناسب ،وظهرت بعد عام 2003 مؤسسات تمويل خاصة ركزت على دعم المشروعات الصغيرة لتتجاوز القيود والعقبات التي تفرضها جهات التمويل المصرفية ،إذ بادر البنك المركزي العراقي فكرة تمويل المشروعات الصغيرة على المصارف العراقية الخاصة ،ولقد تبلور عن هذه الفكرة انشاء شركتين هما الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة.

وبما أن الاقتصاد العراقي يمتاز باعتماده على الموارد النفطية (اقتصاد أحادي الجانب) في تحقيق النسبة الغالبة من الدخل القومي الذي يعد من أبرز سمات التخلف الاقتصادي التي تعاني منها الدول النامية، ونظراً إلى أن المشروعات الصغيرة تهيمن على أغلبية المنشآت الوطنية، إذ فاقت نسبة المنشآت التي تشغل أقل من (10) عمال نسبة (95%) من منشآت قطاع الصناعة التحويلية في العراق لذلك لابد من إعطاء اهتمام خاص بها أسوة بالمنشآت الكبيرة وليس كاستراتيجية بديلة عنها.

ونتيجة للطبيعة التكاملية بين مختلف الحجوم وما تشكله المشروعات الصغيرة من دعم للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والعلاقات التي يمكن أن تنشأ بينها يفسر الاهتمام الدولي الواسع بالمنشآت الصغيرة والمتمثل بعقد المؤتمرات والقيام بالدراسات والبحوث الخاصة بهذه المنشآت، ووضع البرامج والخطط لتنميتها وتشجيعها في مختلف دول العالم.

أهمية البحث: -

يستمد البحث أهميته من خلال محاولته الوقوف على أوضاع المشروعات الصغيرة من خلال البحث في واقعها والصعوبات التمويلية التي تواجهها، ومحاولة تقديم جملة من التوصيات التي من شانها ان تقلل من الصعوبات التي تعرقل نمو وتطوير هذه المشاريع.

مشكلة البحث: -

تعدّ مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونوا من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من أنشاء مشروعاتهم الخاصة كما لا يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للمصارف والمؤسسات المالية للحصول بموجبها على القروض التي تتمثل بالإجابة على الاسئلة الاتية: -

1) ما أهم مصادر التمويل مدى كفاءة وفعالية صيغ التمويل، وما هي أكثر الصيغ التمويلية الملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة.
2) ما الدور الذي من الممكن ان تقوم به الدولة في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة.

اهداف البحث: -

يهدف البحث الى ابراز دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق مع عرض اهم المعوقات واسبابها ومن ثم وضع الحلول المناسبة لمعالجة البطالة.

فرضية البحث: -

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

ان التمويل الذي تقدمة المؤسسات الحكومية والخاصة لتنمية وتطوير مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق يساهم في تقليل نسبة البطالة والنهوض بالواقع الاقتصادي

هيكلية البحث: -

من أجل تحقيق هدف البحث واثباتاً للفرضية تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول ، تناول الفصل الاول الاطار النظري للسياسة التمويلية والمشروعات الصغيرة والبطالة ،تناول المبحث الاول الاطار النظري للسياسة التمويلية وخصص المبحث الثاني لدراسة الاطار النظري للمشروعات الصغيرة، بينما كرس المبحث الثالث للاطار النظري للبطالة ،اما الفصل الثاني تطرق لتمويل المشروعات الصغيرة ومعوقاتها و يتكون من ثلاث مباحث ،تناول المبحث الاول تمويل المشروعات الصغيرة (المفهوم - الاهمية –الخصائص –الاشكال)ودرس المبحث الثاني مصادر تمويل المشروعات الصغيرة بينما خصص المبحث الثالث لتناول المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة وأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لها ، وتناول الفصل الثالث واقع المشروعات الصغيرة في العراق واليات تطويرها وآفاقها المستقبلية اذ تضمن المبحث الاول سياسات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في العراق ،وتناول المبحث الثاني استراتيجيات النهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق، وخصص المبحث الثالث لدراسة الافاق المستقبلية لتطوير عمل المشروعات الصغيرة في العراق.

الفصل الاول

الإطار النظري للسياسة التمويلية والمشروعات الصغيرة والبطالة

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة التمويلية

المبحث الثاني: الإطار النظري للمشروعات الصغيرة

المبحث الثالث: الإطار النظري للبطالة

تمهيد: -

تعـدّ مصـادر التمويـل بالنسـبة للمؤسسـات الصـغيرة مـن المصـادر المهمـة وذلـك مـن أجـل تمويـل مختلـف أنشـطتها الاسـتثمارية والاسـتغلالية إذ إن هـذه المؤسسـات ومـن خـلال الوظيفـة الماليـة التـي تعمـل علـى تحديـد مختلـف أنـواع المصـادر المتاحـة والمناسـبة امامهـا مـن أجـل تغطيـة مختلـف احتياجاتهـا لـذا مـن الضـروري علـى المسـير المـالي عنـد تحديـد سياسـة التمويـل التـي يتبعهـا للحصـول علـى الامـوال وقبـل اتخـاذ قـرار التمويـل لا بـد مـن التفكيـر بجملـة مـن التغيـرات التـي تحكـم وتحـدد عمليـة التمويـل اللازمـة للمؤسسـات الصـغيرة إذ تسـعى المؤسسـة إلـى امـتلاك مصـادر التمويـل المناسـبة واللازمـة لتحقيـق نشاطاتها ،ويعد التمويل أحد القرارات المهمة لإدارة المشروعات الصغيرة .

أهـداف التمويـل تـرتبط بأهـداف المؤسسـة ارتباطـا وثيقـا فالفعاليـات التـي تسـعى المؤسسـة لتحقيقهـا خـلال اسـتراتيجيتها العامـة التـي تتفـرع إلـى اسـتراتيجيات فرعيـة ومنهـا اسـتراتيجية التمويـل الـذي يهـدف إلـى تحقيـق الـربح للمؤسسـة وباعتبـاره المفتـاح الـذي يحقـق الاهـداف التـي تسـعى إليهـا المؤسسـات كـالنمو والاسـتقرار وتقليـل مـن البطالـة والفقـر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الاول

الإطار النظري للسياسة التمويلية

أولا: مفهوم التمويل ومصادره وأهميته وأثاره

تعتبر مسألة التمويل من اعقد المسائل التي تواجه المسير المالي للمؤسسة، اذ تقع على عاتقه تدبير الأموال الازمة لتمويل مختلف أنشطة المؤسسة.

1 -تعريف التمويل

يقصد بالتمويل "هو مجموعة من الاسس والحقائق التي تتعامل في كيفية تدبير الأموال وكيفية استخدام الاموال سواء كانت تخص الافراد أو منشئات الاعمال أو الاجهزة الحكومية"[1] كما يمكن تعريف التمويل "هو احد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والاسس العلمية أو النظريات التي تتعلق بالحصول على الاموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الافراد أو المنشئات والحكومات وتحتاج المؤسسات إلى موارد مالية أولا من أجل الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات وثانيا من أجل مواكبة التطورات الصناعية والتجارية وكذلك تسديد ما عليها من التزامات واستحقاقات من أجور ومصارف وغيرها "[2] ونظرا لأهمية التمويل يعتبر من القرارات الاساسية التي ينبغي على المؤسسة ان تعتني بها وذلك لأنه يعتبر المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية وان اختيار طرق التمويل يعتبر اساس السياسة المالية إذ يهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة اقل ما يمكن[3]ويعرف التمويل بانه" توفير الاموال لاستثمار جديد وهذه الاموال إذا لم تتوفر لدى المستثمر من مدخراته قام

(1) د يوسف حسن يوسف ،" التمويل في المؤسسات الاقتصادية "، التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2013 ، ص 210

(2) رسول عيسى مهدي عبد ،" واقع التمويل الصغير ودوره في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بعد عام 2003 "، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، 2017 ، ص 6.

(3) حمزة أحمد ،" القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير ، 2005 – 2006 ، ص 42.

باقتراضها من مدخر اخر " [1] التمويل في المصارف الاسلامية يقصد به" كل الاشكال والاساليب والصيغ التي تتم من خلالها تشغيل الموارد المتاحة والقابلة للاستثمار سواء كان الاستثمار مباشر لا يحتاج فيه المصرف الاسلامي مستثمر للتمويل أو غير مباشر يتم بالتعاقد مع مستثمرين آخرين "[2] كان هنالك اختلاف حول مفاهيم التمويل فمنهم من ينظر إلى التمويل من منطلق دولي ومنهم من منطلق محلي وبصورة عامة يعرف التمويل "بانه توفير المال ألـلازم وقت الحاجة المحلية [3] يشار إلى التمويل على إنه " الانشطة الاساسية في نشأة الاعمال المتمثلة بالإدارة المالية التي تضم ايضا الاستثمار ومقسوم الارباح وان القرارات الاساسية للإدارة المالية والتي تأخذ في أطار هذه الوظائف هي قرارات التمويل والاستثمار ومقسوم الارباح " [4] .

وتعرف الباحثة التمويل" هو تلك المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال الازمة لتمويل استثمارات المشروعات".

2 – مصادر التمويل

تعرف المصادر الخاصة للتمويل هي تشكيلة من المصادر التي حصلت من خلالها الاموال بهدف تمويل استثماراتها أو العمليات الاستغلالية الخاصة بها وتعتبر طريقة خاصة لحصول المؤسسة على ما تحتاج اليه من اموال لتلبية احتياجاتها من أكبر انشغالاتها وهذا راجع لما تكسبه من تأثير على مشاريعها

(1) زياد خلف خليل الجبوري ،" تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصدر اثرها في تحقيق النمو ، الامارات حالة دراسية للمدة 1990 – 2007 "، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص 36 .

(2) راندة فراح ، "مصادر التمويل الحديث وإثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ام البواقي) " ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي ، 2013 – 2014 ، ص 9 .

(3) د . سعدي أحمد حميد الموسوي – أحمد حسين أحمد الموسوي، "التمويل بالودائع وتأثيره في تعزيز السيولة المصرفية "، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2010، ص 3.

(4) الشيخ التهامي حمزة – علي قاسم بدر الدين – يوسفي فاتح، "انشاء التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، الجمهورية الجزائرية ، المركز الجامعي يحي فارس بالمدينة ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2007 – 2008 ، ص 43.

الاستثمارية ومن خلال ذلك نجد هنالك مصدرين للتمويل هما مصادر التمويل الداخلي ومصادر التمويل الخارجي [1] .

أ – مصادر التمويل الداخلي

يعتمد التمويل الداخلي على التمويل الذاتي ويعرف([2]): -

1) التمويل الذاتي

ويعرف التمويل هو" أمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال النشاط الخاص بها وهذه العملية لا تتم إلا من بعد الحصول على نتيجة الدورة المالية وهذه الدورة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران مورد داخليا للمؤسسة وهما الانثار والمئونات، أنَّ مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون أحد عناصر التدفق الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها توزع على الشركاء ".

2) أنواع التمويل الذاتي

يمكن الاشارة إلى أنواع التمويل الذاتي على النحو الاتي [3]:-

أ- تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي: يقصد به هو التمويل الذي يكون هدفه المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة إذ ان المؤسسة تخصص اموالها لتحقيق اهدافها.

ب- التمويل الخاص بالتوسع: في كثير من الاحيان نجد ان التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الاصول، وفي هذه حالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها وحتى زيادة رأس مالها.

---

(1) رانده فراح ، "مصادر التمويل الحديث وإثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ام البواقي) " ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي ، 2013 – 2014 ، ص 9 .

(2) سالم صلاح راهي الحسناوي، "الاستثمار والتمويل في الاسواق المالية "، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، عمان – الاردن، الطبعة الاولى، 2017، ص 36.

(3) بودالية فايزة،" دراسة مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الوطنية لتحقيق وتيسير الصناعات المترابطة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة عبد الحميد بأديس مست غانم، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التسيير، 217 – 2018، ص 30 - 31.

3) **مكونات التمويل الذاتي**

يمكن الاشارة إلى مكونات التمويل الذاتي وكما يأتي[1]:-

1 – الارباح المحتجزة: عملية تحقيق الارباح تعتبر من الاهداف الرئيسية والضرورية للمؤسسات الصغيرة وتقوم المؤسسة بتجزئة هذا الربح إلى عدة اجزاء منها يذهب إلى المشاركين يوزع عليهم ومنها من تحتفظ به، ويسمى هذا الجزء بالأرباح المحجوزة لذلك تعرف على" إنها جزء من حقوق الملكية التي تستمد من المؤسسة من ممارسة عملياتها المربحة وتتمثل في المتبقي من ارباح العام بعد تجنب الاحتياط المختلف والتوزيعات المقررة".

ب – مصادر التمويل الخارجي

يقصد بالتمويل الخارجي "هو مختلف الاموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية لتغطية تكاليفها والتزاماتها في حالة عجز الموارد الداخلية، اي في حالة استخدام الموارد الخارجية يكون اقل تكلفة "، ويتكون التمويل الخارجي من: -

1-التمويل قصير الأجل

يقصد بالتمويل القصير الأجل هو "كل الاموال التي لا تزيد فترات استخدامها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الاجور وشراء المواد والتوسع الموسمي وغيرها من المتدخلات اللازمة لإتمام العملية الانتاجية التي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة من الفعاليات الجارية "[2].

وتتمثل أنواعه فيما يأتي[3]: -

أ- الائتمان التجاري

(1)ركيبي فوزية، "الوظيفة المالية ووسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011 – 2012، ص 36.

(2)محمد كنفوش، حويلة ايمان، "تمويل الاستثمارات "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة سعد حلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، 2004 – 2005، ص13.

(3) يوسف حسن يوسف، مصدر سابق، ص210.

يعرف الائتمان التجاري على إنه تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد أعادة بيعها واستخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس مال العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم قدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض الصغيرة ذات التكلفة المنخفضة ومن ناحية أخرى فان رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان يتوقف على العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي والعوامل الناشئة عن حالة التجارة والمنافسة.

ب- الائتمان المصرفي

يقصد بالائتمان المصرفي تلك القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك ويأتي هذا النوع في الرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري من إذ درجة اعتماد المؤسسة علية كمصدر للتمويل قصير الأجل ويتميز بانه أقل تكلفة من الائتمان التجارية في الحالات التي تشغل فيها المؤسسة للاستفادة من الخصم وهو اكثر مرونة من ذاته في صوره عاجلة مقابل وعد بتسديد قيمتها للبائع في تاريخ أجل[1]القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة وقد تكون متبوعة بضمان أو بلا ضمان، وتمنح القروض المصرفية لمدة لا تقل عن العام، وقد تكون على شكل خط ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد والحالة الخاصة بخط الائتمان تعرف باتفاق تدوير القرض[2]

ت- **الاوراق التجارية**

تعرف الاوراق التجارية على إنها أداة من ادوات التمويل القصير الأجل تمثل اصولا بالوفاء الغير مضمون وذات أجل استحقاق ثابت يتم اصدارها من قبل المقترضين سواء كان منشأة مالية أو غير مالية فإنها تصدر لتلبية احتياجات هذه المنشأة من الاموال [3] .

(1)زليخة علال – كميلة ليمان،" دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية (دراسة حالة مطاحن مرمورة - قالمة) " ، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة 8 ماي 1945 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2014 -2015 ، ص 11 .
(2) د. عبد الغفار حنفي ، " اساسيات التمويل ولإدارة المالية" ، الاسكندرية ، الدار الجامعة ، 2007 ، ص452
(3)د. يوسف حسن يوسف، (مصدر سابق) ، ص 211 .

ويقصد بالأوراق التجارية السندات ويعرف السند على انه" صك قابل للتداول تصدره الشركة ويتعلق بقرض طويل الأجل يعقد عادة عن طريق دعوة الجمهور الى الاكتتاب ويعطي صاحب الحق في استيفاء الفوائد السنوية وفي استرداد قيمته عند حلول الأجل او في وقت تعينه([1]).

ث- المرابحة

تعني شراء أصل معين من قبل البنك بناء على طلب العميل من ثم بيعة الى العميل بسعر يتضمن ثمنه الأصلي ونسبة ربح متفق عليها، تعد المرابحة من أكثر صيغ التمويل التي تستخدمها المصارف الاسلامية لتمويل الشركات في التجارة والاستيراد فالجزء الاكبر من النشاط الاستثماري للمصارف الاسلامية واستخدام مواردها من خلال صيغة المرابحة التي تصل نسبتها في بعض المصارف الاسلامية إلى أكثر من 90 % وهذا يؤكد اهميتها الاقتصادية والاجتماعية [(2)] .

2-التمويل متوسط الأجل

التمويل المتوسط الأجل يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المفترض كأن يكون لتغطية الاصول الثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدداً من السنين لذا فان المتفق عليه هو اعتماد مدة التمويل من سنة إلى خمس سنوات في هذا النوع من التمويل إذ يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين [(3)]. القروض المصرفية متوسطة الأجل وتمثل القروض والفائدة المستحقة في تاريخ معين وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة إلى شروط الاستحقاق بين المؤسسة والمقترض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب التسديد وتتراوح مدة الاقتراض ما بين

---

[1])شليط علي وبومراو محند، النظام القانوني للأسهم والسندات، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية العلوم والحقوق السياسية، 2017-2018، ص30.

(2)د. عبد الخالق ياسين البدران – عادل حاتم ناجح ، "علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة (دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجل في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2004 -2011 "، جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد السابع والثلاثين ، 2014 ، ص 90 .

(3)د. يوسف حسن يوسف ، "مصدر سابق "، ص 221 .

ثلاثة عشر إلى خمسة عشر عاماً وتحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية [1].

3-التمويل طويل الأجل

مصادر التمويل الطويل الأجل يتم الحصول عليها من اسواق رأس المال وذلك من خلال الاقتراض طويل الأجل وإصدار السندات والاسهم المادية والممتازة واحتجاز الارباح، وتقسم مصادر التمويل الطويل الأجل إلى مصادر التمويل بالدين، وتمثل الاقتراض طويل الأجل وإصدار السندات ومصادر التمويل بالملكية وتمثل إصدار الاسهم العادية واحتجاز الارباح اما الاسهم الممتازة فإنها تعد مصدر هجين اي إنه مزيج من أموال الدين والملكية[2] .

يمنح التمويل الطويل الأجل للمؤسسات ويمتد لأكثر من سبع سنوات إذ يكون موجه لتمويل العمليات الاستثمارية الطويلة الأجل وذلك لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الانتاج أو العقارات أو الاراضي والمباني وغيرها.

المنشأة الاقتصادية تلجأ إلى التمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المؤسسة ان تقوم بها ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد وبالاتي فمن الاحسن أنفاقه على الموجودات الثابتة التي عادة ما تبدأ بإنتاج الدخل للمنشأة بعد مدةّ تزيد عن العام الواحد من هنا تظهر لنا الاهمية الواسعة للتمويل طويل الأجل والذي كثير ما يحدد اتجاه وسرعة ونمو المنشئات كما ان مهمة الحصول على التمويل طويل أجل من المهام الاساسية

(1)حسناء هميلي - رميساء معلم ، "القرارات التمويلية الاستراتيجية في تعظيم قيمة المؤسسة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز والتلفاز "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة العربي التبسي – تبسة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير ، 2016 – 2017 ، ص 17 .

(2)حسين وليد حسين – علي شاكر محمود – عبد الناصر علك حافظ ،" أثر التمويل الطويل الاجل في صافي الربح (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية) " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد السابع ، العدد 20 ، 2012 ، ص 219 .

للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الاموال اللازمة سواء العمليات الحالية أو للأغراض التوسع [1] .

3 – اهمية التمويل

تأتي اهمية التمويل نتيجة الحاجة إلى الاموال، فتزداد اهمية التمويل ووظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى الاموال، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عام أو خاص إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات والحاجة إلى المبادلة فتزداد أهمية التمويل، وكذلك يحدث نقص في أهمية التمويل بالمجتمع الذي لا يتسم بالمبادلة، بل يتم اشباع الحاجات الاقتصادية بواسطة الانتاج المباشر وبالاعتماد على استغلال الموارد الاقتصادية مع انخفاض أهمية المبادلة، وفي هذه المجتمعات تنخفض أهمية توفير رأس المال المستخدم في الانتاج، ولا شك ان تقيم العمل ومبادلة الفائض الشخصي هما اللذان اكسب المال باعتباره وسيلة للتبادل وأهمية خاصة وازدادت بالاتي اهمية التمويل [2] .

وأهمية التمويل تظهر من خلال اهمية توفير رأس المال ألـلازم للعمليات والانشطة الانتاجية والتسويقية سواء كانت هذه العمليات تتسم بطابع موسمي أو تتسم بطابع استراتيجي طويل الامد والصراع من أجل البقاء بتواجد المنشأة الاقتصادية في ساحة المنافسة، ونظرا لأهمية التمويل فاتخاذ القرار فيه بعد هذه الامور الاساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة، وذلك لأنها المجدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال حثهم عن مصادر التمويل .

4 – أثار التمويل

نستطيع ان نوضح الاثار الناتجة عن التمويل في ثلاث نقاط رئيسة [3] .

أ – أثر التمويل على الاقتصاد القومي

1) تشغيل الاصول الرأسمالية يؤدي إلى دفع العجلة التنموية الاقتصادية .

---

(1) - كحل الراس عبد الحميد – كرداي زهير ، "الادارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر ، 2004 -2005 ،ص 84 – 85 .

(2)كحل الراس عبد الحميد – كردالي زهير ، (مصدر سابق)، ص 64 – 65 .

(3) كحل الراس عبد الحميد – كردالي زهير ، (مصدر سابق)، ص 46 .

2) سرعة تنفيذ المشاريع نتيجة الامكانات التي يوفرها التمويل لمختلف المؤسسات .
3) الحدّ من التضخم فاللجوء إلى التمويل يقضي على مدة الانتظار التي يأخذها تكوين الاحتياطات وطرح الاسهم الجديدة محليا الامر الذي يقلل من التكاليف .

ب – أثر التمويل على المشروعات الصغيرة

من الضروي ان تتصف هذه المشروعات بصفات شروط المشروعات الناجحة وتمثل هذه الشروط كما يأتي :

1) الادارة الفعالة لرأس المال والفائض النقدي .
2) لجوء هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي في حالة الضرورة .
3) المؤسسات الصغيرة تجد صعوبة في الحصول على تمويل قصير الأجل بسبب الارتفاع في نسب المديونية .

ج – أثر التمويل على المستأجرين

تستطيع المؤسسة ان تقوم بحيازة الاصول الرأسمالية لنشاطها من دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من الاموال،إذ قامت بشراء هذه الاموال، السبب الذي يوفر لها سيولة عالية تستخدمها،في حالات أخرى وتحسين صورة الميزانية المنشورة للعملاء وتحسين النسب التحليلية وهذه الاصول المؤجرة لا تظهر في جانب الاصول .

ثانيا : ماهية التمويل الصغير وخصائصه وأهميته :-

1- ماهية التمويل الصغير

يعرف التمويل الصغير أو الاصغر "بإنه تقديم قروض صغرى للاسر ذات الدخل المحدود،ولكنها قادرة على العمل وذلك بهدف مساعدتهم على البدء في انشطة أنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى،ولقد اتسع هذا المفهوم مع مرور الزمن لتمثل مزيد من الخدمات مثل التأمين والادخار وذلك لحاجة الفقراء لمجموعة من الخدمات المالية بعد أن صعب عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية القائمة "[1].

(1)غسان روحي عقل ، "العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة "،رسالة ماجستير، فلسطين ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، 2010 ، ص 23 .

ويقصد بالتمويل الصغير هو ذالك"التمويل الذي يحتاج له الفقراء الذين يمارسون عملا أو مهنة في السوق أو المنزل ولا يستطيعون ان يقترضون من المصارف والمنتجون يمثلون أما الافراد أو الاسر المنتجة يعملون في انتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد اغلبها محلية أو طبيعية أو مصنعة مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة ويبيعون منتجاتهم بسهولة ويسر" [1].

وهنالك من يعرف التمويل الصغير"هو التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات والتأمين وقروض الاستهلاك" [2].

يوجد مفهوم اخر للتمويل الصغير فيعرف هو"اتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة الاعمال الصغرى إذ يمثل ليس فقط القروض بل ايضا المدخرات وخدمات تحويل الاموال"[3].

2 – خصائص التمويل الصغير:-

يتميز التمويل الصغير بإنه مبلغ من المال يكون صغير ومرن وسريع ويمنح في اغلب الاصول من غير ضمانات عينية لذلك يتوجب معرفة طلب القرض بصفة مباشرة وشخصية من قبل المؤسسة المانحة للقرض أو المنتفع وجدوى النشاط ويمكن ان يكون القرض بمبالغ متزايدة ومتتالية حسب درجة نجاح المشروع،ويمكن ان نحدد خصائص التمويل الصغير بالاتي[4]:-

أ- يكون التمويل الصغير مبني على المعلومات إذ يجب جمع معلومات كافية عن الزبائن ونشاطاتهم لتحديد مدى نجاحهم وقدرتهم على التسديد ووظائفهم والتزاماتهم في تسديد القروض .

ب- التقديم البسيط لاستثمارات المقترضين .

(1)رسول عيسى مهدي ، (مصدر سابق)، ص 12 .
(2)اصلاح حسن العوض ،" أدارة التمويل الاصغر ، بنك السودان المركزي "، 2008 ، ص 3 .
(3)محمد مصطفى غانم ، "واقع التمويل الاصغر الاسلامي وأفاق تطويره في فلسطين (راسة تطبيقية على قطاع غزة) "، رسالة ماجستير ، فلسطين ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، 2010 ، ص 12 .
(4)د. وحيده جبر ال منشد – رسول عيسى مهدي ،" التمويل الصغير في ظل تشديد قطاع المصرفي العراقي – تأثيرات ومحددات النمو "، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد مئة وستة عشر ، 2018 ، ص 18 .

ج - ارتفاع معدلات تحصيل اقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات التقليدية .

ح - استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الالزامي بدل من استخدام الضمانات العينة .

د - استخدام أدوات الادخار الطوعي كاسلوب يزيد من قدرة المقترضين على تلبية احتياجاته الخاصة المصرفية([1]) .

3 – أهمية التمويل الصغير :-

نستطيع توضيح أهمية التمويل الصغير من خلال النقاط الاتية [(2)]:-

أ- التمويل الصغير أداة من الادوات المهمة والاساسية للحد من ظاهرة الفقر والبطالة المتعددة الجوانب

ب- يوفر التمويل الصغير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستجدين في كثير من الاحيان من الانشطة المالية والرسمية وهذا ما يساعدهم على بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل.

ت- التمويل الصغير يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الاسري وتحقيق امنهم الاقتصادي والحدّ من ضعفهم المالي وذلك من خلال بدء المشاريع المصغرة والصغيرة.

ث- الاهمية الاستراتيجية المستمدة من المشروعات الصغيرة والمصغرة على حد ذاتها تعدّ الاداة المحركة للنمو الاقتصادي والمصدر الاساس في توفير فرص العمل وتحقيق مستويات هامة من الكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة.

ج- التمويل الصغير يساعد على تمكين النساء على العمل إذ من المعتاد ان تكون النساء هن المسئولات عن تربية الاطفال لذا فان فقر النساء يؤدي إلى النقص في نمو اطفالهم.

---

[1]) موسى بن منصور- توفيق براهم شاوش ،" التمويل الاصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية في أطر المالية الاسلامية "،رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، لم تذكر سنة النشر ، ص 3 .

(2) - عمران عبد الحكيم – غزي محمد العربي ، "برامج التمويل الاصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة "، الجزائر ، جامعة المسلية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، لم تذكر سنة النشر ، ص 3 – 4 .

ح- يساعد التمويل الصغير على توفير فرص العمل إذ إنه يقوم بتحويل الصناعات التي تتميز بارتفاع كثافة العمل [1].

تتمثل وظيفة التمويل الصغير بإدارة محفظة استثمارات المؤسسة بالشكل الذي يعظم السائد عن الاستثمارات وفق مستوى مقبول من المخاطرة وكذلك استخدام افضل لمصادر التمويل الاصغر لتخفيض تكلفة راس المال إلى ادنى حد ممكن مما يساعد في النهاية على تعظيم ربح المساهمين ازداد الاهتمام في السنوات الاخيرة بالتمويل الاصغر في كافة انحاء العالم بتمويل الشرائح الفقيرة أو اصحاب الدخل المحدود لرفع مستوى دخل الفرد لكي يكون لهم دور فعال في المجتمع ويعمل على زيادة دخلهم وتحسين مستوى المعيشة لهؤلاء الافراد ومحدودي الدخل هم غالبا من اصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية [2].

4 – العوائق التي تعيق التمويل الصغير:-

من خلال النقاط الاتية نوضح العوائق التي تقف في طريق التمويل الصغير [3]:-

1) تثبيت الطلب على الخدمات المالية يحدث نتيجة انخفاض مستويات النشاط وانخفاض كثافة السكان.
2) ارتفاع تكاليف المعلومات المرتبطة بالبنية الاساسية الضعيفة مثل الطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم توفير معلومات عن العملاء إذ لا يوجد ثبات شخصية أو سجلات الممتلكات القائمة.
3) ضعف القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل الريفي المرتبط بالعدد المحدود للأفراد المدراء في المجتمعات الريفية الصغيرة.

---

(1)رسول عيسى مهدي ، (مصدر سابق)، ص 13 .

(2)د. ابراهيم عبد الرسول محمد بلال – حوراء عبد الله بلال سعد الله – أمنة عبد القادر السليك ،" التمويل الاصغر وأثرة على المستوى المعيشي (دراسة حالة بعض مدن ولاية غرب كرد خان – السودان خلال الفترة من 2009 – 2017) " ، السودان ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد الاول ، العدد السابع ، 2017 ، ص 16 .

(3)أيمان بو زيد، "التمويل الاصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر (دراسة حالة الجزائر 2012) "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العربي بن مهدي – ام البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2012 – 2013 ، ص 60 .

4) الاثر السلبي للائتمان الموجه والذي يتم دعمه من قبل البنوك المملوكة لدولة أو مشروعات الجهات المانحة.
5) تعتبر مؤسسة للعديد من الانشطة الزراعية وفترات الاستحقاق الطويلة الامد للعديد منها مما يعني تذبذب الطلب على المدخرات والائتمان والتدفق النقدي غير منتظم.
6) عدم توفر الضمان الفعال نتيجة لعدم وجود حاجة واضحة للكمية وكذلك طول وتعقيد اجراءات تسجيل العقود وضعف النظم القضائية.

7– دور التمويل الصغير في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة البطالة وتنمية المشروعات الصغيرة

كثير من الدول تواجه صعوبات في توفير الموارد المالية الكافية لتمويل استثمارات التنمية وتلبية الاحتياجات التي يطلبها السكان من بنى تحتية وخدمات تعليمية وسكنية وصحية وتتزايد الحاجة لذلك مع تزايد الفقر في مناطق كثيرة والبطالة الموجودة بين الشباب ولا سميا الخريجين منهم وتبدو الحاجة ملحة اكثر من اي وقت من أجل تمويل وتدعيم آلياتهم في استراتيجيات التنمية ومعالجة الفقر والبطالة وان تمويل المشروعات الصغيرة والوصول إلى صغار المستثمرين كأحد آليات معالجة الفقر والبطالة اصبح امراً ضرورياً لمعالجة هذه الفئات على ايجاد فرص مناسبة للعيش وتخطي حالة الفقر إلى جانب مساهمة الافراد والجمعيات الاهلية لغير حكومية في الخدمات الاساسية، وفي هذا المجال تبرز اهمية تمويل المشروعات الصغيرة كأحد مداخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد تم أنشاء في بعض الدول صناديق اجتماعية للتنمية ساهمت بشكل كبير في تحقيق قفزات تنموية كبيرة لها [1]

يعدّ التمويل الصغير أداة قوية معترف بها في كافة انحاء العالم لتخفيف حدة الفقر ومعالجة البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي، وكذلك انشاء خدمات التمويل الصغير لتلبية احتياجات الفقراء ومحدودي الدخل من الخدمات المالية، فقد اهملت المنظمات المالية التقليدية أكثر من نصف سكان الدول النامية التي تم أنشاء منشئات ومؤسسات التمويل الصغير لتبدأ في سد هذه الفجوة وتوفير ادوات مالية

(1) علي نبع صايل الصبيحي ، "تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة "، الفلوجة ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الثاني ، 2008 ، ص 7 .

تقدم من خلاله آليات مبتكرة تديرها أنظمة لتلبية احتياجات الطلب المتزايد من الفقراء ولتبرهن هذه المؤسسات على ان بوسع الفقراء الحصول على الخدمات المالية مع أمكانية أدارة البرامج على اساس مستدام ماليا.

تبعاً للنظرية الحدّيثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الفقيرة التي تستند على التنمية المستدامة، اصبح التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر ورفع مهارات الاسر في البقاء والانتاج بشكل مستمر يضمن استمرارية مشاريعهم وسداد القرض اي التحول من تلقي الاعانة المالية إلى الاستثمار المالي في مشاريع صغيرة وفي تعليم الافراد والاعتماد على الذات، ويعد رأس المال من أهم المستلزمات المطلوبة للبدء في عملية التنمية الاقتصادية عموماً، وان سير عملية التنمية تعتمد على اتاحة واستمرار رأس المال كما ان مسائلة انخفاض تراكم رأس المال كانت وما زال على رأس العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية [1] .

ثالثا: ـمفهوم السياسة التمويلية وأنواعها وأهدافها

1 – مفهوم السياسة التمويلية:-

تعرف السياسة التمويلية هي مختلف البرامج الاستثمارية والاستقلالية التي تم تحديدها لتحقيق الاهداف كلها تحتاج إلى صياغة سياسات تمويلية متناسبة مع الوضع المالي للمؤسسة، لذا تسعى هذه المؤسسات التمويلية إلى تغطية مختلف احتياجات المؤسسة، وان تشعب وتعدد الدراسات الاقتصادية لسياسة التمويل دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة التمويلية يتناسب مع التطور الذي يحدث في الاوضاع الاقتصادية الراهنة وتحديد مدى فاعلية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار والنمو.

يقصد بالسياسة التمويلية أيضاً "بانها القرار المتعلق بنوع التمويل والذي تعتمده المؤسسة من أجل تمويل نشاطاتها الاستثمارية والاستغلالية المحددان في استراتيجية المؤسسة "ذلك يعد تحديد مختلف أنواع التمويل المتاحة والممكنة، والعمل على المفاضلة بين هذه المصادر وذلك باستخدام العديد من المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار الشروط التي يفرضها محيط المؤسسة ووضع المؤسسة

(1)رسول عيسى مهدي ، (مصدر سابق)، ص 34 – 35 .

الداخلي، إذ يجب ان يحقق قرار التمويل هدف المؤسسة في تعظيم القيمة السوقية من خلال التخفيض من التكلفة وتعظيم المردودية والتقليل من المخاطر[1].

وتعرف السياسة التمويلية ايضاً على "إنها مجموعة القواعد والاجراءات التي يصدرها البنك المركزي بغرض التأثير على حجم السيولة وذلك للحد من تقلبات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، والرقابة على التمويل المصرفي المتاحة للقطاعات الاقتصادية والمحافظة على استقرار اسعار صرف العملة الوطنية " [2].

2 – أنواع السياسة التمويلية:-

يمكن ان نبين أنواع السياسات التمويلية كما يأتي [3]:-

أ – سياسة التمويل المتحفظة :-

المؤسسة حسب السياسة المتحفظة للتمويل تفضل الاعتماد على مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل احتياجاتها إلى أحد استخداماتها في تمويل جزء من الاصول المتداولة وهذا قصد تخفيض مخاطر العسر المالي كما يمكنها هذا في الحصول على سيولة أكبر وذلك عندما تنعدم حاجة المؤسسة إلى الاصول المؤقتة، وهو ما يتيح استثمار هذه السيولة في الأوراق المالية وبالاتي تحقيق عائد معتبر.

ب – سياسة التمويل الجريئة :-

سياسة التمويل الجريئة عكس سابقتها تعتمد على استخدام مصادر التمويل القصيرة الأجل في تمويل جزء من الاصول المتداولة الدائمة، وهنالك من المؤسسات التي تذهب إلى حدّ تمويل اصولها الثابتة من التمويل قصير الأجل، بالرغم عن بعض المميزات التي تحققها هذه السياسة كانخفاض تكلفة التمويل

---

(1)محمود حسن عز الدين العجب ،" أثر السياسات النقدية والتمويلية على التمويل الزراعي (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة من 1995 – 2004 "، رسالة ماجستير ، السودان ، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007 ، ص 3 .

(2)توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية (مخطط أدارة السياسة النقدية التمويلية ،، جمهورية السودان ، بنك السودان المركزي ، لم تذكر سنة النشر ، ص 12 .

(3)بودالية فايزه ، "دراسة مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتحقيق وتيسير الصناعات المترابطة) "، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة عبد الحميد بن باديين مست غانم ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2014 – 2015 ، ص 22 .

بالإضافة إلى المرونة في توفيره، وكذلك ارتفاع معدل الفائدة على الاصول في حالة استخدامه ولكنه لا يخلو من المخاطر كونه يتطلب تجديد مستمر للقروض.

ج – السياسة المثالية :-

تأخذ السياسة المثالية مركز وسط بين السياستين السابقتين فتقوم بجمع بين مزاياهما فيما يتعلق بالعائد والمخاطر وصولا إلى مستوى رأس المال العامل الذي يكون ذو ربحية أكبر ومخاطر العسر المالي اقل.

3 – اهداف السياسة التمويلية :-

الاهداف التي تحققها السياسة التمويلية تكون ممزوجة مع أهداف الاستراتيجية المالية التي تعمل بالتنسيق مع بقية أهداف الاستراتيجية لبقية الوظائف المالية والتي تتكامل فيما بينها ومن أهم أهداف السياسة التمويلية تتمثل في ما يأتي[1] :-

أ – تمويل الاستثمارات والاستغلال

ان تمويل الاستغلال والاستثمار يحتاج إلى تسديدات مثل (مشتريات – مواد – شراء الآلات) ومداخل (منتجات)، ولكن هذه المداخل لا تكفي لتمويل احتياجات دورتي الاستغلال والاستثمار، مما يؤدي إلى البحث عن مصادر التمويل سواء من طريق البنوك أو الدولة، هذا هو الدور الاساس لسياسة التمويل اضافة إلى البحث عن كيفية تسديد تلك المصادر.

ب – ضمان مستوى من السيولة

من أجل عدم الوقوع في مخاطر الدفع فان سياسة التمويل يجب ان تحافظ على مستوى معين من السيولة، وذلك من أجل مواجهة الالتزامات المالية للمؤسسة فان حالة التوقف عن الدفع قد تكلف المؤسسة وتؤدي إلى افلاسها.

ج – تنظيم المرد ودية

(1) محمد بوشوشة ، "تأثير السياسة التمويلية على أمثليه الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادي الجزائرية(دراسة عينة عن المؤسسات الجزائرية) "، اطروحة دكتوراه ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،جامعة محمد خضير بسكرة-الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير ، 2015 – 2016 ، ص 89 .

تسعى السياسة التمويلية إلى الحصول على مصادر التمويل والتي يتم المزج فيما بينها إذ يوجه هذا المزيج إلى الحصول على استثمارات مرددو دية كبيرة في نصف الوقت وخفض تكلفة التمويل، ويمكن تعريف المردودية على انها تقيس مدى مشروع المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما انها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص السيولة والوضع المالي([1]) .

د – محاولة زيادة حجم المؤسسة واكتسابها قوة وتحقيق نمو

من الناحية المالية حجم المؤسسة لا يقدر برقم الاعمال أو القيمة المضافة المحققة أو بحجم الاستثمارات بل بالمجموع العام لهذه العناصر الذي يمثل قيمة المؤسسة ككل، ولكن يختلف هذا التقسيم بين مسيرين المؤسسة المشاركين.

[1])مبارك مبروكي- فيصل سويقات، أثر الرفع المالي المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصديمرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص4.

المبحث الثاني

الإطار النظري للمشروعات الصغيرة

أولا: ـماهية المشاريع الصغيرة وتعريفها وخصائصها وأهميتها

ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم نتيجة العولمة والانفتاح، فرضت على الدولة البحث عن اقتصاد أكثر تكيفاً ومرونةً مع هذه الاوضاع ،وهذا ما نتج عنه مذهب اقتصادي جديد، وهو المذهب المنظم الذي يعتمد على الاعمال والصناعات الصغيرة إذ بدء ينتشر في عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو عند الكثير طوق النجاة في ظل اقتصاد العولمة خاصة بالنسبة للدول النامية, ولقد اصبح مفهوم المشروعات الصغيرة يشغل اهتمام الباحثين والمختصين في الادبيات الاقتصادية، على الرغم من ان وجود هذه المشروعات عمليا كان موجود منذ بداية تشكل المجتمعات، ويمثل هذا المصطلح الانشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو المنشئات الصغيرة التي تستخدم عدد قليل من العمال ولا يقتصر على القطاع الخاص وأصحاب الاعمال بل يمثل التعاونيات ومجموعة الانتاج الاسرية [1].

1 – تعريف المشروعات الصغيرة :-

يقصد بالمشروعات الصغيرة هي" تلك الانشطة الاقتصادية ذات الكيانات المحددة التي يتراوح عدد العاملين فيها بين خمسة إلى عشرة أشخاص، وان مشروعات الاعمال الصغيرة هي التي تحدد بأنشطة محددة وتمارس عملياتها وفعاليتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة "[2].

مجموعة أخرى من الاقتصاديين ان المشروعات الصغيرة تعرفها "هي تتميز بقلة مستلزمات إنتاجها من المدفوعات الاولية وخاصةً السلع الرأسمالية الانتاجية المباشرة وتسهيلات البنية التحتية والقوى العاملة الماهرة التكنيكية، ومن انخفاض حاجاتها إلى

(1)كميله سليماني ، "دور البنوك التجارية الجزائرية كدعم في تأسيس المشروعات الخاصة (دراسة حالة البنوك العمومية – وكالة قالمة نموذجاً) "، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2017 – 2018 ، ص 34 .

(2)فلاح حسن الحسيني ، "أدارة المشروعات الصغيرة "، دار الشروق للنشر للتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص21

المـواد الوسـيطة الخـام وشـبه المصـنعة والتامـة الصـنع وكـذلك الاعتمـاد فـي عـرض منتجاتها على منافذ تسويقية ضيقة في الغالب[1]".

مصـطلح المؤسسـات الصـغيرة هـو مصـطلح واسـع الانتشـار، ويشـمل الانشـطة التـي تتـراوح بـين مـن يعمـل لحسـابه الخـاص أو فـي منشـأة صـغيرة تسـتخدم عـدد معـين مـن العمـال وتجمـع الآراء علـى الاهميـة المتعاظمـة للمشـروعات الصـغيرة فـي الاقتصـاد القـومي سـواء فـي الـبلاد المتقدمـة أو الناميـة خاصـة فـي ظـل الاحتيـاج المتزايـد لتوليـد فرص العمل المنتجة [2] .

وتعرف المشروعات الصغيرة في مصر ايضاً" بانها منشأة فردية تمارس نشاطاً انتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنية ولا يتجاوز مليون جنية ولا يزيد عدد العاملين عن 50عامل فيها" [3].

والمشـروعات الصـغيرة ضـمن هيئـة تنميـة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة فـي القـانون رقـم (2) لعـام 2016تعـرف "بانهـا تلـك المؤسسـات التـي تمـارس نشـاطها فـي قطاعـات الزراعـة والصـناعة والحـرف التقليديـة أو التجـارة والخـدمات والمهـن والنشـاط الفكـري ويـتم وضـع تعريـف وكـذلك تحديـد الحـدّود الـدنيا والقصـوى لحجـم كـل نـوع مـن أنواع المشاريع الصغيرة بقرار من مجلس الوزراء " [4]

وفـق معـايير الاتحـاد الاوربـي المشـروعات الصـغيرة تعـرف علـى "إنهـا مؤسسـة أنتـاج السـلع والخـدمات مهمـا كانـت فطبيعتهـا القانونيـة وتشـغل مـن عامـل واحـد إلـى 50 عامـل ولا تتجـاوز حصـيلتها السـنوية 500مليـون دولار كمـا تتميـز بالاسـتقلالية بحيـث لا

(1)د. كاظم احمد البطاط – كمال كاظم الشمري ، "موقع الصناعات الصغيرة في ظل التكيف الهيكلي "، جامعة كربلاء ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الثالث ، 2012 ، ص 204

(2)عبد الماجد عبد الساوي – قاسم الفكي علي ، "دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغيرة لمعالجة الفقر المجتمعي "،السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2015 ، ص 28 – 29 .

(3)ريسان سمر الفيصل – فراس الاشقر – سليمان معلا ، "دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا "، سوريا ، مجلة جامعة محاه ، المجلد الاول ، العدد الخامس ، 2018 ، ص 6 .

(4)إدريس يحيى ، "آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العراقي "، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العراقية بالتعاون مع مركز الدراسات الوحدة العربية ، العددان 55 – 56 ، 2011 ، ص 69 .

يكون رأسمالها بمقدار 25%دولار فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة المؤسسات الأخرى التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة"[1].

2 – خصائص المشروعات الصغيرة:-

تتميز المشاريع الصغيرة بمجموعة من السمات والخصائص التي تجعلها ذات قدرة كبيرة على التكيف مع الاوضاع والاحوال الاقتصادية لمختلف البلدان سواء المتطورة ام النامية بالرغم ن التباين في هيكلها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي ومن خصائصها[2].

1) **انخفاض التكاليف الرأسمالية:** يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما ان تكلفة رأس المال المستثمر في الاصول الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً مما يجعل تكلفة فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكاليفها في الصناعات الكبيرة والمشاريع الصغيرة تتميز بمحدودية متطلبات التكنولوجيا المتطورة بالشكل الذي تتطلبه المشاريع الصغيرة.
2) **الطابع الشخصي والمباشر:** يتميز المشروع الصغير بانه شخصي لابد ان يعمل فيه صاحبه بنفسه، ولان رأسماله قليل لا يمكن ان يتحمل تعيين مدير للمشروع كما يتميز بقلة عدد العاملين فيها مما يؤدي إلى وجود نوع من الالفة والعلاقة الطيبة والمباشرة بين هذا المشروع والعملاء، والمشروع الصغير شخصي بمعنى ان صاحب المشروع يعرف زبائنه معرفة تامة ومباشرة ويكسب ثقتهم ويكسبهم كمعارف أو أصدقاء([3]).
3) **الادارة والتسيير:** الهيكل التنظيمي للمشاريع الصغيرة يتميز بالبساطة فهو أقل تعقيداً من المشاريع الكبيرة مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة خاصة في الاقتصاد الذي يمتاز بتنافسية شديدة.

---

(1)د. فوزي عبد القادر رحاب – د. عبد الرزاق الطاهر الفراح ، "دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة ولمتوسطة في ليبيا "، ليبيا ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ، العدد الثامن ، 2019 ،ص 7 .

(2)د. عدنان حسين يوسف – د. رائد خضير عبيس ، "دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة "، دور الايام ، الطبعة الاولى ، 2015 ، ص 42 -44 .

(3) د. حمدى الحناوى،" تنظيم المشروعات الصغيرة " ، الاسكندرية ، مركز الاسكندرية للكتاب ،2010 ، ص 115 .

4) **تعد مركزاً لتعبئة المدخرات المحلية** لان هذا النوع من المشاريع التي تمتاز بندرة رأس المال ووفرة اليد العاملة، لان هذا النوع يعتمد بصورة خاصة أو بشكل رئيسٍ على الاموال الخاصة للأفراد وهو ما يناسب حاجات البلدان النامية.

3 – أهمية المشروعات الصغيرة :-

أهمية المشروعات الصغيرة تزداد يوماً بعد يوم في عالمنا المعاصر نتيجة التحولات الاقتصادية باتجاه تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الصغيرة وصولا إلى تقليص دور القطاع العام والتركيز على القطاع الخاص ويتم الاشارة إلى هذه الاهمية من خلال[1] :

1) تلبية رغبات الافراد في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم.

2) رفع مستوى المعيشة والذي يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية وهي البطالة.

3) قدرتها على توفير فرص العمل بنسب عالية جداً مما يؤدي الى تقليص نسبة البطالة

4) قدرتها على توفير فرص العمل بنسب عالية جداً مما يؤدي الى تقليص نسبة البطالة. للمشروعات الصغيرة دوراً مهماً في زيادة الناتج القومي وخاصة في الدول النامية، إذ تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج القومي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار.

5) تتميز المشروعات الصغيرة بدور فعال في معالجة مشكلة البطالة أكثر مما تسهم به المشروعات الكبيرة، وذلك بسبب كثرة عددها وانتشارها الواسع في كل المناطق.

(1)د. جمال عبد الله مخلف المختار ، "دور الابعاد الريادية لحاضنات الاعمال في مواجهة معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق دراسة استطلاعية لأراء عينة من اصحاب المشاريع الصغيرة في محافظة نينوى " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد السابع والثلاثون ، 2014 ، ص 97 -98 .

6)تقوم المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في نشاط المشروعات الكبيرة إذ تعد الاساس الذي تقوم علية المشروعات الكبيرة، بل تعتمد بشكل كبير جداً على جهود المشروعات الصغيرة.

7) تسهم المشروعات الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة

8) من الناحية الفنية تعد المشروعات الصغيرة أحد أهم مفردات التطور التكنولوجي وذلك لقدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج بشكل أسرع.

9) المشروعات الصغيرة واحدة من أهم ادوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد اهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي.

10) تعمل المشروعات الصغيرة على تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي وهذا يعني توفيرها للعملة الصعبة التي تحدد لاستيراد السلع من بقية الدول([1]).

11) تشكل المشروعات الصغيرة مصدراً مهماً في الاقتصاد الوطني وخاصة على مستوى مساهمة الاعمال الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي [(2)].

تكمن أهمية المشاريع الصغيرة في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد وتشجيع روح الابتكار والابداع وجذب الاستثمارات الاجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الاسواق وتطوير تنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الانتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات وتؤدي المشاريع الصغيرة عبر طيف واسع من الشركات دوراً مهماً في

[1]) خالد روكان عوادة ، "دراسة تحليلية لواقع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي 2003 "، جامعة الفلوجة ، كلية الادارة والاقتصاد ، لم تذكر سنة النشر ، ص 5 – 6

(2)سامح شاهين – رامي ميمي – عبد الحميد يوسف – اسامة ابراهيم ، "دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس "، نابلس ، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية ،كلية التجارة ، 2016 – 2017 ، ص 11 .

الاقتصاديات المتقدمة والمشروع الذي يستفيد من تكنولوجيا المعلومات يصبح مشروع معرفة حقيقة فقط عندما يصبح واعي ومشترك على مستوى اعمق لذا فإن أي مشروع صغير يجب ان يبدأ بخطوات مهمة لا تختلف كثيراً عن خطوات البدء بالمشروع الكبير [1]:-

ثانياً: -المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة

رغم اختلاف وجهات النظر في تعريف المشاريع الصغيرة في اغلب الدول، ألاّ إن هناك مجموعة من المعايير المعتمدة في تعريف المشاريع الصغيرة ويمكن تقسيمها إلى معايير كمية ومعايير نوعية [2].

1) المعايير الكمية

تعتبر المعايير الكمية من أكثر المعايير استخداماً للتفرقة بين المشاريع الكبيرة والصغيرة ومن سياسيات التعريف الكمي (حجم العمالة حجم رأس المال المستثمر حجم المبيعات وكذلك معيار التكنولوجيا معيار درجة الانتشار والطاقة الانتاجية فضلاً عن المعيار القانوني).

أ- معيار حجم العمالة في المشروع

تتفق العديد من الدول على تصنيف المشاريع وفق معيار حجم العمالة، إذ إن معظم البلدان تستخدم معيار العمالة في المشروع للتميز بين المشاريع الصغيرة والكبيرة وذلك لسهولة قياس هذا المعيار، لأنه معيار ثابت وموحد لا يرتبط بالتغيرات التي تحدث في الاسعار كما في معيار رأس المال المستثمر، ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخدماً في الدول الصناعية.

يعدّ معيار عدد العالمين من أكثر المعايير شيوعاً في تعريف المشروعات الصغيرة لسهولة الاحتساب والمقارنة وأغلب الدول تواجه صعوبة في وضع تعريف موحد لهذه المشاريع قائم على معيار واحد ويرجع السبب إلى ان حجم اي مشروع هو مسألة نسبية يختلف باختلاف الدول وقطاعات الاعمال التي تنتمي إليها تلك المشاريع .

(1)مثنى زاحم فيصل العجيلي ، "تأثير حاضنات الأعمال في تحقيق متطلبات ريادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة "، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2012 ، ص 61 – 62 .
(2)رائد خضير عبيس ، "المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع أشارة خاصة للعراق "، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، 2014 ، ص 9 .

ب- معيار رأس المال المستثمر

معيار العمالة لا يعد معياراً سليماً وكافياً للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة وان الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فعالية خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المشاريع الصغيرة التي تركز على حجم الاصول الرأسمالية عند تقرير الاعلانات أو القروض المسيرة لتمويل شراء الآلات والمعدات أو أنشاء المناطق الصناعية للورش الحرفية[1].

وفي دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تم تصنيف المشاريع الصغيرة وفقاً لمعيار رأس المال المستثمر فيها فهو يتراوح ما بين 3500 دولار-5000 دولار، اما على صعيد دول المجلس التعاوني الخليجي فقد حددت لجنة المال والاستثمار مفهوم المشاريع الصغيرة بانها تلك المشاريع التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها عن 67500دولار، ويمكن توضيح معايير تميز المشروعات الصغيرة حسب المشروع الياباني من الجدول (1).

جدول (1)

معايير تميز المشروعات الصغيرة حسب المشروع الياباني.

نوع القطاع	عدد العاملين	رأس المال
1- الخدمات	اقل أو يساوي 100 عامل	اقل أو يساوي 50 مليون ين
2- مبيعات الجملة	اقل من 100 عامل	اقل من 100 مليون ين
3- مبيعات التجزئة	اقل من 50عامل	اقل من 50 مليون ين
4– الصناعة	اقل من 300 عامل	اقل أو يساوي 300 مليون ين

المصدر: -ابتهال اسماعيل يعقوب و خوله حسين حمدان، تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لرأس المال الجريء في البيئة العراقية، مجلة بحوث ودراسات في المالية الاسلامية، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص 201.

ت- معيار حجم المبيعات

لم يكن هذا المعيار شائعاً في الدول العربية نظراً لتذبذبه ألا إنه من الممكن ان يكون أكثر ملائمة للمشروعات الصغيرة والخدمية والتجارية ومنها المشروعات الصناعية.

(1)احمد فايق دلول ، "دور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني في غزة "، الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة ، 2009 ، ص 6 .

ث- معيار المستوى التكنولوجي المستخدم

هو المعيار الأكثر فعالية في الدول المتقدمة اما بالنسبة للدول النامية فقد يكون فعالا بشكل أمثل في تعريف المشروع الصغير نظراً لقصور المستوى التكنولوجي في هذه الدول[1].

ج- معيار درجة الاستثمار

يعتمد هذا المعيار على مدى درجة انتشار الانشطة في جميع أنحاء القطر أو تركزها في منطقه معينه لان صغر حجم المؤسسة الاقتصادية أضف الى ذلك محدودية نشاط العمالة على ممارسة هذا النشاط في اي مكان، ولهذا فان تحديد حجم المؤسسة يتوقف بدرجه كبير على درجة الاستثمار

ح- معيار الطاقة الانتاجية

هذا المعيار من المعايير الكمية وهذا يكون فعالا في المؤسسات التي تكون فيها طبيعة المنتج موحدة، وتقدر الطاقة الانتاجية بأقصى عدد الوحدات الممكن انتاجها وعدد الوحدات المنتجة فعلاً [2].

2-المعايير النوعية:-

أ-المعيار القانوني

الشكل القانوني للمشروع يتوقف على طبيعة وحجم راس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الاموال غالبا ما يكون راس مالها كبير مقارنه بالمشاريع الفردية ووفق هذا المعيار تقع المشاريع الصغيرة في نطاق منشاة الافراد وشركات الاشخاص العائلية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم [3].

ب-معيار الإدارة او الملكية.

---

(1)محمد عبد الحميد محمد فرحان ،" التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل " ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، لم تذكر سنة النشر ، ص 17 .

(2)مطهري كمان ، "دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنك بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري) "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة وهران ، 2011 – 2012 ، ص 47 .

(3)خالد روكان عود ، "مصدر سابق "، ص 25 – 26 .

ج-المعيار التصميمي

ثالثا: أنواع المشاريع الصغيرة وكيفية تصنيفها

❖ يصنف الاقتصاديين المشاريع الصغيرة إلى

التصنيف الاول: -مشاريع حسب طبيعتها وتنقسم إلى[1]

1) **مشاريع عائلية**: -وهي المشاريع التي يكون المنزل مقام لها وتتكون من أسهم افراد العائلة ويكون الممول لهذا المشاريع عن طريق أحد افراد العائلة.
2) **مشاريع بسيطة:** -مشاريع بسيطة تقليدية مثل أنشاء مخابز وهي مشاريع بعيدة عن المنزل أو مستقلة.
3) مشاريع تعتمد التكنولوجيا والتسويق الالكتروني: -وهي مشاريع متطورة أو شبة متطورة تدخل التكنولوجيا في عملها وتعتمدها كأساس إذ يشترك عدد من الافراد في عملية أقامه مشروع معين يعتمد على التسويق الالكتروني والتوصيل إلى المنزل .

التصنيف الثاني: -مشاريع حسب منتجاتها وتقسم إلى

1) **مشاريع تنتج سلع استهلاكية:** -وهي مشاريع تقوم بإنتاج سلع استهلاكية، إذ تقوم بإنتاج بعض السلع الغذائية التي تقوم بتصنيع الغذاء منها وتقوم باستخدام المنتجات الزراعية وتحويلها إلى مواد غذائية.
2) **مشاريع خدمية:** -وهي المشروعات التي تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الاستثمارات الطبية والهندسة والادارية.
3) **مشاريع تجارية:** -وهي المشروعات التي تقوم بشراء سلعة ثم تقوم بإعادة بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجار الجملة.

(1) صالح مهدي عبادي ، "استراتيجية الاقراض ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على معدل البطالة في العراق (دراسة تطبيقية من 2003 – 2015) " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، 2019 ، ص 44 – 45 .

التصنيف الثالث: -التصنيف على وفق درجه الاستمرارية([1])

1) **مشـروعات موسـمية:** -وهـي المؤسسـات التـي تعتمـد علـى تـوفير خـدمات فـي أوقات معينة خلال العام مثل الصناعات الغذائية.
2) **مشـروعات دائميـه:** -وهـي التـي لا تعتمـد علـى خـدمات موسـمية مثـل صـناعات الغاز وبناء المساكن والتجارة والحدّادة والغزل والنسيج.

التصنيف الرابع: -التصنيف على اساس الطابع العمراني.

1) مشروعات صحراوية.
2) 2-مشروعات ريفية.
3) 3-مشروعات حضرية.

رابعا: -دور المشاريع الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني:-

المصـدر التقليـدي لنمـو الاقتصـاد المحلـي والـوطني هـو العمـل التجـاري الصـغير إذ يـوفر أكثـر مـن 50%مـن مجمـوع الاسـتخدام الخـاص أو أكثـر مـن 40%مـن النـاتج القـومي الاجمـالي السـلع والخـدمات وقـد بنيـت الدراسـات أيضـاً أن معظـم الوظـائف الجديـدة التـي تخلق في هذا البلاد تأتي من الشركات التي تعتمد على كثافة راس المال[(2)].

العلاقـة بـين المشـاريع الصـغيرة والتنميـة وتبـرز مـن خـلال اسـتراتيجية تنميـة المشـاريع الصـغيرة إذ ان الهـدف العـام لهـذا الاسـتراتيجية هـي احـداث التغيـر الايجـابي الحقيقـي فـي المجتمـع والـذي يـتم عـن طريـق التخلـي عـن ممارسـات وسـلوكيات واتجاهـات ومسـتويات اداء اقتصـادي وفنـي واجتمـاعي غيـر فعـال وعلـى ذألـك فـان تحقيـق اسـتراتيجية تنميـه المشاريع الصغيرة يعني جملة من سياسة التشريع والتنظيم وسياسة التمويل ففي[3]:

1) **فـي مجـال سياسـة التمويـل:** -تتمثـل اسـتراتيجية المشـاريع الصـغيرة مـن خـلال مؤسسـات التنميـة والتمويـل للمشـاريع الصـغيرة سـواء المؤسسـات الدوليـة أو

---

1)صابرين سمارة - براءه مراعية – اشواق قدومي – سارة خريشي ، "اشكالية تمويل المشاريع الصغيرة في فلسطين "، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة النجاح الوطنية ، 2016 – 2017 ، ص 11 .
(2)عبد الغفور عبد السلام – رياض الطبي – د. حازم شهادة – محمد الجيوسي ،" ادارة المشروعات الصغيرة " ، (عمان – الاردن) ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2001 ، ص9 .

(3)لانا أحمد النور ، "دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الاردن "، مجلة الاندلس ، العدد 6 ، 2015 ، ص 72 – 73 .(2

المؤسسات الحكومية أو البنوك الوطنية أو المنظمات الاهلية، ولعل اهم ما يرد في هذا المجال هو ضرورة تامين التمويل ألـلازم لإقامة المشاريع الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط كذلك تقديم الحوافز الضريبة ولإعفاءات منها.

2) **في مجال سياسة التشريع والتنظيم:** -في هذا المجال فإن استراتيجية تنمية المشاريع الصغيرة تشير إلى وضع أطار قانون محدود للمشروعات الصغيرة متفق عليه من الجهات العاملة في تنمية المشروعات مما يسهل عملية التنسيق بين الجهود المبذولة ويساعد على ايجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع.

المشاريع الصغيرة تشكل طرفاً اساسياً وفاعلا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان على مختلف درجات نموها ،ومن خلال تعاون الصناعات والاعمال الصغيرة مع الاعمال الكبيرة، اصبحت الاعمال الصغيرة تقوم بدور مهم في حشد الموارد وتوزيعها في مختلف الانشطة الانتاجية، كما إنها تمثل القوة المحركة للتبادلات التجارية ذات الصلة بالاستثمار والتكنولوجيا وهي من العناصر التي تعتمد عليها قوة الاقتصاد ونشاطه، ويطلق على الترابط بين الصناعات الكبيرة والصغيرة (بالمناولة الصناعية)،ولقد ظهر المشهد الاقتصادي الحدّيث اهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد إذ تحتل هذا المشاريع اهمية متميزة في الهيكل الصناعي اذ تمارس دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

للمشاريع الصغيرة اهمية بارزة في اقتصاديات الكثير من الدول بما فيها الدوال العربية التي معظمها من الدول النفطية، وللمشاريع الصغيرة دور كبير في تقديم العون والمساعدة للمشاريع الكبيرة وتساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية كذألك المشاكل الاجتماعية التي تواجها والتي تتمثل في مشاكل البطالة وعدم التوازن وضعف الامكانية المادية، كذألك نجد ان المشاريع الصغيرة اصبحت اداة مهمة لاسيما في مكافحة ظاهرة البطالة التي اصبحت تتفاهم في الدول العربية[2] للمشاريع الصغيرة دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، إذ

(1)كمال كاظم جواد الشمري ،" دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة "، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2007 ، ص 9 – 10 .
(2)صالح مهدي عبادي ، مصدر سابق ، ص 50 .

تستخدم فنونا انتاجيا بسيطة بارتفاع كثافة العمل مما يساعد هذا الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية إذ تتراوح نسبة تكلفه فرصة العمل في المنشآت الصغيرة في بعض الدول مثل كوريا والفلبين وكولومبيا 15%-25%من التكلفة اللازمة لخلق فرص عمل في المنشآت الكبيرة وتتميز المنشئات الصغيرة بالانتشار الجغرافي ما يساعد في تقليل التباين الاقليمي وتحقيق التنمية وخدمة الاسواق المحدودة، كما توفر المنشئات الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى في الحصول عليها بأسعار منخفضة نسبيا تتفق مع قدرتهم الشرائية ويوفر قطاع الاعمال الصغيرة فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات وخاصة النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية الغير مؤهلين بعد الانضمام إلى قطاع الاعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة وتقوم المنشئات الصغيرة بتلبية احتياجات الاسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق المستهلكين بدرجة اكبر من المنشئات الكبيرة نظراً لصغر متطلباتها الاستثمارية وببساطة تقنيات الانتاج وسهولة الانضمام إليها وكذلك فان الاعمال الصغيرة قد تكون أكثر كثافة من المنشئات الكبيرة [1] .

(1)فاطمة سلطاني ،مصدر سابق ، ص 52 .

المبحث الثالث

الاطار النظري للبطالة

أولا: -مفهوم البطالة وتعريفها

تمثل البطالة بمختلف أنواعها ظاهرة اجتماعية واقتصادية وجدت مع وجود الانسان وخاصة المجتمعات الحدّيثة وأغلب التوقعات تشير إلى إنها ستظل باقية ببقاء الانسان على وجه الارض ، بل الادهى من هذا هو إنها في رأي الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين تتفاقم مع مرور الزمن وخاصة مع الظروف التي تحدث في الدول النامية التي مازال الوطن العربي بأكمله يقع في دائرتها ، البطالة واحدة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي ما زالت تلقي عند محاولة التعرف عليها الكثير من الخلافات إلى الدرجة التي يمكن القول من الصعب الوصول إلى تعريف جامع لها [1].

1 – تعريف البطالة

تعدّ البطالة من أكبر المشكلات التي تواجه المجتمعات في الوقت الحالي خاصة في القطاعات الحضرية ويمكن القول ان البطالة تؤدي إلى الكثير من الاثار التي تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى العديد من الجوانب الاجتماعية والامنية والتنموية " [2]

يقصد بالبطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فهي تمثل " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكنه دون جدوى " [3].

وتعرف البطالة على إنها "الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية نتيجة لعوامل خارجة عن أرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين علية وراغبين فيه وباحثين عنة وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة " [1]

---

(1)د. انتصار ابراهيم الحسناوي ، "البطالة – أنواعها – بطالة الخريجين نموذجا" ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة النهرين ، المجلد 27 ، العدد 4 ، 2016 ، ص 1296 .

(2)د. سماح عبد الوهاب ، "البطالة في المجتمع الحظري للقاهرة الكبرى" ، جامعة القاهرة ، كلية الاداب ، لم تذكر سنة النشر ، ص 7 .

(3) د. مالك عبد الحسين احمد ، البطالة في العراق – الاسباب والنتائج المعالجات ، الكلية التقنية الادارية ، البصرة ، لم تذكر سنة النشر ، ص 3 .

اما التعريف الذي وصت به منظمة العمل الدولية للبطالة والذي ينص على "ان العاطل عن العمل هو ذلك الشخص أو الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "[2] .

وكما تعرف البطالة على "انها حاجة الافراد الذين لا يعملون على الرغم من إنهم جادين في البحث عنه أو إنهم ينتظرن العودة إلى العمل، اي ان الفرد يعد عاطلا عن العمل إذا كان لا يعمل اضافة إلى إنه بذل جهد للحصول علية اثناء المدة الزمنية الماضية (كأن تكون شهر) أو إنه سرح مؤقتا من عمله وينتظر العودة الية جدداً أو ينتظر تسليمه عمل اثناء المدة المقبلة " [3].

وهنالك تعريف اخر للبطالة والذي ينص على ان البطالة هي "عدم توفر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنة بمعنى أخر هي الحالة التي يكون المرء فيها قادر على العمل وراغب فيه ولكن لا يجد العمل والاجر المناسبين " [4].

2 – معدل البطالة

يعتبر معدل البطالة احد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعاليتها ولا يمكن علاج البطالة ما لم يكن هنالك تصور حقيقي لها ويشير معدل البطالة إلى النسبة المئوية إلى الاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه ولكنهم لا يجدونه وتقوم الدولة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بأتباع اسلوب العينات وليس الاحصاء العام نظراً لما يتطلب ذلك وقت طويل وتكاليف باهظة الثمن ويتم عن طريق أخذ عينة ممثلة عن الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلال عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة وعادة ما تقيس معدلات البطالة من قبل لجهات الرسمية

---

(1)عيادة سعيد حسين ، البطالة في العراق .اسبابها وسبل معالجتها ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 8 ، 2012 ، ص 82 .

(2)د. عبد الرحيم مكطوف ،" سوق العمل في العراق بين البطالة والتشغيل (دراسة تحليلية)" ، وزارة التربية ، لم تذكر سنة النشر ، ص 3 .

(3)عقيل حميد جابر الحلو ، "الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والعمالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)" ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، 2008 ، ص 85 – 86 .

(4)د . نبيل مهدي الجنابي - عيسى محمد مهدي ، "البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي (دراسة واقعية 1990 – 2010)" ، جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2014 ، ص 15 .

كنسبة لعدد العاطلين عن العمل إلى أجمالي القوة العاملة عن نقطة معينة من خلال هذا القانون [1].

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل/أجمالي القوة العاملة × 100 %.....(1)

وتبعاً لإحصاءات العمل في بعض الدول الصناعية المتقدمة بنسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدينة اي بعد استبعاد من يعملون القوات المسلحة وفي دول أخرى بنسب إلى اجمالي قوة العمل بمن فيها العاملون في القوة المسلحة وتتلخص طريقة حساب معدل البطالة في الاقتصاد بحساب قوة العمل من خلال طرح عدد الافراد الذين تقل اعمارهم عن 16 سنة زائداً من يكونوا خارج قوة العمل كالمتقاعدين وكبار السن [2].

ثانياً: -أسباب حدوث البطالة ومبرراتها وأنواعها

1 – أسباب حدوث البطالة ومبرراتها

إنّ الجزء الاكبر من أسباب حدوث البطالة ومبرراتها يعود إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامي لما فيه من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل باختلال ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالاتي الانتاج والاستهلاك وان أسباب ظهور البطالة في الوقت الحالي يرجع إلى[3]:-

أ- زيادة النمو السكاني في الدول النامية وهذا يزيد من افتقارها لفرص العمل.

ب- كانت البطالة جزء من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بمعنى إنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش.

ت- ان الدولة التي كانت اشتراكية والتي لم تعرف البطالة ابداً، بدأت جيوش العاطلين فيها تزداد بعد مدة من التحول إلى النظام الرأسمالي.

---

(1)سوزان علي مرزة الطائي ، "القطاع الخاص ودوره في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع أشاره خاصة الى العراق "، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2014 ، ص 29 .

(2)د. عيادة سعيد حسين ، مصدر سابق ص 86 .

(3)سكنه جهية فرج ، "اسباب ومصادر البطالة في البصرة (2003 – 2004) "، جامعة البصرة ، مركز دراسات البصرة الخليج العربي ، قسم الدراسات الاقتصادية ، لم تذكر سنة النشر ، ص 161 .

ث- انخفاض الطلب على العمالة دولياً ومحلياً [1].

ج- رغبة الشباب في الالتحاق في عمل معين على الرغم من عدم توافره وتوافر غيره، فإن ذلك يؤدي إلى انتشار البطالة نظراً، لرخص العمل في هذا المجال.

ح- تفضيل البعض، عدم العمل والجد فيه من أجل الحصول على المال بطريقة سهلة أو غير شرعية مثل التسول والسرقة والنصب والاتجار بالمخدرات.

خ- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحر خاصة في تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ إن تخفيض الاجور والضرائب، هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالاتي خلق الثروات وفرص العمل.

د- تطور التكنولوجيا أدى الى خفض وتسريح عدد من العمال ولهذا فان البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية.

ذ- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الانتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم [2]

ر- أحد الأسباب التي ادت إلى زيادة معدلات البطالة هي بطالة المرأة، إذ تشير بعض التقديرات إلى ان معدلات البطالة بين الاناث تفوق مثيلتها بين الذكور بدرجة كبيرة، رغم تدني مشاركة الاناث في قوة العمل وتقصير توظيف المرأة بدرجة كبيرة في القطاع الحكومي ومازالت فرص توظيفها في القطاع الخاص محدودة.

ز- فشل برامج واستراتيجيات التنمية في الدول خاصة النامية مما زادت من انتشار حالات البطالة بشكل أكبر للعمل في المجالات الخدمية غير المنتجة.

س- الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة

ز) وكذلك تحدث البطالة بسبب الايدي العاملة الوافدة من الخارج وأيضا عدم تحقيق التنمية المتوازنة في البلاد إلى هجرة العمال من الريف إلى المدينة للبحث عن العمل داخل المدن مما ادى إلى حدوث البطالة [3].

2 – أنواع البطالة

(1)د. عيادة سعيد حسين ، مصدر سابق ، ص 25 .
(2)د. محمد حسين عبد القوي، "البطالة – المشكلة "، مملكة البحرين، وزارة الداخلية، ص 5.
(3)سوزان علي مرزة، مصدر سابق، ص 38.

ان النظام الرأسمالي قد عرف عدة أنواع من البطالة منذ أزمة الكساد العالمي 1929 إلى يومنا هذا والذي يمكن ان نحددها بالاتي[1]: -

أ- **البطالة الدورية :-**

تعرف البطالة الدورية على" إنها البطالة الناجمة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية على وتيرة واحدة أو منتظمة في الفترات الزمنية المختلفة، بل تنتاب هذه النشاطات مدة صعود ومدة هبوط دورية ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث سنوات إلى عشر سنة مصطلح الدورة الاقتصادية " .

ب- **البطالة المقنعة:-**

يقصد بها "إنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في أنشطة انتاجية والتي يمكن سحبهم دون حدوث اي تغير في النتائج الكلية، ويلاحظ ان هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي والزراعي ويمكن القول ان البطالة المقنعة هي الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدّي للعامل الفائض سالباً أو ضئيلا لدرجة لا تكاد تذكر وان البطالة المقنعة تصاحب حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية "[(2)] .

ت- البطالة الاحتكاكية:-

يقصد بالبطالة الاحتكاكية هي "البطالة التي تحدث بسبب انتقالات العاملين المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن العمل المتاح ،كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل وقد ينشأ هذا النوع من البطالة عندما ينتقل عامل من منطقة إلى أخرى أو اقليم جغرافي أخر أو عندما تقرر ربة البيت الخروج إلى

---

(2)كوسة بو جمعة ، "سياسات التشغيل في الجزائر (عقود ما قبل التشغيل أجراء مؤقت للحد من البطالة) "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،جامعة محمد حيدر – بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التيسير ، 2006 ، ص 81 .

سوق العمل للبحث عن العمل بعد ان تجاوزت مرحلة تربية الاطفال ورعايتهم "ومن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة كالاتي . [1]

1) الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
2) صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقيم العمل والتخصص الدقيق.
3) التميز المستمر في بيئة الاعمال والمهن المختلفة الامر الذي يتطلب اكتساب المهارات المتنوعة والمتجددة باستمرار وهذا النوع من البطالة يكون مؤقت ويستمر لمدة زمنية ليست بالطويلة تأثيرها هامشي على الاقتصاد المحلي.

ث-البطالة الهيكلية:-

البطالة الهيكلية تحدث نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد وهذه التغيرات قد تكون على أثر اكتشاف مورد جديد كالبترول [2].

كذلك تحدث نتيجة نضوب مورد قديم كالفحم مما يؤدي إلى الاستغناء عن عمال المناجم لان المهارات التي يمتلكوها لا تلائم متطلبات العمل في المجال البترولي وأيضا تعرف "بانها البطالة التي تصيب قوة العمل نتيجة التغيرات التي تصيب الاقتصاد القومي كحالة التطور التكنولوجي لبعض الصناعات أو فروعها الانتاجية أو قد يكون التغيير الهيكلي نتيجة ظهور سلع جديدة في الاسواق تحل محل سلع قائمة "،وتحقيق افضل للحاجات الامر الذي يشجع الاقبال عليها وتوسع انتاجها على حساب السلع القديمة وبطبيعة الحال تحتاج السلع الجديدة إلى مواصفات معينة في العمال الذين يقومون بإنتاجها وهذه المواصفات قد لا تتوفر في العمال الذين كانوا يعملون في انتاج السلع القديمة ومن ثم يصبحون هؤلاء العمال في بطالة وهذا النوع من البطالة يستمر لمدة طويلة ، وتكون مؤثرة على الاقتصاد المحلي [3] .

ج-البطالة الاختيارية:-

(1)د. أحمد عمر الراوي ، "البطالة في العراق الواقع والتحديات او المعالجة "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، 2010 ، ص 3 .
(2) ظافر طاهر حسان ،" تحديات الاتحاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي ، مشكلة البطالة وإمكانية حلها "، مجلة دراسات دولية ، العدد الثاني والخمسون ، لو تذكر سنة النشر ، ص 6 – 7 .
(3)- اسيل حسين كاظم عامر السوداني ، دور الزكاة في التحدي لظاهرتي الفقر والبطالة في العراق (دراسة تحليلية مقارنة) ن رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص 94 – 95 .

تعرف البطالة الاختيارية هي" الحالة التي يحدث فيها انسحاب الشخص من عمله بكامل أرادته فهي تشير إلى وجود اشخاص قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الاجور السائدة رغم وجود وظائف لهم مثل الاغنياء العاطلين والفقراء المتسولين والافراد الذين تركوا وظائفهم التي كانوا يحصلون منها على أجور اعلى ولا يرغبون بالالتحاق بوظائف مماثلة بأجور اقل لتعودهم على الاجور المرتفعة "[1].

ح – البطالة الاجبارية :-

تعرف البطالة الاجبارية على إنها" البطالة الناتجة عن فائض قوة العمل والتي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وتحدث نتيجة بعض الظروف وتكون الحكومة مسئوله عنها، وهي من أخطر أنواع البطالة وتظهر عند عجز الحكومة عن ايجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالأجر السائد في السوق"[2]

خ – بطالة الخريجين :-

1) التعريف

يقصد ببطالة الخريجين هي "مجموع الافراد فوق سن خمسة عشر عاماً طبقا لاتفاقية العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973، والذين لا يعملون سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر لدى الاسر مثلا أو لحسابهم الخاص ويكون هؤلاء الافراد قادرين على العمل وراغبين فيه وفي حالة بحث مستمر فعلى عن العمل بشرط حصولهم على شهادة جامعية ،وقد تعرض القطاع التعليمي في العراق كغيرة من القطاعات الأخرى إلى بعض المعوقات والمشاكل وكان لها اثر كبير في المساهمة في توسيع وتعقيد مشكلة بطالة الخريجين "،ومن أبرز هذه المشاكل والمعوقات هي[3] :-

1. غياب التخطيط في القطاع التعليمي والتنسيق بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية العامة ، إذ تتطلب الخطة التنموية موارد بشرية ومادية مؤهلة تستطيع ان تتبنى تنفيذ الخطة التنموية وتوفير مستلزماتها وتأمين احتياجاتها وتدريب القوة العاملة على المهام الرئيسة للنظام التعليمي لذا لا بد من ربط

(1) - سوزان علي مرزة الطائي ، مصدر سابق ، ص 4 .
(2)د . محمد حسين عبد القوي ، مصدر سابق ، ص 3 – 5 .
(3) حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، "اهمية تخطيط القوى العاملة في خفض معدلات بطالة الخريجين في العراق مع أشارة خاصة الى جامعة الكوفة" ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، لم تذكر سنة النشر ، ص 225.

خطة التعليم العالي بخطة القوى العاملة والتنسيق ما بينهما باذ يمكن لمخرجات التعليم ان تقدم العدد الكافي من كل مستوى تعليمي لسد احتياجات المجتمع ونتيجة للجهود التي بذلتها الدولة في نشر التعليم في كافة مراحله وغياب التنسيق المسبق للعليم ومخرجاته قد ادى على تفاقم مشكلة بطالة الخريجين .

2. تحديد نمط العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وفي الواقع هنالك نمطان للعلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية يتمثل النمط الاول بتحديد نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة من ثم بناء السياسة التعليمية والتخطيط التربوي والتعليمي وعلى اساس ذلك بغية توفير المهارات والاختصاصات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، اما النمط الثاني عكس الاول، إذ يهدف إلى اخضاع التنمية الاقتصادية للتنمية البشرية وتحقيق استخداماً افضل للقوة العاملة من خلال تقدير معدلات النمو للقوى العاملة داخل كل نشاط اقتصادي وتوفير مستلزمات الاستثمار اللازمة لتوظيف القوى العاملة في تلك الانشطة .

ويمكن توضيح اعداد الخريجين من خلال الجدول الأتي:

جدول (2)

اعداد الخريجين في العراق للأعوام (1993- 2010)

السنوات	اعداد الخريجين/الف
1993 – 1992	38054
1994 – 1993	43347
1995 – 1994	35274
1996 – 1995	33653
1997 – 1996	33917
1998 – 1997	46687
1999 – 1998	46522
2000 – 1999	50196

2001 – 200	49935
2002 -2001	53260
2003 -2002	68826
2004 -2003	74676
2005 -2004	74518
2006 -2005	74669
2007 -2006	75529
2008 -2007	67053
2009 -2008	69020
2010 -2009	73988

المصدر: ـد. رعد حمود عبد الحسين تويج، حاضنات الاعمال بين التمويل الحكومي والايجاري والحدّ من بطالة الخريجين في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 4، 2015.

2) اثار بطالة الخريجين

لبطالة الخريجين أثاراً اجتماعية واقتصادية ويمكن توضيح تلك الاثار كما يأتي[1]: -

أ- الاثار الاجتماعية

أسهمت عوامل عديدة في رفع معدلات البطالة بشكل عام وبطالة الخريجين بشكل خاص منها الزيادة السكانية فيها وقرارات الدولة بعدم التعين وخاصة الخريجين وقلة فرص العمل في القطاع الخاص إذ اظهرت نسبة البطالة ارتفاع في مستويات البطالة إذ وصل إلى 67% ولهذه النسبة مخاطر كبيرة منها تفكك العائلة وابتعاد افرادها الالتزام بالعادات والتقاليد، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين الزوج والزوجة والاولاد إذ ان الشاب الخريج يضطر إلى الزواج ويكون مسئولا عن توفير موارد العيش للعائلة، فعندما لا يستطيع توفير متطلبات المعيشة والحياة يشعر إنه مقصر اتجاه عائلته، كما أن البطالة تدفع الاسرة إلى تشغيل أبنائها الصغار في سن مبكرة وانقطاعهم عن الدراسة هكذا تزداد نسبة البطالة في المجتمع التي تؤثر على الاقتصاد الكلي .

[1])عبير غيدان الجنابي،" الاثار الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الخريجين في العراق دراسة تطبيقية على مدينة الصدر في محافظة بغداد"، الجامعة المستنصرية ، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية الأساسية، العدد18، ص144-145.

ب- الاثار الاقتصادية

لبطالة الخريجين أثار اقتصادية تتمثل باندفاع بعض الافراد إلى القيام بجرائم مقابل الحصول على الاموال والتي يمكن ان تسد الحاجة المادية للأسرة كما تؤدي بطالة الخريجين إلى الاضرار بالعائلة وعدم أمكانية تغطية نفقات افرادها، وقد يلجا بعضهم عندما لا يجد عمل إلى القيام بإعمال كسرقة وغيرها لإشباع رغباتهم ،اما تأثير بطالة الخريجين على الاسرة فقد يخلق مشاكل بين افراد الاسرة عندما تكون الموارد الاقتصادية للأسرة غير كافية فتحدث مشاكل بن الزوج والزوجة حول طريقة الانفاق وان البطالة من الناحية الاقتصادية يكون تأثيرها خطيراً .

3) طرق معالجة بطالة الخريجين

ان حل مشكلة بطالة الخريجين التي أصبحت تمثل ظاهرة وربما ازمة مستعصية الحل في المجتمعات النامية ومنها المجتمع العراقي تتطلب جهود حكومية مكثفة تساندها جهود الفعاليات الاقتصادية المتمثلة بالمعامل والمصانع والشركات الاجنبية والوطنية لا سميا تلك المشكلة التي أصبحت متراكمة ومعقدة مع تقلص فرص العمل والتوظيف وتراكم أعداد الخريجين للسنوات الاخيرة بمختلف اختصاصاتهم العلمية والانسانية بسبب غياب التخطيط وعدم تلاؤم مخرجات التعليم العالي مع الحاجة الفعلية للبلد ويمكن تقديم عدد من المقترحات العلمية التي تسهم في القضاء أو الحدّ من مشكلة بطالة الخريجين وكما يأتي [1]: -

أ- كان الخريجون في العراق وإلى عقود قليلة ماضية، يشملون ما يسمى بالتعين المركزي إذ يجد غالبية الخريجين فرصة مناسبة للتعين في احدى الوزارات أو المؤسسات أو الهيئات أو شركة القطاع العام ، إذ كان من الصعب العودة إلى هذه الصيغة بسبب تراكم اعداد الخريجين ووجود فائض من الموظفين في بطالة مقنعة، فيمكن معالجة ذلك من خلال إنشاء دائرة (التشغيل المركزي)التي ترتبط بمجلس الوزراء، ويتم تخصيص المبالغ اللازمة لها من الميزانية العامة لتحويلها إلى الوزارات وغيرها التي يتم تشغيل الخريجين فيها وفق صيغة (عقد تشغيل) بمبلغ محدد ومقطوع لا يقل عن 300 دولار شهرياً .

(1)د. طه جزاع مزبان ، مازن كامل جاسم ، "بطالة الخريجين في العراق المشكلة والحلول المقترحة " ، جامعة بغداد ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد 35 ، 2012 ، ص 14 .

ب- تقوم دائرة التشغيل المركزي بإعداد استمارات خاصة بالتشغيل للخريجين، يقدم فيها المتخرج ما يثبت تخرجه واختصاصه الدقيق مع البيانات والمتمسكات الرسمية المطلوبة ويقوم الخريج بتحديد ثلاثة اختيارات للاماكن التي يرغب العمل فيها على ان تكون متناسبة مع اختصاصه وقريبة من منطقة سكنه.

ت- يتم أعلام الوزارات والمؤسسات والهيئات وشركات القطاع العام بهذه الاجراءات لتحديد حاجاتها إلى تلك التخصصات مع التأكيد على ان ذلك لا يتطلب منهم درجات وظيفية اي تخصصات مالية، وعلى الجهة التي يعمل فيها المتخرج تدريبه على الاعمال التي يتطلب منه انجازها، ورفع تقارير تقويمية عن عمله وكفاءته إلى دائرة التشغيل المركزي إلى الفروع التابعة لها في المحافظات.

ث- يخضع الخريج المشتغل لضوابط العمل الوظيفي وينطبق عليه ما ينطبق على الموظف الحكومي باستثناء الترفع والعلاوة، وفي حالة تعينه على الملاك الدائم يتم اضافة خدمته التشغيلية لأغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد.

ثالثاً: أثار البطالة.

هنالك اثار مختلفة للبطالة في الاقتصاد الوطني منها أثار اقتصادية واثار اجتماعية.

1 – الاثار الاقتصادية

للبطالة دور سلبي في الاقتصاديات كما لها أثار اقتصادية واجتماعية ويمكن الاشارة إلى الاثار الاقتصادية على النحو الاتي [1]:-

أ- تأثيرها على حجم الدخل وتوزيعه ويتمثل التأثير في حجم الدخل من الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، أما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل في ان تغير مستوى التشغيل يؤدي إلى تغير مستوى الاجور وبنفس الاتجاه.

ب- ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية مما يؤدي إلى تأثيرات في العرض والطلب الوطني ففرصة اشباع الحاجات التي كانت ستوفرها القوة العاملة الراغبة والقادرة على الانتاج وبالاتي تطور الاقتصاد.

(1)علي عباس فأظل ، "أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق "، وزارة المالية قسم العلاقات الاقتصادية في الدولة ، 2010 ، ص 11 – 12 .

ت- عند ارتفاع معدل البطالة فإن الاقتصاد يفقد كم من السلع والخدمات التي كان من الممكن أن يقوم العمال بإنتاجها لهذا تشكل الخسائر الاقتصادية خلال مدة البطالة المرتفعة أكثر من الخسائر المسجلة في تاريخ الاقتصاد الحدّيث.

ث- ان الاهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج الوطني، إذ إن العمل يعتبر من العناصر الاقتصادية الرئيسة وعدم استغلال هذه الموارد يضيع على الاقتصاد فرصة اشباع الحاجات من ثم ان تعطل تلك القوة يكلف الدولة نفقات اضافية متمثلة بزيادة الاستهلاك من القوة المعطلة وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي[1].

2 – الاثار الاجتماعية

يترتب على البطالة مجموعة من الاثار الاجتماعية والنفسية فيشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة فتنتشر الجريمة بأنواعها وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون اعانات البطالة خلال مدة تعطلهم، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش اشد على القطاعات الاضعف في المجتمع وهم الاطفال والنساء، زاد على ذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات الغنية، وما هو جدير بالذكر إنه كلما طالت مدة التعطل كلما صار ضررها جسيماً إذ تؤثر تأثيرا سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الانسان ميزة التعود على العمل وينحط مستواه، وتساعد البطالة على زيادة ما يسمى بالتشاؤم الاجتماعي [2].

وان معظم المعطيات المتوفرة عن مشكلة البطالة تشير إلى ان المعالجات التي كان من المفترض ان تضع لهذه المشكلة لم تكن بمستوى الطموح ولم تعبر عن استراتيجية وطنية فعالة وهادفة، الامر الذي عقد هذه المشكلة وزاد من خطورتها فيما يأتي اهم الاثار الاجتماعية التي تتركها هذه المشكلة على الصعيد الاجتماعي[3]: -

(1)د . كريم سالم حسين الغالبي – عدنان ريسان حسين العسكري ، "البطالة في محافظة ذي قار – الواقع وفرص التشغيل "، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد ،مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد17،العدد4، 2015 ، ص 59 .

(2)هدى زوير الدعمي – احمد باهض تقي ، "البطالة في العراق راهناً والآثار المترتبة عليها " ، جامعة كربلاء ،كلية الادارة والاقتصاد، لم تذكر سنة النشر ، ص 11 .

أ- تعمل مشكلة البطالة على اضعاف عامل الولاء للوطن والدولة وتراجع حالات التأييد والاسناد للقرارات المعلنة للدولة.

ب- تعمل البطالة على تدمير العلاقات الاسرية وعزوف الشباب عن الزواج.

ت- للبطالة علاقة بهجرة الكثير من اصحاب الكفاءات العلمية إلى خارج البلد بهدف تأمين مستويات معينة للعيش.

يرى أغلب علماء الاجتماع البطالة والفقر سببان رئيسان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف اشكاله وطرقه ومؤشراته على منهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية وبما ان البطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأسمالي وملازمة له، فهي اصبحت حالة منتشرة على الانظمة الدكتاتورية والأسباب كثيرة منها الازمات السياسة والاحصاء الاقتصادي وتشويه الاقتصاد وكثرة نماذجه والبطالة المقنعة عبارة عن مصطلح يعني تكدس ايدي بشرية في موقع العمل الذي لا يحتاج لهذا اكثر من العاملين والموظفين وهذا التضخم بالسكان يؤدي بالاتي إلى البيروقراطية وعدم تطوير الانتاج وبطئ العمل نفسه وهو يكلف الاقتصاد الوطني ويخلق له اضرار شتى مثلما هي البطالة لان من مظاهر البطالة المقنعة بالدرجة الاولى تغطية الحدّ الفعلي للعاطلين عن العمل في البلاد وكل بلد في العالم سواء كان رأسمالي أو بلد نامي توجد فيه بطالة ولكن بمعدل مقبول غير مؤثر باذ تتراوح من 3% - 5% ، فإذا زادت عن ذلك ستكون لها أثار سلبية واضحة تم ذكرها[1]

(1)د. نور الدين هرمز – د. ثناء أبا زيد – نور الصافتلي ، "البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 ، العدد 5 ، 2008 ، ص 118.

الفصل الثاني

تمويل المشروعات الصغيرة

المبحث الاول: - تمويل المشروعات الصغيرة (المفهوم –الاهمية – الخصائص -الاشكال)

المبحث الثاني: - مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

المبحث الثالث: - المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة ودراسة الجدوى الاقتصادية لها

المطلب الاول: - المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة

المطلب الثاني: - اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة

الفصل الثاني

المبحث الاول

تمويل المشروعات الصغيرة (المفهوم – الاهمية – الخصائص والاشكال)

تمهيد: -

تمتلك المشاريع الصغيرة موقعاً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من دول العالم النامية والدول المتقدمة وذلك فهي الاكثر عدداً بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة والاكثر توظيفاً للعمالة والاقل تكلفة في توفير فرص العمل لأنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولها دور كبير في تلبية احتياجات افراد المجتمع من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدرتهم الشرائية وهي الاكثر اعتمادا على المواد الاولية المحلية، كما إنها تعمل على توفير السلع البديلة عن السلع المستوردة.

إنّ قرار التمويل من القرارات التي تواجهها المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة لما يحمله من صعوبات في البحث عن مصادر التمويل اللازمة من جهة تخصيصها وتوزيعها من جهة أخرى على مختلف أوجه النشاط في المؤسسة وبطبيعة الحال فالتمويل باعتباره المصدر الاساس للاستثمار في المؤسسات الصغيرة إذ يجب اعطاء الاولوية في خصوصيات هذه المؤسسات بأتباع اسلوب تخفيض اسعار الفائدة لتحفيزها وإيجاد ضمانات للقروض يراعي إمكانيتها وصيغ تمويلية جديدة تقلل اعباء التمويل التي تتعرض لها بنشاء هيئات دعم وضمان التمويل لهذه المؤسسات الصغيرة .

أولا: مفهوم التمويل الصغير وأهميته

1) مفهوم التمويل الصغير:-

يتكون التمويل الصغير نتيجة الابتكارات المنتشرة حول العالم وذلك لأهمية تقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة وإن حجم القرض وقدرته الزمنية القليلة، الممنوحة لسداده، تعدّ مؤشراً رئيسا، بوصفه تمويلاً صغيراً، ولم يحض هذا التمويل الصغير بتعريف محدد حتى يومنا هذا، وهذا التمويل يخضع لمعايير تختلف باختلاف الدول ودرجة تطوره الاقتصادي، وتختلف ايضاً داخل الدولة الواحدة وفقا للنشاط الاقتصادي الذي يعمل ضمنه المشروع الصغيرة، من ثم ان تمويل المشروع الصغير في الدولة المتقدمة ذات الاسواق الكبيرة والفنية برؤوس الاموال سيكون كبير أو متوسط في الدول النامية ذات الاسواق المحدودة والفقيرة برأس المال ،ويتم تعريف التمويل الصغير من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بانه " تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض لغرض ممارسة الاعمال وتسهيل الاستهلاك وتمويل الالتزامات ومواجهة الطوارئ والادخار وأيضا تحويل الاموال والتأمين ". وفيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص ممن لا يحصلون على أجر ثابت وكذلك غيرهم ممن يتم إقصائهم على نحو منهج من النظام المالي[1] .

2) أهمية التمويل الصغير

يعد التمويل الصغير من أهم الوسائل وأقواها للحد من الفقر ومعالجة البطالة في مختلف بلدان العالم ويتم منح التمويل الاصغر من خلال مجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية والصناديق الحكومية والخيرية الغير حكومية المحلية، أضف إلى ذلك الجهود المبذولة من البنك المركزي، إلا أن الاداء ما يزال ضعيف في ظل غياب رؤية مشتركة وواضحة من قبل اجهزة الدولة المختلفة تجاه التمويل الصغير[2].

---

[1]. هيثم أحمد عيسى ،غفار أحمد سليمان ، "صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة (دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (40) ، العدد (5) ، 2018 ، ص 525 -526.

[2] -.د. برعي بايكر محمود علي ، "مصدر سابق "، ص 5-6 .

يمكن التعبير عن أهمية التمويل الصغير بوصفه اداة من الادوات الفعالة في الحدّ من ظاهرة الفقر المتعددة الجوانب، وكذلك اداة لتقديم الخدمات المالية التي تتكيف مع خصوصيات الافراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، وكانت لها الكثير من الأثار المهمة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الافراد، كما إنه يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين، وفي كثير من الاحيان من الانظمة المالية الرسمية بمختلف اشكالها المؤسساتية، وما يساعدهم على بدء مشروعات صغيرة مدرة الدخل، وكذلك يعمل على تمكين الفقراء من زيادة دخولهم الاسرية وتحقيق الامن الاقتصادي لهم والحدّ من ضعفهم المالي، وكذلك يحفز الاقتصاد المحلي من خلال خلق الطلب المحلي على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات[1] .

ثانيا: خصائص النشاط المالي للمشروعات الصغيرة

يتسم النشاط المالي للمشاريع الصغيرة بمجموعة من الخصائص أهمها[2] :

1) ارتفاع تكاليف الانتاج للمشاريع الصغيرة مقارنة بالمشاريع الكبيرة.
2) المشروعات الصغيرة تواجه صعوبة في امتصاص آثار الصدمات الناتجة عن الازمات المالية، وأيضاً صعوبة الحصول على القروض ومحدودية الاحتياط المالي، تجعل تلك المشروعات عرضة للتأثير وبصورة شديدة وسريعة للركود الاقتصادي.
3) الطابع المعيشي لهذه المشروعات يجعل الايرادات الناتجة عنها تذهب لتغطية وتلبية الاحتياجات ألمعيشية وليس لأغراض الاستثمار، مما يقلل من الاحتياط المالي التي من الممكن توظيفها لاستغلال الفرص التي تتوفر في السوق، وهي تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال الاستقرار في هذه المشاريع فإنها تخلق ادخارات لغرض الاستثمار.

ثالثا: طبيعة تمويل المشروعات الصغيرة

يتم حسب إجراءات الصرف المتبعة في كل مؤسسة تمويلية تمويل المشاريع الصغيرة وعلى الشكل الاتي[1] :-

---

(1) - عمران عبد الحكيم , أغزي محمد العربي ," مصدر سابق ", ص 9-10.

(2) - فلاح خلف الربيعي , "دور مؤسسات الكفالة في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة "، جامعة عمر المختار , كلية الادارة والاقتصاد , 2008 , ص 8.

1) نقدي: -قيمة القرض تقدم نقدا للمنتج.
2) عيني: -قيمة القرض على شكل أصول ثابتة.
3) نقدي وعيني: -جزء من قيمة القرض على شكل أصول ثابتة، ويصرف جزء من التمويل نقدا لتمويل ما يعرف برأسمال العامل للمشروع.

الغالبية من مؤسسات التمويل سواء كانت حكومية أو منظمات غير حكومية تتمتع بطريقة الصرف العيني لضمان استخدام قيمة القرض في المشروعات التي تمت الموافقة عليها بحيث لا يلجأ المنتفع إلى استخدام قيمة القرض لأغراض أخرى, في هذه الطريقة نوعاً من الرقابة على المقترضين ، إلا إنه وعلى الرغم من ذلك في بعض الاحيان يتصرف بعض المنتفعين ببيع جزء أو كل أصول المشروع , ويعد عمل المنتفع في المشروع من أهم اهداف مؤسسات التمويل وذلك للتخفيف من حده البطالة والفقر، وهذه المؤسسات أسست من أجل قضايا الفقر والبطالة، ولذلك فان معيار عمل المنتفع في المشروع يعد مؤشراً على مدى الانتفاع من هذه المشاريع ومؤشر على مدى نجاها وتحقيق أهدافها .

ان طبيعة رأس المال اللازم لتمويل المشاريع الصغيرة تحدده الطبيعة نفسها ، وهو رأس المال وهو منحة أو اقراض أو رأسمال شخصي, فإذا كان قرضا فما هي قيمة الفوائد المترتبة على رأس المال ، وهل هو قرض طويل الأجل ام قرض قصير الأجل فمثلا رأس المال في المؤسسات العامة إذا كان منحة أو تبرعاً من أحد الاشخاص الاغنياء أو رأسمال حكومي، وتستطيع هذه المؤسسة تحقيق استدامة مالية في اقصر وقت عكس راس المال المقترض من المصارف الخاصة والتجارية والهيئات الدولية وبالاتي استقلال رأس المال بالطريقة السليمة والعلمية في عملية اقراض الفقراء وتحصيل المبالغ المستردة بكفاءة عالية وبنسب تحصيل عالية ايضاً، اما نوعية المحفظة الاقراضية التي تديرها مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تعني طبيعة أنواع القروض المقدمة للفقراء سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية أو زراعية ومقدار الخطورة لكل نوع ومعدل ارصدة القروض والمبالغ المقترضة كل هذه الامور كلها تعبر عن جودة المحفظة , ومؤشر التحصيل والسداد المرتفع يعبر عن مدى احتراف

---

[1] - علي فريد عبد الكريم , "مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة ", رسالة ماجستير ، جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , 2012 , ص 28-29

المؤسسة في أدارة المحفظة و المحافظة على خدمة اكبر قدر ممكن من العملاء المحتملين والمستهدفين في مناطق العمل .

رابعا: أساليب تمويل المشروعات الصغيرة

المشروعات الصغيرة على مختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج إلى التمويل المناسب والمهارات الادارية اللازمة حتى تنمو وتحقق دخل وربح مقبولين ، وان تطور المشروعات الصغيرة اصبح مفتاحاً مهماً لخلق فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة ، ولا سيما بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والاقل حضاً بين فئات المجتمع ، ولا بد من الاشارة هنا إلى ان المشروعات الصغيرة تحتاج إلى التمويل في مراحل حياتها ابتداء من تأسيس المشروع وانطلاقة , وأثناء تطوير المشروع وتنميته وتحديثه ، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الاسواق التصديرية ، كما تحتاج المشاريع الصغيرة إلى التمويل في مجالات البحث والتدريب وكذلك متابعة الاسواق ومسايرة تطورات الانتاج ، فضلا عن الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي ويمكن حصر مصادر هذا التمويل بما يأتي[1] .

1) الوزارات الخاصة بالصناعة والزراعة والتعاونيات.
2) يشمل نظام التمويل الداخلي المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو اجمالي المدخرات العائلية.
3) مصادر التمويل الغير حكومي (الاهلي) :- تعتبر البنوك التجارية مصدر مهم لتمويل المشروعات الصغيرة إذ ان المشروعات الصغيرة تحصل على قسم من مصادر التمويل عن طريق القروض من البنوك التجارية أو الاستثمارية وهذه القروض منها متوسطة الأجل وقصيرة الأجل، وكذلك القروض طويلة الأجل بصورة عامة ومتوسطة الأجل نوعاً ما، وفي نفس الوقت تحاول هذه البنوك الابتعاد عن القروض طويلة الأجل قدر الامكان وتقديمه، وعلى اساس هذا فان المشاريع الصغيرة تواجه صعوبات في الحصول على مصادر التمويل من البنوك التجارية، لان المشروعات الصغيرة تحتاج إلى ائتمان طويل الأجل

(1)محمد عبد الهادي رشيد ," دور حاضنات الاعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة (تجارب لبعض الدول مختارة مع أشارة خاصة للعراق) ", رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2011 ، ص 12-14.

,الـذي تفضـل البنـوك التجاريـة عـدم اللجـوء اليـة تخوفـا مـن عـدم قـدرة هـذه المشـروعات علـى الايفـاء بالتزاماتهـا وتتمثـل مصـادر التمويـل الغيـر حكوميـة بمـا يأتي:-

أ) المصارف التجارية الاستثمارية.

ب) منظمـات التمويـل الدوليـة المسـجلة لـدى الـدول مـن الممكـن ان يكـون التمويـل بالائتمـان النقـدي (السـحب علـى المكشـوف)، وكـذلك بشـكل سـلف وقـروض قصـيرة الأجل وقروض متوسطة وطويلة الأجل.

4) مصـادر التمويـل الدوليـة: -تلجـأ المشـروعات الصـغيرة إلـى الاسـتثمارات الخارجيـة فـي حالـة عـدم قـدرة مصـادر التمويـل الداخليـة والامكانيـات الذاتيـة والحكوميـة فـي تـوفير التمويـل الـلازم لهـا، والتـي تقسـم إلـى اسـتثمارات مباشـرة وغيـر مباشـرة، وكـذلك القـروض الخارجيـة والمسـاعدات الخارجيـة، إذ إن القـروض تسـترد والمساعدات الخارجية لا تسترد.

5) مؤسسـات الاقـراض المتخصصـة :- المؤسسـات المتخصصـة يـتم أنشـاؤها كـرد فعـل لتجنـب توجـه البنـوك والمصـارف نحـو تـوافر الائتمـان طويـل الأجـل للمشـروعات الصـغيرة فـي معظـم الـدول ، وفـي الوقـت الـذي يركـز فيـه نشـاطها الائتمـاني فـي مجـال القـروض القصـيرة الأجـل للحصـول علـى الـربح السـريع وعليـة لا بـد مـن أنشـاء مؤسسـات تمويليـة متخصصـة تقـدم التسـهيلات الائتمانيـة المتوسـطة وطويلـة الأجـل لمختلـف القطاعـات وفـق شـروط وأسـاليب محـددة ومميـزة عـن تلـك المتبعـة فـي البنـوك وفـي محاولـة الاسـهام فـي عمليـة التنميـة الاقتصـادية وإتاحـة المجـال أمـام مختلـف المشـروعات الصـغيرة لتـؤدي دورهـا المهم في الاقتصاد الوطني[1] .

خامسا: -اشكال تمويل المشروعات الصغيرة .

[1] - ماهر حسن محروق – د. ايهاب مقابلة ،" المشروعات الصغيرة والمتوسطة – أهميتها ومعوقاتها ، مركز المنشأة الصغيرة "، الاردن ، 2006 ، ص 7 .

توجد عدة اشكال لتمويل المشروعات الصغيرة منها وفق طبيعة المنتجات وايضاً وفق النشاط وكذلك حسب طبيعة التوجه.

أولا: وفق طبيعة المنتجات[1] :-

1) مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية: -نشاط المؤسسات الصغيرة يرتكز في نظام انتاج السلع الاستهلاكية ومنها المنتجات الغذائية.
2) مؤسسات انتاج السلع الوسيطة: -ترتكز اعمال المؤسسات الصغيرة في مجالات الصناعة الوسيطة والتحويلية المتمثلة بتحويل المعادن والصناعات الكيماوية والبلاستيكية، فهي من اهم الصناعات التي تمارسها الصناعات الصغيرة.

ثانيا: وفق النشاط :-

1) مؤسسات التنمية الصناعية: -مشروعات التنمية الصناعية تتمثل بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد النصف مصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد الصنع وتعبئتها وتفعيلها، وتتسم أنشطة القطاع لتقديم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة.
2) مؤسسات التنمية الزراعية: -وتشمل المؤسسات التي تمارس النشاطات الفلاحية النامية كما يأتي: -

أ) مشروعات الثروة الزراعية: -مثل انتاج الفواكه والخضروات.
ب) مشروعات الثروة الحيوانية: -كتربية الابقار والاغنام والدواجن والاسماك.

3) مؤسسات التنمية التجارية والخدمية

أ) مؤسسات التنمية الخدمية: تمثل المؤسسات التنمية تلك المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية والسياحية والتشغيل أو وحدات النظافة وخدمات النقل.
ب) المؤسسات التجارية: -المؤسسات التجارية تتمثل بالمتاجرة العامة والمتاجرة المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الاثاث ومتاجر السوبر ماركت، ويتمثل نشاط هذا النوع من المؤسسات بدور الوسيط بين المنتج والمستهلك.

---

(1)يورنان حكيم ، "دور القروض الاستثمارية في أنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال سنة 2012 – 2013) "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة أكلي محمد الحاج ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2018 – 2019 ، ص 42 – 44 .

ج) مؤسسات المقاولة: -تعتبر المقاولة الباطنة من أهم اشكال التكامل الصناعي الحدّيث، والتي تعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة ويمكن القول ان المقاولة هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإقامة اعمال معينة، فالمقاولة وسيلة مهمة لخلق مناصب الشغل وتنمية الصناعات وكذلك حل مشاكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل.

ثالثا: حسب طبيعة التوجه[1]:-

1) المشروعات العائلية: -تتخذ المشروعات العائلية المنازل موقعاً لها وتكون متكونة في الغالب من مساهمات افراد العائلة ويمثلون في الغالب اليد العاملة فيها.
2) المشروعات التقليدية: -المشروعات التقليدية تقترب كثيراً من المشروعات العائلية، لان هذه المشروعات التقليدية يكون اغلب اعتمادها على المساهمة العائلية، ولكن تتميز عن النوع السابق بانها تتكون من ورش صغيرة مستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.
3) المشروعات المتطورة وشبة المتطورة: -ان أهم ما يميز المشروعات المتطورة وشبة المتطورة عن النوعين السابقين هو استخدامها لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحدّيثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد.

[1] - خالد رؤكان عواد ، مصدر سابق ، ص 6 .

المبحث الثاني

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

ينبغي الاخذ بعين الاعتبار الفرضية التي تنص على ان عند التعامل مع المشروعات الصغيرة يكون شرط النجاح لهذه المشروعات هو ان تهتم الدولة بالمشاريع الصغيرة اهتماما خاصا ضمن سياستها الاقتصادية وان التمويل من أهم متطلبات نمو وتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة شانه شأن المتطلبات الأخرى ، ويعد نقص التمويل من اهم المشاكل والعقبات التي تعرقل نمو ومسيرة هذه المشروعات ، ولا يمكن تجاهل موضوع صعوبة حصول المشروعات الصغيرة على ما يلزمها من مصادر التمويل في الدول النامية والمتقدمة ، فقد واجهة المشروعات الصغيرة صعوبة الحصول على مصادر التمويل الرسمية بصورة خاصة التمويل الطويل الأجل وذلك لأن المشاريع الصغيرة تعد من الاستثمارات عالية الخطورة ، لعدم كفاية الاصول أو صغر حجم رأس المال أو نقص الضمانات أو التعرض لمخاطر السوق ويمكن عرض مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة كما يأتي :-

أولا: مصادر التمويل الداخلية

ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها ويتضمن التمويل الداخلي ما يأتي ([1]):-

1) التمويل الذاتي

يعرف التمويل الذاتي على "إنه تلك الارباح أو جزء من تلك الارباح التي استطاعت المؤسسة ان تحققها في مختلف الانشطة الاقتصادية التي تمارسها والتي تبقى لمدة طويلة وبصورة دائمة، اضافة إلى الاهتلاكات و المئونات التي يتم تكوينها لمواجهة تكاليف الحوادث المرتبطة بالمستقبل "[(2)] .

هذا النوع من التمويل من أهم مصادر التمويل التي يمكن استخدامها من المؤسسات الناشئة تحديدا سواء من إذ التكاليف أو من إذ تعبيره عن قدرة المؤسسة على

(1) د. طارق الحاج ، " مبادئ التمويل " ، عمان ، دار الصفاء للنشر ، الطبعة الاولى ، 2010 ، ص 26 .
(2)عمران عبد الحكيم ،" استراتيجية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة) "، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيله ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية ، 2006-2007 ، ص 13 .

تمويل نموها مما سيجعلها تكسب ثقة الاطراف الخارجية، إلا أن ضعف هذا المصدر قد يمثل امام الحصول على القروض من المصادر الخارجية، وان التمويل الذاتي يتميز بالعديد من المميزات التي يمكن اجمالها كالاتي[1]:-

أ) تقليل حجم المشروع بسبب دفع فوائد على رأس المال المستثمر.

ب) تقليل التكاليف المتعلقة اساساً بالعمليات المالية.

ج) يعد التمويل الذاتي المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكاليف ممكنة مادامت مدخرات الفرد هي التي تستعمل في تمويل استثماراته.

د) العمل على منح المشروع استقلاليه كلية من املاك، وعلية يمكن للإدارة من زيادة الارباح المحتجزة عن طريق اعادة استثمار الاموال في المشروع نفسه.

ه) يعد التمويل الذاتي حافز للمشروعات التي ينفذ عليها الدخول إلى السوق العالمي نتيجة اعتمادها على مواردها الداخلية.

2) الشركاء وحملة الاسهم

يمكن الحصول على الاموال لتمويل رأس المال للمؤسسة عن طريق المشاركة أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار أسهم لتوفير مبالغ اكبر، اما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب ضمان مشاركة الشركاء في ضمان المبالغ التي تم اقتراضها من الاخرين ،اما في حالة الشركات فان المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين بسبب محدود مسؤولية حملة الاسهم وبين استمرارية وجود الشركة وإمكانية كل مساهم ببيع أسهمه في أي وقت بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك مستثمرين يقدمون رؤوس الاموال إلى المشروعات الصغيرة الجديدة التي لديها فرص واحدة وهؤلاء لا يقرضون الاموال بسهولة فهم يقدمون رأس المال مقابل نسبة في ملكية المشروع ويقدمون مبالغ تتجاوز نصف رأس مال المشروع تقريبا وهما عادة ما يشاركون في الادارة ايضا[2] .

(1)عبد المنعم السيد علي،" النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر، عمان، 2004، ص24.

[2]- رقية سالم ، "القرض الايجاري ودوره التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية ، جامعة محمد خضير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، 2015 - 2016 ، ص 47 – 48 .

3) مخصصات الاندثار

تعرف مخصصات الاندثار بانها "الطريقة التي تستخدم لتجديد الاستثمارات أي ان الهدف منها يكون ضمان لتجديد الاستثمارات عند نهاية العمر الانتاجي لها "وكذلك يمكن ان يعرف الاندثار على "إنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي يمكن ان تتعرض لها الاستثمارات والتي تؤدي إلى تدهور قيمة هذه الاستثمارات مع مرور الزمن بهدف اظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية، وتلعب مخصصات الاندثار دورا اقتصاديا يمثل الاموال المستثمرة في الاصول الثابتة بهدف اعادة الاموال السنوية لذلك تبقى تحت تصرف المنشأة كتمويل ذاتي "[1] .

4) الانجازات الشخصية

يتم التمويل في الانجازات الشخصية من قبل صاحب المشروع نفسه سواء في بداية مراحل تكوين المشروع أو عند الحاجة إلى التوسع أو بزيادة الحاجة إلى زيادة رأس المال العامل إذ يقوم من خلاله صاحب المشروع بتحويل بعض ممتلكاته الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه، وتعتمد نسبة عالية من المشروعات الصغيرة على أنواع من التمويل وملاحقة تحويل المدخرات من مدخرات مجمدة إلى مدخرات منتجة[2] .

ثانياً: مصادر التمويل الرسمية

أ) التمويل عن طريق البنوك.

تمارس البنوك دوراً مهماً في انشاء المشروعات الصغيرة والمساهمة في مراحل تطورها من خلال الوظيفة التي تمارسها ،وهي جمع النقود الفائضة من جهة الجمهور أو منشأة الاعمال أو الدولة ، لغرض اقراضها لهذه المشروعات ،لقد احتل النظام البنكي اهمية بالغة في مختلف المنظمات الاقتصادية وله اهمية كبيرة في الاقتصاد وتمثل البنوك المصدر الأساس لتمويل المشاريع الصغيرة والقناة الرئيسية لتداول الكتلة النقدية، ويعرف البنك بصفة عامة "بانه المؤسسة التي يكون الغرض من تأسيسها قبول

(1)فتحية مزهر عبد الرضا القريشي ، "التمويل الذاتي بالأرباح المحتجزة والربحية في الشركات (دراسة طبيعية في سوق دبي ابو ظبي للأوراق المالية) "، جامعة كركوك ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (2) ، العدد (2) ، 2012 ، ص 7-8.
(2)رقية سالم ، "مصدر سابق "، ص 46

الودائـع مـن العمـلاء وتنفيـذ أوامـرهم المتعلقـة بحسـاباتهم وصـرف وإصـدار الشـيكات، وكذلك منح القروض بخصم الاوراق التجارية[1] .

وتكمـن أهميـة التمويـل البنكـي فـي الايجابيـات التـي تقـدم فـي التمويـل الـذاتي إذ إن الشـباب الـذين يحملـون افكـار اسـتثمارية ولكـنهم يفتقـرون إلـى المـواد الاوليـة والماليـة الكافيـة لتجسـيدها علـى ارض الواقـع، كمـا ان التمويـل البنكـي يفـتح المجـال امـام مسـتثمرين جـدد ممـا يـؤدي إلـى منافسـة بيـنهم مـن أجـل التسـويق، وهـذا فـي صـالح المسـتهلك إذ يتـوفر لـه هـامش اختيـار افضـل للمشـروعات والبـدء بتأسيسـها ،وان المشـاريع الصـغيرة الممولـة مـن البنـك تفـرض عليهـا رقابـة صـارمة فيمـا يخـص اسـتعمال هـذا التسـديد فـي الأجـل المحـدد قانونيـاً، وكـذلك يعمـل البنـك علـى تحديـد حجـم القـروض المحـددة للعمليـات التمويليـة مـن قبـل السـلطة الماليـة والنقديـة أضـف إلـى ذلـك تحديـد سـعر الفائـدة ، ممـا يجعـل وظيفـة البنـوك تقتصـر علـى مهـام توزيـع تلـك القـروض وكـذلك هنالـك تميـز فـي تعامـل البنـك مـع المؤسسـات إذ يـؤثر التعامـل مـع المؤسسـات الكبيـرة وتهمـل التعامـل مـع المؤسسـات الصـغيرة هـذه مـن السـلبيات التـي تنسـب إلـى البنـوك السـمعة الغيـر جيـدة علـى الـرغم مـن ان المشـاريع الصـغيرة تلعـب دوراً مهمـاً فـي التنميـة الاقتصـادية وبنسـبة كبيـرة، وكـذلك تقـوم البنـوك بعـرض ضـمانات القـروض التـي يفتقـر لهـا القطـاع الخـاص بالمؤسسـات الصـغيرة ممـل يقلـل مـن فـرص تمويلهـا وحصـولها علـى القروضـ وذلـك لأنهـا تفتقـر إلـى الضـمانات المالية التي تتطلبها البنوك[2].

ومـن الممكـن توضـيح الادوار التـي يقـوم بهـا البنـك مـن أجـل انشـاء وتطـوير المشـروعات الصغيرة وذلك من خلال[3].

1) توفر رأس المال العامل

يقـوم البنـك بتـوفير رأس المـال لتمويـل النشـاط التجـاري للوحـدة الاقتصـادية التـي تحتـاج عـادة هـذا المـال لتغطيـة التكـاليف الناتجـة عـن عمليـة شـراء المـواد الاوليـة ودفـع أجـور العمـال وغيرهـا مـن المصـاريف، وهـذا يـؤدي إلـى التشـغيل الامثـل للطاقـة الانتاجيـة المتاحـة

(1)واضح نعيمة ،" مصدر سابق "، ص 4.
(2)ساسان نبيلة ، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "، جامعة غاية ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2015 ، ص 221 .
(3)عمر خلف فزع احمد الانباري ، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع أشارة الى تجربة العراق "، رسالة ماجستير ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2011 ، ص 34 – 36 .

ليكون هذا التمويل وسيلة لمواجهة السيولة التي قد تنقص نظراً للظروف الطارئة على المؤسسة كاقتناء استثمارات جديدة أو القيام بتوسعات محتملة في المستقبل.

2) المساهمة في تطوير المشروعات الصغيرة

للبنك دور مهم في توسيع وتطوير المشاريع الصغيرة، وذلك بعد ان تكسب المشروعات الصغيرة ثقة البنك، من خلال احترامها للشروط الموضوعة والمتفق عليها وقيامها بتسديد اقساطها بالوقت المحدد والوفاء بالتزاماتها، وإزاء هذه الثقة تجعل البنك يمدها بكل ما تحتاج اليه خاصة بعد ان امتلكت اسما خاصاً بها في السوق، واكتسبت خبرة جعلتها تحتاط للمخاطر والصعوبات وامتلاكها حصةً لا بأس بها في السوق وأصبحت العوائد المتحققة مضمونة مما يضمن ذلك تسديد القروض والفوائد البنكية.

3) تقدير المخاطر

يعمل البنك على أجراء تحاليل خاصة بالمخاطرة الخاصة بهذه المشاريع وتشخيص وضعيتها وأفاق تطورها، وذلك من خلال دراسة الوثائق المعروفة من طرف صاحب المشروع للحصول على القرض، وكذلك لمعرفة قدرته على التسديد وهذا يتم من خلال متابعة وتحديد ذمته المالية وتقيم الضمانات المقدمة من طرفه وتحليل العوامل الخارجية والداخلية التي من الممكن ان تؤثر على المشروع.

4) دراسة الصعوبات المستقبلية للمشروع

يقوم البنك بدراسة الصعوبات التي من الممكن ان تواجه المشروعات الصغيرة في المستقبل والعمل على ايجاد حلول مناسبة لها، وتقوم بتقديم النصائح للمقاولين حسب الضرورة التي يتطلبها المشروع ولاستجابة للتغيرات ومتطلبات المحيط الخارجي للمشروع، وذلك من خلال الدراسة التي من خلالها يتم منح الائتمان ويتم التركيز على حجم المبيعات من قبل صاحب المشروع، اما الطرف الثاني وهو البنك فيكون تركيزه على الارباح التي يحققها هذا المشروع.

وبصفة عامة يمكن القول بأن البنوك لا ترغب بان تمد المشاريع الصغيرة بالتمويل اللازم سواء عند مرحلة الانشاء أو التوسع أو من خلال انتاجها الجاري لان حجم القرض لا يتناسب معها ،وكذلك درجة المخاطرة المالية عالية جدا لذلك فان التوجيهات السلوكية والوظيفية للبنوك التجارية تنبثق من نظام الفائدة ،والبنوك التجارية تهدف إلى

تحقيق الارباح لأنه يراها ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها حتى يستطيع البقاء في سوق العمل ،فهنالك مخاطر كثيرة ومتعددة منها مخاطر الاستثمار والائتمان والتصفية الاجبارية[1] .

ويمكن ان نلاحظ اهمية التمويل البنكي للمشروعات الصغيرة العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعية وصناعية وخدمية وأثره في مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في زيادة معدلات التشغيل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وبالاتي فان تطور التنمية اليوم مرتبط بصورة كبيرة بتطور المشاريع الصغيرة لانها تعتبر المحرك الرئيسي لزيادة الاستثمارات، ونجاح المشروع الصغير من نجاح مصادر تمويلية[2] .

ب) **مصادر التمويل الحكومي.**

يعتبر التمويل الحكومي من اهم المصادر التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة خاصة في حالة اعتماد خطة قومية شاملة في مجال انشاء وتنمية هذا القطاع كأسلوب ووسيلة لتشغيل الايدي العاملة وكاستراتيجية معتمدة من قبل الدولة لتنمية هذا القطاع اي بمعنى أخر خلق الحوافز لأفراد المجتمع لغرض القيام بعملية الاستثمار والدخول في مجال اقامة المشروعات المختلفة بمجال واسع ، وان تجمع رأس المال يؤدي دور مهم في مجال الاستثمار فهو يولد دخلا ، وفي الوقت نفسه يزيد من القدرة التنافسية الانتاجية ومن ثم عملية التراكم الرأسمالي وهذا يتطلب اللجوء إلى عملية التمويل وحسب اساليب التمويل المعروفة التي تنقسم إلى[3] :-

1) المصارف التجارية الحكومية.
2) الدوائر ذات العلاقة (الصناعية، الزراعية، الخدمية، .....، الخ).
3) المصارف المتخصصة (المصرف الصناعي، الزراعي، التعاوني).

(1)عمر خلف فزع محمد الانباري ،" مصدر سابق "، ص 410
(2)سعد عبد محمد ،" معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العالمي الخاص ، 2018 ، ص 41 .

ثالثا: المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الصغيرة

إن حصول نقص في مستوى المدخرات المحلية يقتضي ذلك اللجوء إلى المصادر الخارجية لتغطية هذا النقص، حتى وان توفرت المصادر الداخلية لا يمكن الاستغناء عن المصادر الخارجية، وذلك لأنها تعزز توفير العملة الاجنبية الضرورية لاستيراد مستلزمات الاستثمار من الآلات وغيرها، فالاقتراض الخارجي يمكن الدولة المقترضة من زيادة مواردها الاقتصادية والفوائد ومن أنواعها هي[1]: -

1) رأس المال المخاطر

وهو عبارة عن اسلوب وتقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة عن طريق شركات تدعى شركات رأس المال وهذه التقنية لا تقوم بتقديم النقد فحسب كما هو الحال بالتمويل المصرفي بل تقوم على اساس المشاركة، إذ يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، لهذا فإنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة الجديدة والتوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، إذ إن المجال المصرفي يرفض منحها القروض وذلك بسبب عدم توافر الضمانات المالية[2].

إن التمويل الذي يتم من خلال مؤسسات رأس المال المخاطر يعتبر من الادوات التمويلية التي تقوم بتقديم الدعم والمساعدة، وكذلك تمويل المؤسسات الصغيرة، وان اساس هذا التمويل يتم عن طريق قيام مؤسسة رأس المال المخاطر بالمساهمة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون الحاجة إلى لجوء المؤسسة إلى القروض التي تمنح من قبل البنك، وهو ما يسمح باقتناء واسع لأدوات التمويل الذي يقوم على المشاركة في الارباح والخسائر وهو ما يلائم المشروعات الصغيرة[2] .

إن المشروعات الصغيرة لها امكانية محدودة في الوصول لرأس المال المخاطر والتمويل بالديون وخاصة في المراحل الاولى من حياة المشروع ، وحتى ايجاد فرص جديدة للنمو والتحرك صوب الاقتصاد الذي يعتمد على الابتكار والايداع ،فهنالك حاجة لإيجاد طرق جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة في مراحلها الاولى، وان البنوك ليست مؤهلة للتعامل مع هذه النوعية من الشركات في التمويل لأنها لا تملك الضمانات

(1)أحمد بن قطاف وعبدالله اللقاح علاوي،" راس المال المخاطر الإسلامي مدخل استراتيجي في تمويل المؤسسات الصغيرة مع أثارة الى حالة الجزائر"، الجمهورية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لم تذكر سنة النشر، ص4.
(2)غفران عبد الحكيم ، "مصدر سابق "، ص 14 .

المالية التي يطلبها البنك، ومن ثم التمويل بالملكية من خلال رأس المال المخاطر ويعدّ مفيداً جداً لتمويل المؤسسات الصغيرة ويتم التمويل من خلال سوق رأس المال بديل للتمويل عن طريق سوق شفاف ومنظم ويمكن الاعتماد عليه [1].

وفي هذا الصدد أستحدث هذا الأسلوب التمويلي المتمثل بشركات رأس المال المخاطر المتخصص بتوفير رأس المال ألالازم لتمويل المشاريع الصغيرة ذات المخاطر العالية[2].

ويعد رأس المال المخاطر اداة فعالة تشارك في حل مشكلة القدرة المحددة للحصول على التمويل ، التي قد تكون من المحتمل نتجت عن طبيعة راس المال المخاطر التي ترتبط بسمات قطاع المشروعات الصغيرة ، ويستهدف عمل رأس المال المخاطر بصفة خاصة بالأعمال ذات الافكار الجديدة و الاليات المتطورة ويمدها بالدعم المالي والفني ، وتمر المشروعات الصغيرة في بداية تكوينها بأفكار جديدة واليات حديثة بمشاكل من أجل الحصول على التمويل من خلال القنوات الرسمية للتمويل وغيرها من المشكلات الادارية والمؤسسية، وعليه فإن المشروعات الصغيرة هي المجموعة المحتملة التي يستهدفها القائمين على رأس المال المخاطر، ولكن يظل بعضهم في جدل حول موضوع ان المشروعات الصغيرة ورأس المال المخاطر لا يمثلان نموذجا ناجحا بسبب صغر حجم النشاط مقارنة بالأحجام الكبيرة، ذلك الحجم الذي قد يؤثر على نتائج التشغيل ويخاطر بهدف العائد المرتفع ،لذلك يمكن تعريف رأس المال المخاطر "على إنه اداة تمويلية تهدف إلى الربح وتمد الشركات بالأموال وتضيف قيمة لها وهي تتسم بفرض نسبة مخاطرة عالية مقابل عائد اعلى"[3] .

لا ينجح هذا النوع من التمويل ألا لعدد قليل من المشروعات الصغيرة التي تنمو بخطى سريعة كالمشروعات المتطورة تكنولوجياً في مجال الاتصالات والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات اي التي تتميز بعنصر المخاطرة ولكن افاق نموها المحتملة

(1) التقرير النهائي لمجلس أدارة المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية IOSCO ، الامارات العربية المتحدة ، 2015 ، ص3

(2)عبديث سامية ،" شركات رأس المال المخاطر ودورها في خلق تمويل المشاريع الناشئة "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجامعة القسطنطينية ، كلية الحقوق ، 2013 – 2014 ، ص 9 .

(3) الوزارة المالية ، "تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة "، 2004 ، ص 23 .

كبيرة بإذ يتوقع ان يحقق الاستثمار الفائض وينصب اهتمام هذه الشركات على نوعين من المشروعات:[1]-

أ) المشروعات الجديدة: -المخاطرة المرتفعة.

ب) المشروعات القائمة المتعثرة التي لا تحقق العائد المطلوب منها فتقوم شركات رأس المال المخاطر من خلال المشاركة في المشروعات الخطرة بتقديم العون اللازم لتحسين فعاليتها من خلال تقديم المساعدة المالية والفنية وتحقيق عوائد تقوم بإعادة بيع نصيبها في هذه المشروعات.

2) التمويل التأجيري

يسمى التمويل التأجيري بعدة تسميات كالإيجار التمويلي، التمويل بالإيجار وكانت هنالك تعاريف مختلفة لهذا المصدر التمويلي، ركز البعض على النواحي القانونية والبعض الاخر على النواحي الاقتصادية وبشكل عام، فان التمويل التأجيري" هو أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الاصل من المورد على ان يقوم بأداء قيمة أجاريه محددة لمؤجر كل مدة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا العقد"[(2)] .

وسبب تسميته بعقد الاجر التمويلي لأنه يستخدم من قبل مؤسسات مالية تقوم بتمويل الشراء والتجهيزات و الآلات وأجهزة أخرى وتؤجر هذه إلى اصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة والتجارية، ويعرف التأجير التمويلي" هو اتفاق قطاعي لا رجوع فيه بين المصرف وعميلة ، يشتري المصرف اصلا ما، ويؤجره العميل لمدة طويلة أو متوسطة ويحتفظ المصرف بملكية الاصل "، وللعميل الحق الكامل باستخدام الاصل في مقابل دفع اقساط أيجاريه محدودة في نهاية المدة المتفق عليها ، ويعود الاصل إلى المصرف وقد لا تكون الاقساط الإيجاري كافية لاستهلاك النفقة الرأسمالية فحسب ، بل ايضا للحصول على مبلغ مناسب من المصرف بعد أخذ

[1])عمر خلف فزع الانباري،" مصدر سابق"، ص39.
(2)عمر خلف فزع محمد الانباري ،" مصدر سابق "، ص 41 .

قيمة الاصل المتبقي بالحسبان أو ربما تتضمن اتفاق التأجير للعميل بشراء الاصل من المصرف عند نهاية ايجاره[1].

ويتميز التأجير التمويلي على إنه مصدر تمويل مقدم من المؤجر إلى المستأجر منه، فالمستأجر منه يستفيد من استخدام الاصول الثابتة لمدة زمنية محدودة، وهذا مقابل دفع ايجار اقساط الايجار المتفق عليها وهذا الاتفاق المالي يجعلنا نقول ان التأجير هو مصدر تمويلي ، وأيضا يتميز بالمرونة ،فالاستئجار يحقق قدر من المرونة مقابل شراء الاصل ،لان هذا العقد يعفيها من تحمل تكاليف الاصل في فترات تكون المؤسسة ليست بحاجة له ،فعقد الاستئجار في المدى القصير يكون حسب احتياجات المؤسسة الفعلية عند انتهاء مدة التعاقد يعود الأصل إلى المؤجر ، ويتميز بانه يتجنب مخاطر الملكية لأنه يحتوي على بنود خاصة تتضمن شرط الغاء العقد من طرف المستأجر في اي وقت، وهذا ما يجعل مخاطر الملكية تقل أوتوماتيكيا إلى المؤسسة المؤجرة ويكون هذا مهم في حالة عدم التأكد من حالة استغلال الاصل في عمره الانتاجي وكذلك بالنسبة التي تتقدم مع الزمن ، وكذلك من مزايا التمويل التأجيري تحقيق مزايا الضريبة ويمكن ان يتحقق ذلك إذا كانت مدة الايجار تقل عن العمر الافتراضي للأصل الذي تقبله مصالح الضرائب والذي على اساسه يتم احتساب اقساط الاستهلاك ، وهنا يمكن تحقيق ميزة الضريبة نتيجة قرار الاستئجار الي تفوق ما يمكن تحقيقه من الارباح في حالة الشراء[2].

وكذلك من مزاياها، إنه يتم تحديد قيمة اقساط الايجار خلال مدة التعاقد بما يغطي ويضمن للمستأجر استرداد امواله المدفوعة للحصول على الاصل وعائد على الاموال المستثمرة فيه ويتمثل في هامش ربح وفوائد على الرصيد المتبقي في ذمة المستأجر[3]

3) الاستئجار التشغيلي أو التمويل التشغيلي

يكون هذا الاستئجار استئجاراً تشغيلياً إذ لم يتم تحويل كافة الحقوق والالتزامات والارباح المحققة والحقوق والمنافع والمساوئ والمخاطر الناجمة عن امتلاك الاصل

(1)نجم الدين ، "التأجير التمويلي في المعاملات المالية المعاصرة وتطبيقاتها "، مجلة GURNAI SYARI AK ، المجلد 111 ، العدد 1 ، لم تذكر سنة النشر ،ص 105 – 106 .
(2)د. بعلوج بواليد ، "التمويل التأجيري كأحدى صيغ التمويل الاسلامي "، الجزائر ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، 2003 ، ص 6 – 7 .
(3) د. محمد عبد الحليم عمر ،" التأجير التمويلي من منظور اسلامي "، الجزائر ،رسالة ماجستير، جامعة الازهر 1998 ،ص 9.

للمستأجر، ويبقى جزء من هذا على عاتق المؤجر، وبالاتي مدة العقد لا تكفي لكي يتمكن المؤجر من استرجاع نفقاته وهذا مما يجعله ينتظر مدة اطول لاستعادة ما تبقى من نفقات سواء عن طريق تجديد العقد أو عن طريق بيع الاصل، وعادة ما يقتصر على مجال متخصص يمكن المالك من تأجير عدد كبير من الاصول المتشابه مما يؤدي ذلك إلى سهولة الصيانة والتصليح[1].

وأيضا يتم فيه تأجير الاصل لمدة تقل عن مدة حياة الاصل، ويقوم خلالها المستأجر منه بالإفادة من الاصل ويكون مسئولا عن الاعطال التي تحدث له أو عن أجراء تصليحات فيه، إذ ان على المؤجر العمل على ان يضل هذا الاصل صالح للاستخدام، وبالاتي تكون العلاقة التعاقدية القائمة بين المؤجر والمستأجر لتشغيله والانتفاع منه، ويلتزم المستأجر منه بأداء الخدمات الملحقة، ويتميز الاستئجار التشغيلي بالخصائص الاتية[2].

يلتزم مالك الاصل بصيانة وخدمات الاصل المؤجر للغير على ان تدخل تكاليف الصيانة من ضمن المدفوعات الثابتة التي يقوم المستأجر بسدادها.

يستمر هذا النوع من الاستئجار لمدة زمنية قصيرة نسبياً تكون عادة اقل من الحياة الانتاجية للأصول، وبالاتي فإن قيمة الاستئجار لا تغطي تكلفة الاصل، ومن ثم يتوقع مالك الاصل استعادة قيمة الاستثمارات الموظفة في هذا الاصل من خلال تكرار عمليات تأجيرها اما لنفس المنشأة أو لمنشئات أخرى.

تمثل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يفيد بإمكانية ايقاف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها، ومن الواضح ان هذا الشرط يتقابل مع مصالحة المستأجر إلى حد كبير إذ يمكن في هذه الحالة أعادة الاصل على المؤجر طالما انتهت الحاجة إليه أو في حالة ظهور معدات أحدث.

---

[1] - بلكيف اسماعيل –سعدون الحسين ،" مصدر سابق "، ص 7 .

[2] - نسيبة حسيني ، "رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة العربي بن مهدي – ام البواقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، 2012 – 2013 ، ص 40 .

4) الائتمان المصرفي :-

يستخدم هذا النوع من التمويل نتيجة عدم وجود توافق زمني بين الايراد داخل الاقتصاد وتيارات الانفاق ، وكل هذا ادى إلى ظهور قطاعات تمتلك فائض مالي وقطاعات أخرى لديها عجز مالي ،ويعد الائتمان المصرفي أداة فعالة ومصرفية في غاية الاهمية ليس للجهاز المصرفي وحسب و أنما للاقتصاد ككل ،وكذلك يعد اداة وسيله لتمويل المشاريع الصغيرة، فيعرف الائتمان المصرفي "هو عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشئات بالأموال اللازمة على ان يتم التعهد من قبل المدين بسداد تلك المبالغ والفوائد الموضوعة عليها دفعة واحدة أو على شكل اقساط في تاريخ معين "ويمتلك الائتمان المصرفي دور توسع ويظهر هذا الدور في المصارف مما يجعل التعامل بهذا الائتمان عادة شائعة بين الافراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات من جهة والدول المجاورة من جهة أخرى[1].

والائتمان المصرفي "هو عمليه تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها للمصارف دفعة واحدة أو على شكل اقساط وتواريخ محدودة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد وبدون اي خسائر، ويعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية في غاية الاهمية إذ إن العائد المتولد عنة يمثل المحور الرئيسي لإيرادات اي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الايراد الأخرى وبدونه ويمارس المصرف وظيفته الرئيسة كوسيط مالي في الاقتصاد لكن في ذلك الوقت تخبط استثمار المخاطر وذلك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، وان منح الائتمان المصرفي يتم استناداً إلى مجموعة من القواعد والاسس والمعايير الممثلة بتوفير عنصر الامان لأموال المصرف أو تحقيق الربح من الفوائد على القروض التي يمنحها وتمكنه من دفع الفوائد على الودائع[2] .

(1)علياء كاظم ،" الائتمان المصرفي "، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الفرات الاوسط التقنية ، المعهد التقي ، قسم التقنيات المالية والمصرفية ، لم تذكر سنة النشر ، ص 2 – 5 ،

(2)د. نسرين مصطفى شرفاني ،" تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان "، جامعة دهوك التقنية ، مجلة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (1) ، العدد (37) ، 2007 ، ص

5) التمويل من البنوك التجارية

يتم تمويل المشاريع الصغيرة من قبل البنوك التجارية والتي تقوم بتقديم القروض المطلوبة من أجل مواجهة احتياجاتها ومتطلباتها التمويلية، كما توجد بنوك متخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة حتى البنوك الأخرى لها فروع متخصصة في هذا المجال، وتقدم البنوك التجارية قروض صغيرة ولمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناء على سمعة مالك المؤسسة وكذلك مصادقة القرارات وما حققته من نجاح[1] .

6) التمويل عن طريق البورصة :-

التمويل عن طريق البورصة من القرارات المهمة التي تحتاج إلى الكثير من الدراسة والتحليل وهو بمثابة انتقال المؤسسة من حالة رأس المال المغلق الذي يوجد بحوزة مجموعة قليلة من الافراد والمساهمين إلى حالة انفتاح لرأس المال ،يمكن ان يشترك في حيازته مجموعة من المكتسبين وبأ عداد هائلة مثل الجمعيات ذات الطابع الغير ربحي والمؤسسات والبنوك والعائلات وتعرف البورصة على" إنها مكان أو سوق يلتقي فيه اشخاص مختصين إذ يقومون بإبرام صفقات بالبيع والشراء للقيم المتداولة (أوراق مالية ، أسهم ، سندات) تحت نظر الاطراف المتعاقدة بأسعار متفاوض عليها تعرف بتسعيرة البورصة والتي تكون اما بالتقايض (عمليات عاجلة) أو بصورة أجلة شرط ان تكون كل العمليات في البورصة تحت انظار السلطات العمومية ضمانا لحرية التعامل والعلانية والالتزام بالأخلاق ، وان دخول مؤسسة البورصة يمنح المساهمين فيها تحويل أسهم وتحقيق فوائض القيمة ،كما يتم تحديد وتوسيع دائرة المساهمين عند اشتراك كل من المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الاستثمارية التي تقدم دعما مالياً[2].

تلعب البورصة دوراً رئيساً في تطوير المؤسسات ليس فقط بتوفير التمويل المستمر لها بشروط ميسرة نسبياً، والاستفادة من الادخار المتاح ،ولكن ايضاً برفع كفاءتها

(1)عليان نبيلة ، "الدور التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة العقيد محمد الحاج ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، 2014 – 2015 ، ص 30 .

(2)أيت عكاش – فاطمة الزهراء داوادي ، " رأس المال المخاطر كإلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشركة SOFIU N) "، الجزائر ،رسالة ماجستير، جامعة بو ضياف – المسيلة ، 2016 ، ص 5 .

بسبب خضوعها لأليات الرقابة التي تفرضها السوق المالية على الشركات المقيدة ، ومن مزايا البورصة إنها تسهل عملية التمويل عن طريق طرح الاسهم والسندات والقروض للبيع وإنها تقيم سوقا دائمة تسهل تلاقي البائعين والمشترين وتعقد فيها العقود العاجلة و الأجلة على الاسهم والسندات والبضائع وإنها تسهل معرفة ميزان اسعار الاسهم وسندات القروض والبضائع و تموجاتها في ميزان التعامل عن طريق حركة العرض والطلب .

رابعاً: مصادر التمويل الغير رسمية للمشاريع الصغيرة:-

كثير ما يعتمد المقيمين في المناطق البعيدة عن المؤسسات المالية الرسمية والذين يتطلبون منتجات أكثر مرونة وتنوعاً على التمويل الغير رسمي من خلال مقرضي الاموال أو افراد العائلة والاصدقاء والجمعيات الغير رسمية والبنوك المجتمعية، ويمثل التمويل الغير رسمي التمويل من العائلة والاصدقاء والتمويل من المؤسسات والزبائن وكذلك التمويل من سوق غير رسمية ويمكن توضيحها كما يأتي[1].

1) مصادر العائلة والاصدقاء

ان قروض العائلة من اهم مصادر التمويل في مختلف احجام المؤسسات، يتم بطلب الفرد من العائلة مما يشكل مساهمة أو يشكل قروض، ولهذا التمويل مشاكل وسلبيات في حالة تمويل المؤسسة بشروط مما يؤثر في اتخاذ القرار ويتسبب هذا في فشل المشروع في بداية انطلاقه.

2) مصادر التمويل من المؤسسات والزبائن

وهي مجموعة من التحويلات والمصادر بين المؤسسات في شكل علاقات بين المورد والزبون وتقسم إلى: -

أ) قروض الموارد: -يعد التمويل بواسطة الموارد كتمويل مباشر في نشاط الاستغلال، ويستخدم عادة في المؤسسة الصغيرة لتمويل نشاطاتها باستيراد الموارد والسلع الوسيطة من الموردين بمدة السماح.

(1)خالد سلاطينية ،" دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة شركة sofinance "، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة محمد خضي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، 2015 – 2016 ، ص 55.

ب) تنسيقات الزبائن: -تلجأ المؤسسة الصغيرة وخصوصاً المؤسسات الحرفية التمويل الكلي أو الجزء بسلعة أو خدمة للزبون في صفقة دون الحصول عليها في لحظة، وهذه الحالة متطورة في البلدان النامية وتعد من اساليب تمويل المؤسسات الحرفية.

ج) التمويل من سوق غير رسمية :- يتميز هذا المصدر من التمويل بشكل واضح في دول العالم الثالث، ويأتي من الاهمية في تمويل المشروعات الصغيرة في البلدان في المرتبة الثانية وربما الاولى احياناً، تلجأ المؤسسة الصغيرة إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الاهل والاصدقاء، ولا شك ان عبأ التمويل من السوق الغير رسمية ثقيل جدا على المؤسسة الصغيرة بسبب الفائدة المرتفعة جداً على هذا التمويل، وكثير من الاحيان تقع المؤسسات الصغيرة في حالات كثيرة تحت وطأة عبء ديونها التي تتراكم عليها

المبحث الثالث

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وأهمية ودراسة الجدوى الاقتصادية لها

يناقش هذا المبحث ما يلي:

المطلب الاول: -المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة

ان التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية تمثل احد ابرز التحديات التي تواجه تطوير المشروعات الصغيرة والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تسعى إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الانتاج تنتقل بكل حرية عبر ارجاء العالم أو بصيغة أخرى للعمل على اقامة سوق عالمية قائمة على فتح السوق المحلية للمنتجات الاجنبية، وتتمثل المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة مقابل نموها في صعوبة رفع زيادة التمويل وقلة الوقت المتوافر ،وان المكافئات المنخفضة ،ونقص الرغبة بالتمسك في الاستقلالية ،يكون السبب وراء عدم استمرار المشاريع الصغيرة .

أصبح من الضروري ان تشخص معوقات المشروعات الصغيرة إنها تقف في سبيل تنميتها ومن هذه المعوقات التمويلية والمعوقات التسويقية وكذلك الادارية وغيرها من المعوقات والمشاكل التي تعرقل نمو المشاريع الصغيرة.

أولا: المعوقات التمويلية

تكون حاجة المشروعات الصغيرة للتمويل ضرورية وملحة، وان هذه المشاريع الصغيرة تعاني من مشاكل وصعوبات لحصولها على التمويل وخاصة من البنوك ومن هذه المشاكل[1]: -

أ) مدة دراسة الملف تكون مطولة، وكذلك طول مدة دراسة اتخاذ القرارات المتعلقة بالموافقة على تمويل هذه المؤسسات.

[1])كمال كاظم جواد الشمري،" مصدر سابق"، ص 25

ب) من الضروري توفر الضمانات التي تفوق مبلغ القرض، وهذا لا يتوفر في كثير من المؤسسات الصغيرة.

ج) تخفض البنوك من الدراسات التقنية أو دراسة الجدوى التي يقدمها العميل وذلك لتغير المعلومات والبيانات وتضاربها في كثير من الاحيان، وهذا ما يعمل على تقليل مصداقية هذه الدراسة والرفض رغم ما يتوفر في البنوك من فوائض مالية

د) غياب الية تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة، وعدم وجود بنوك متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة والعمل على تنميتها.

التمويل من العناصر المهمة والضرورية في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة، لذلك تعد مشكلة التمويل من اهم المعوقات التي تواجهها، وتحتاج هذه المؤسسات نوعين من التمويل، النوع الاول يتعلق باقتناء الاصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسعة العمليات الانتاجية كالأراضي والمباني والآلات والمعدات، اما النوع الثاني يتعلق براس المال الذي يستخدم للإيفاء بمتطلبات التكوين السلعي والاحتياجات النقدية للتشغيل ويمكن للمشروعات الصغيرة ان تحصل على التمويل المطلوب من مصادر داخلية مثل الارباح المدورة والفوائد على الاستثمارات والايجارات، و من مصادر خارجية كالقروض المقدمة من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والمؤسسات المالية مثل بنوك التنمية ومؤسسات ضمان القروض والمنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية [1].

يكون التمويل جوهرة اي مشروع، فمن دون التمويل يكون من الصعب القيام بأي مشروع، الامر الذي يؤدي ببنى تحتية ضعيفة ومجتمع خال من الخدمات الاساسية لحياة اي انسان، لهذا يعرف تمويل المؤسسات الصغيرة بانه "توفير الاموال من أجل انفاقها على استثمارات هذه المؤسسات وتكوين رأسمال ثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك"[2].

(1) كمال كاظم جواد الشمري ، "مصدر سابق "،ص 25 .

2) د. ميادة صلاح الدين تاج الدين – عدي سالم علي ، "اعادة اعمار البنى التحتية في محافظة نينوى (دراسة تحليلية في الكلف ومصادر التمويل) "، جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 122 ،المجلد 38 ، 2019 ، ص 107 .

المنظمات الدولية للإقراض والتمويل متناهي الصغر بينت ان هنالك سبعة بنوك تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة في أمريكا اللاتينية، وقد تزايد الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة في معظم الدول النامية استجابة لاستراتيجية تقليص دور الدولة للأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص، وقد اصبحت المشاريع الصغيرة تمثل الاداة الاكثر فعالية في معالجة الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة وأحداث النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة، وعلى الرغم من تعدد مصادر التمويل المانحة في دول العالم الا ان الحصول على التمويل الملائم ليس بالعملية السهلة لكون الامر يرتبط بتهيئة متطلبات اقناع الممولين بتقديم القروض اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة[1].

تعد معوقات التمويل من ابرز المعوقات التي تعرقل نمو وتطور المشروعات الصغيرة على اعتبار ان التمويل هو روح هذه المشاريع، وان اغلب المؤسسات الصغيرة تعتمد على التمويل الذاتي لأنه في كثير من الاحيان لا تكفي الموارد الذاتية لتمويلها لاجئين بذلك إلى القروض التي تمنحها المصارف، وفي كثير من الاحيان تعاني المؤسسة من صعوبة الحصول على القروض، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف، وبسبب عدم توفر الضمانات المالية اللازمة التي تتطلبها تلك المصارف أو لصعوبة شروط التمويل من إذ الفوائد والاقساط وفترات التسديد التي تتجسد في صعوبة الحصول على التمويل الخارجي لإقامة المشاريع[2].

ثانيا: المعوقات التسويقية :-

بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في التسعينيات كانت من بين الأسباب التي واجهت اغلب المشروعات الصغيرة أدى إلى محدودية الحصول على مدخلات انتاج عالية الجودة وصعوبة الحصول على المدخلات المستوردة وتعقيد اجراءات الاستيراد، ومن الأسباب الأخرى هو ضعف انظمة التدريب المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية إلى سوء التوظيف والبطالة أو الهجرة خارج الوطن مما ادى ذلك إلى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات في السوق العراقية .

---

(1)احمد حسين بتال وآخرون ، "مصدر سابق "، ص 48 .
(2)زهراء محمد محسن ، "مصدر سابق "، ص 140.

يعتبر التسويق من المراحل المهمة في عمل الوحدات الصناعية، إذ يعتمد حجم الانتاج على سعة الاسواق الممكنة للصناعة، وتبرز المشكلة من عدم اهتمام أصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة بدراسة الاسواق لتصريف منتجاتهم نتيجة لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء ضعف الخبرات والمؤهلات لدى العاملين وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق، وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

لقد تفاقمت المشكلة التسويقية في الصناعات الصغيرة مع اندماج معظم البلدان بسياسة الانفتاح الاقتصادي ودخول هذه الصناعات في منافسة غير متكافئة مع منتجات الشركات الكبيرة والسلع المستوردة الأخرى، لذا لابد من وضع إجراءات وضوابط تتيح لهذه الصناعات الفرص المناسبة للتسويق لكي تستمر في عملها الانتاجي دون توقف[1] .

ثالثاً: المعوقات الإدارية:-

يمكن توضيح المعوقات الادارية للمشروعات الصغيرة بالنقاط الاتية [2] :-

1) مشاكل مركزية في اتخاذ القرارات إذ تكون مسؤولية جميع المهام من طرف واحد.
2) مشكلة نقص القدرات والمهارات الادارية لدى القائمين على الادارة في هذه المؤسسة.
3) مشاكل تنشأ بسبب عدم اتباع أساليب وإجراءات الادارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة.
4) عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف مما ادى إلى عشوائية اختيار العاملين، فضلا عن عدم أتباع سياسات مقنعة للعاملين في محال الاجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الادارية.
5) مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين مما يترتب عليها انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة، وعدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف.

(1)كمال كاظم جواد الشمري ،" مصدر سابق "، ص 27 .
(2)أيهاب علي داود الموسوي ،" (أمكانية الافادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق) "،رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2017 ، ص 66 .

ان عملية أنشاء وحدة صناعية صغيرة على أسس وقواعد علمية سليمة وأدارتها حسب أصول الادارة الحدّيثة هو من أهم العوامل التي تساعد على نجاح هذه الوحدة، فالإدارة الجيدة هي الضمان المؤكد لنجاح المشاريع الصناعية الحدّيثة، إذ تعد مفتاحاً لنجاح العملية الصناعية ومن ثم تكون العامل الاساسي للنمو والتطور الاقتصادي، إذ ان الادارة الناجحة هي التي تستطيع ان تعد الميزانية الجارية للوحدة الانتاجية وتجعلها تعمل بطريقة اقتصادية تضمن تحقيق اقصى معدل للربح بأقل كلفة ممكنة عن طريق مراقبة المصروفات الادارية والعامة والرقابة على التكاليف وبرمجة عمليات الشراء، ويعد التخطيط من الوظائف الاولى للإدارة فهو القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الأخرى، وان المشكلة الادارية للصناعات الصغيرة تتمثل بافتقارها للمهارات والخبرات الادارية في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتخطيطية، وكذلك تميزها بالمركزية باتخاذ القرارات، إذ يقوم شخص واحد بمسؤولية جميع المهام الادارية واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف[1] .

رابعاً: المعوقات المالية

تعد المعوقات المالية من المعوقات الصعبة التي تأتي بالمرحلة الثالثة من مراحل التمويل وهي التأسيس في بداية المشروع مرحلة التشغيل وأخيراً مرحلة التجديد والتطوير فإذا كانت تعتمد على متدخلات الفرد فإنها سوف تلاقي معوقات مما يضطر صاحب المشروع اللجوء للاقتراض من المصارف وغيرها[2] .

خامساً: المعوقات الفنية :-

بسبب تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الصغيرة تحدث المعوقات الفنية، واعتمادها في أداء اعمالها أو انتاجها على المكائن والالات القديمة والبدائية وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج وضعف قدرتها التنافسية، وكذلك فان محدودية المستوى الفني للمشروعات الصغيرة وضعف قدرتها التنافسية جعلها تتمركز في معظم الاحيان في المناطق الريفية أو المدن الصغيرة على الرغم من ان هذا التمركز هو من اهم المزايا والمواصفات الايجابية لهذه المشروعات ولكن ذلك جعلها

(1)كمال كاظم جواد المعموري ، "مصدر سابق" ، 28 .
(2)حسين رحيم الشريخي ، " المشروعات الصغيرة " ، مجلة التجارة العراقية ، العدد 16 ، لم تذكر سنة النشر ، ص 29 .

محرومة من الخدمات الاساسية التي تقدمها الدولة والتي من شانها زيادة فعالية هذه المشروعات وتطويرها وأيضا تسويق انتاجها إلى ما هو ابعد من الحدّود الضيقة المتواجدة فيها تلك المؤسسة، ومن المعوقات الفنية المهمة التي تواجها المشروعات الصغيرة ضعف الدعم الحكومي الناتج عن توجه اهتمام استراتيجيات التنمية الصناعية بالصناعات الثقيلة، مما سبب حرمان لهذه المشروعات الصغيرة من اي دعم أو اهتمام خاص بها ،و ايضا من المعوقات الفنية، هو ضعف القدرة المالية لأصحاب هذه المشاريع والذي يجعل الخدمات الاستشارية الفنية المقدمة لهذه المشروعات متواضعة والذي يؤدي من جهة أخرى إلى عدم ايمان اصحاب هذه المشروعات بضرورة أقامتها ،وتواجه المشروعات الصغيرة في الدول النامية العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق إمكانياتها في التوسع والنمو وزيادة الاستثمار، بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي، لكنها ما تزال تعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من عملية نموها وتطورها وانطلاقها في مجالات عديدة كالمنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية، وأبرز هذه المشاكل هي كما يأتي[1] :-

1) عدم تحفيز النمو الاقتصادي ونظام التأمينات الاجتماعية على الانتاج والنمو والتوسع.
2) محدودية المصادر الممولة للمؤسسات الصغيرة، لان هذه المؤسسات يمتلكها شخص واحد أو أسرة أو عدد محدد من الاشخاص ولا يحتاج المشروع إلى رأس المال في مرحلة التأسيس فقط وإنما يحتاج اليه في مرحلة النمو والتشغيل، وقلة الموارد المالية تؤدي إلى عدم القدرة على الاستمرار في المشروعات وعدم الوفاء بالديون والالتزامات المالية.
3) ان صعوبة الحصول على المواد الاولية، من المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة وكيفية توفير الآلات والمواد الاولية والحصول عليها إذ في بعض الاحيان يتم استيراد من الخارج وهذا يشكل صعوبة تواجه صاحب المشروع[2].

(1)عصام رفعت ،" المشروعات الصغيرة حول تحديد واضح لمفهومها "، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، 2006 ، ص 29 .

(2)د. مروة احمد – د. نسيم برهم ، "الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة "، الشركة العربية للتسويق ، جامعة القدس المفتوحة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 2014 ، ص 103 .

خامساً: مشكلة الانتماء:-

من المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها، أو قد يكون بسبب ذلك سعة انتشارها وتباعد أماكنها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الاحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات، وان مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والاغلاق والترحيل.

سادساً: مشكلة العمالة وظروف تأمينها :-

نقص الكوادر الفنية في المشروعات الصغيرة يكون للأسباب كثيرة منها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع وتفضيل العمالة الماهرة للعمل في المشروعات الكبيرة إذ الاجور الاعلى والمزايا والفرص الاكبر فيها والترقية [1].

سابعاً: المعوقات الاقتصادية:-

ان ضعف إجراءات الحماية التجارية والحكومية وعدم قدرتها على منع عملية اغراق السوق تنتج عنه المعوقات الاقتصادية، لذلك فان هذه العوامل تعدّ عوامل مهبطة لهذه المشروعات، وكذلك ارتفاع الاسعار الناتجة عن التضخم الاقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج التي تتطلبها المشروعات الصغيرة، وأيضاً اختلاف سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملة الاجنبية الصعبة[2].

المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة :-

يقصد بدراسة الجدوى للمشروع الصغير على "إنها الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة التي قد تكون اما دراسات أولية (قانونية أو تسويقية أو مالية)، ودراسات فنية تفصيلية والتي من خلالها يمكن التوصل

(1)قمر الملي ،" المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا "، رسالة ماجستير ، سوريا ، جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد، 2015 ، ص 38 .
(2) هلال ادريس مجيد – ياسمين الحيالي ، مصدر سابق ، ص 359 .

إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية متاحة بحيث يتاح لصاحب القرار الاستثماري ان يتخذ قراره بما يتلاءم مع الاهداف التي يرغب في تحقيقها "

تقوم دراسة الجدوى الاقتصادية أساساً على المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولا إلى اختيار البديل الافضل، سوف تساعد في توجيه الاموال المعدة للاستثمار إلى المشروعات الناجحة وتجاوز المشروعات الفاشلة، وهذا يعني ان الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية يأتي من خلال أهميتها كوسيلة للوصول إلى قرارات استثمارية ناجحة تعمل على توفير مستوى معين من الامان للأموال المراد استثمارها مقابل الحصول على عائد معين أو تحقيق مستوى مقبول من المنافع الاجتماعية، لذلك تعتبر الجدوى الاقتصادية من اهم الادوات التي يستعين بها صاحب القرار الاقتصادي على مستوى المشروع الخاص[1] .

يتوقف على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع قبول أو رفض المشروع فيجب ان تكون الدراسة دقيقة ويقوم بها أشخاص لهم لقدرة والخبرة العلمية وباختصاصات عديدة منها الفنية والاقتصادية والمالية والبيئية والقانونية والاجتماعية والتسويقية وتتضمن دراسة الجدوى للمشروعات عدة مراحل منها[2] :-

1) دراسة الجدوى المبدئية :-

الاختيار المبدئي لا يتطلب أجراء دراسة تفصيلية عميقة للمشروع المقترح وإنما يتطلب القيام ببعض الخطوط العريضة أو ارقام تقريبية للاسترشاد بها لغرض رفض أو قبول هذا المشروع وأيضا لا بد من التعرف على الوفورات التي من الممكن ان يحققها المشروع وبطرق مبسطة قبل الانتقال إلى الدراسة التفصيلية.

2) دراسة الجدوى التفصيلية:-

يتم الانتقال إلى الدراسة التفصيلية بعد الشروع بضرورة التحول إلى هذه الدراسة من دراسة الجدوى المبدئية، إذ يتم الاخذ بتفاصيل المشروع من خلال دراسة الجدوى

(1)د. أمين محمد سعيد الإدريسي – د. بختيار صابر محمد – فرست محمد عبد الله ، دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لإنشاء مشروع أعادة تدوير النفايات الورق والكارتون في مدينة أربيل ، جامعة صلاح الدين ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 8 ، العدد 15 ، 2016 ، ص 163 – 164 .

(2) د. أنمار أمين حاجي البر واري – نزار رافع محمد الفوكاحي ، دراسة الجدوى المالية لإعادة تأهيل معمل سمنت بادوش ، جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 35 ، العدد 113 ، 2013 ، ص 94 -

البيئية والمالية والفنية والاقتصادية والتسويقية وغيرها من الدراسات والتي سوف يتم التعرف عليها من خلال: -

أ) دراسة الجدوى البيئية: -

يتم اعطاء مفاهيم بسيطة عن البيئة في بداية هذه المرحلة، وذلك لأن البيئة الخاصة بالمشروع لها دور مهم في دراسة الجدوى الاقتصادية، فالبيئة تؤثر في المشروع والمشروع يؤثر في البيئة.

ب) دراسة الجدوى القانونية: -

توجد علاقة داخلية بين دراسة الجدوى البيئية والقانونية، فيتم فيها دراسة عناصر البيئة القانونية، ويتم التعرف في هذه الدراسة على القوانين والتشريعات الاستثمارية الرئيسة المكملة، والدراسة القانونية تتمثل بالتشريع المالي والضريبي وتشريعات العمل والاجور والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين التي يكون لها تأثير على المشروع.

ج) دراسة الجدوى التسويقية: -

"هي مجموعة من الاختبارات والتقديرات والاساليب التي تحدد مدى الحاجة إلى منتجات المشروع خلال العمر الافتراضي للمشروع، وهل سيكون هنالك طلب على منتجات هذا المشروع خلال عمرة الانتاجي.

د) دراسة الجدوى الفنية للمشروع :-

يتم تسليط الضوء على الامور المرتبط بالتقنية والتكنولوجيا التي سوف يستخدمها المشروع المقترح خلال الدراسة الفنية للمشروع، أو بمعنى أخر تهتم بتحديد الاحتياجات التي يتطلبها المشروع من أجل تشغيله فهي الاساس لأعداد الدراسة الاقتصادية والقيم وتحديد الكلف الرأسمالية الكلية للمشروع.

ه) دراسة الجدوى المالية :-

تختص هذه الدراسة بتحديد النفقات النقدية الداخلية والخارجية للمشروع المقترح، والتي تبين مدى القدرة التي يتمتع بها المشروع من أجل مواجهة الاحتياجات المالية وتحقيق الربح المطلوب الذي يعود على المشروع والدولة بالنفع.

و) دراسة الجدوى الاقتصادية:-

تعمل هذه الدراسة على معرفة أثر المشروع على الاقتصاد القومي وبالتحديد على قياس كفاءة استخدام الموارد المخصصة للمشروع ومدى القدرة التي يمتلكها من أجل توفير حاجات المجتمع والمؤسسات التابعة للدولة.

على اساس ذلك ينظر إلى دراسة الجدوى على إنها تحليل لإمكانية جعل الافكار حالة واقعية في ضوء مكونات دراسة الجدوى وهذه المكونات من منظور المشاريع الصغيرة تعتمد على[1] :

1) **معرفة خلفيات السوق:** -تساعد معرفة خلفيات السوق على فهم العرض والطلب وقنوات التوزيع والنواحي المالية والتسويقية، لذا تتطلب دراسة لعدة جوانب أولها الكثافة السكانية المحيطة بالمشروع والتي تعد من أهم مؤشرات الطلب، تليها معرفة دخل الفرد وقدراته الشرائية وذوقه وكذلك حجم السوق وقوة ودرجة نموه وماذا يحتاج صاحب المشروع حتى يصل إلى السوق المستهدفة.
2) **اختيار موقع المشروع:** -ان لاختيار الموقع أهمية كبيرة فلها تأثير على تكاليف السلعة لان الموقع القريب من السوق لا يحتاج تكاليف نقل ومخاطر النقل وتكاليف التخزين ومخاطر التخزين.
3) **تحديد تكاليف وحاجات المشروع:** -تختلف التكاليف من مشروع لأخر فيما إذا كان مشروع تجاري أو صناعي، وتقسم التكاليف إلى تكاليف ثابتة فهي تكاليف لا تكن عبئاً على المشروع حتى لو لم يقم بعملية البيع أو الانتاج مثل الاراضي والمباني، وتكاليف متغيرة هي التي تتغير بتغير كميات الانتاج والبيع مثل تغير نسب الطلب على المواد الخام، كما أن هناك تكاليف شبه متغيرة وهي تتضمن العائد على الاقتراض، وكذلك تكاليف اجمالية وهذا التكاليف هي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة مع المتغيرة.

(1)رائد خضير عبيس كاظم ، "مصدر سابق "، ص 29 – 30 .

4) **تحديد حاجات المشروع:** -عملية تحديد حاجات المشروع تأتي بعد المعرفة التامة بأهداف المشروع وتحديد الموقع الجيد له فيجب على مالك المشروع ان يعرف حاجات المشروع من الايدي العاملة ومصادر التمويل سواء كان من الدولة أو من المساهمين أو عن طريق الاقتراض.

5) **تحديد الاسعار:** -من الممكن ان تؤثر العوامل الخارجية على تحديد أسعار المنتجات والخدمات ومستوى الدخل ونظرة الفرد للسلعة الاستهلاكية (انخفاض اسعار السلع في المناطق التي يكون فيها دخل الافراد منخفض يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالعكس إذ كانت اسعار السلعة مرتفعة في المناطق التي تتميز بارتفاع دخول اسعارها يكون الطلب منخفض.

اما أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة يمكن تلخيصها بالأتي([1]):-

1- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي على مستوى المشروع الخاص.

2-توضح دراسة الجدوى الاقتصادية العوائد مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي.

3-المساعدة في الوصول الى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية.

4-توضح الاستثمارات المطلوبة للمشروع وكذلك العائد الاستثماري الذي يمكن ان يحققه المشروع.

5-التفكير في طرق وبدائل مختلفة ومقارنة المشروعات وتبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج والوسائل ونوعية العمالة.

6-تضع خطة او برنامجاً لتنفيذ المشروع وتحديد أسلوب أدارة المشروع، وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق.

[1]) أمين محمد سعيد الادريسي وبختيار صبار محمد وفرست محمد عبدالله،" مصدر سابق"،ص164.

الفصل الثالث

واقع المشروعات الصغيرة وآليات تطويرها لمعالجة ظاهرة البطالة في العراق

المبحث الاول: - سياسات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في العراق

المبحث الثاني: - استراتيجيات النهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق

المبحث الثالث: - الافاق المستقبلية لتطوير عمل المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة في العراق

تمهيد: -

على الرغم من الاهمية والدور الاساسي والاستراتيجي الذي تمارسه المشروعات الصغيرة في كل الاقتصاديات من حيث الابتكارات التكنولوجية والانتاج والتشغيل ،إذ تعد المشاريع الصغيرة المحرك الاساسي للأداء والابتكار بالنسبة لمختلف فروع الانتاج ،لما تتميز به من خصائص تمكنها من الاسهام في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها البلد ولعل من أبرز هذه المشاكل مشكلة البطالة والفقر، والتي تعد من اهم المشاكل التي تواجهها دول العالم المختلفة بشكل عام والعراق بشكل خاص، هذا بالإضافة إلى ان هذه المشروعات اصبحت مصدر لتوفير فرص العمل الدائمة فضلا عن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد الدول المختلفة ومنها العراق، إذا حضت المشاريع الصغيرة في الوقت الحالي اهتمام كبير من قبل مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولقد ثبتت العديد من الدراسات والتجارب في البلدان المتقدمة في السنوات الاخيرة ان للمشروعات الصغيرة دور حيوي مهم في تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية للبلاد، وتم اعتبار هذه المشاريع من أهم متطلبات التنمية المعاصرة وأحد سبل التغلب على عقبات الاقتصاد ،وسوف نتناول في هذا الفصل .

المبحث الاول

سياسات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في العراق

أولا: اهمية المشروعات الصغيرة في العراق

ان للمشروعات الصغيرة مكانة متميزة، ولا سيما في التنمية الاقتصادية فقد أثارت جدلاً كبيراً بين المنشغلين والمهتمين بهذه المشروعات، وهذا يعود إلى قدرتها في التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية وتشمل ما يأتي([1]):

1) تسهم المشروعات الصغيرة في تقوية مصادر الايرادات المحلية من خلال قيامها في خلق فرص لتعبئة المدخرات وأعادتها وتهيئتها.
2) الادارة في المشروعات الصغيرة تمتاز بالقدرة على الابتكار والتميز والابداع، وهذا يسهل امامها فتح الافاق الجديدة أمام تطوير المنتج وتقديم ما هو جديد.
3) المشاريع الصغيرة تعمل على توفير فرص العمل، وكذلك تنويع مصادر الدخل والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الوطني.
4) تعد المشروعات الصغيرة من العوامل المهمة لتطوير وتنمية الكفاءة الانتاجية.
5) تعمل المشاريع الصغيرة على جذب الاستمارات الاجنبية وإدخال التقنيات والتكنولوجيا الحدّيثة في العملية الانتاجية، وبالاتي تعمل على رفع جودة الانتاج والقدرة على البقاء والمنافسة والتصدير.
6) هنالك اتفاق من قبل الصعيد العالمي على أن هذه المشروعات مفتاح النمو الاقتصادي، وكذلك لعملية تسريع عجلة النمو وتطوير المؤسسات الاقتصادية في كافة القطاعات الاقتصادية.

وتمارس المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في نشاط المشاريع الكبيرة، هي القاعدة الرئيسة التي تقوم عليها المشروعات الكبيرة، وتعتمد المشروعات الكبيرة على جهود المشاريع الصغيرة بشكل ملحوظ وكبير، وتساهم المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال النشاطات المعتمدة التي تقوم بها وتمارسها، وتعد ايضاً احد اهم ادوات التطور التكنولوجي، بسبب ما تمتلكه من قدرة فائقة على تطوير وتحديث العمليات الانتاجية بشكل اسرع ،وتعمل

[1])هيو عثمان إسماعيل –صبحي بكر عثمان ،" تحليل دور المشاريع الصغيرة في تنويع مصادر الدخل الفردي وخلق فرص العمل في إقليم كردستان العراق"، مجلة البولي تكنيك جورال، جامعة البولي تكنيك، المعهد الفني شقلاوه، المجلد (8)، العدد(1)، ص249.

المشاريع الصغيرة على تغطية جزء كبير من احتياجات ومتطلبات السوق المحلي، وهذا يعني إنها تمتلك القدرة على توفير العملة الصعبة[1].

ثانيا: -اليات تمويل المشروعات الصغيرة في العراق:-

ان تمويل المشروعات الصغيرة يقلل من حجم البطالة ، والعمل على توسيع التشغيل الذاتي والاعمال الحرة والقيام بتشجيع المبادرات الفردية، ولقد قامت الحكومة بإصدار قانون لدعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وهو تمويل المشاريع الصغيرة التي لا يزيد فيها عدد العاملين فيها عن (10) اشخاص على ان المبالغ لا تزيد عن (20) مليون دينار عراقي وبدون فوائد وتمنح القروض لغرض تطوير المشروعات ألصغيرة[2].

عملية التمويل تساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة، التي يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني وتحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ويسهم تمويل المشاريع الصغيرة في تحقيق اهداف المؤسسة، وذلك يعدّ وسيلة سريعة يمكن ان تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي ،ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الرئيسة التي يجب أن تعتني بها المؤسسة المحددة لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشاريع الاستثمارية المستهدفة واختيار احسنها واستخدامها استخداماً احسن يتناسب معها ويحقق اكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعدها على بلوغ الأهداف المسيطرة[3] .

ومن اهم أنواع مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة في العراق هي[4]:-

1) التمويل الرسمي :-

إنّ القروض من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة من المصادر الرسمية للتمويل، وتمتاز المصادر الرسمية للتمويل بارتفاع تكلفة الحصول عليه والشروط الصعبة الموضوعة له، إذ لا ترغب المصارف وخاصة المصارف

(1) سامح شاهين –رامي ميمي –عبد الحميد يوسف-أسامة إبراهيم ،"مصدر سابق "، ص 16.
(2)ياسين سيعدون اقدم،"المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق "، مديرة الاحصاء الصناعي ، 2012 ،ص 6 .
(3)ركيتي فوزية ،" مصدر سابق "،ص 24 .
(4)ونيس محمد احمد البر غشي ،" معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها "، ليبيا ،رسالة ماجستير، جامعة بنغازي ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2014 ، ص 57 – 58 .

المتخصصة في القيام بإقراض المشروعات الصغيرة، لأنها تعتقد ان المشاريع الصغيرة غالبا ما تتعثر وتتأخر في التسديد، وان معظم المشروعات الصغيرة لا تمتلك الاحتياط المالي أو الاصول الكافية ،لمقابلة الضمانات المطلوبة وما تتعرض له من ازمات، وتطبق المصارف سياسات اقتراض متحيزة تميل نحو تفضيل اقراض المؤسسات الكبيرة لتجربتها ومدة عملها الطويلة في هذا النوع من الاقراض بدلاً من القيام بإقراض المشاريع الصغيرة.

2) التمويل الغير رسمي

ان ضعف الاحتياط المالي المتحققة من النشاط الانتاجي الخاص بها دفع بالمشروعات الصغيرة، إلى اللجوء إلى الاقتراض من مصادر غير رسمية كالأقارب والاصدقاء، ويمتاز هذا النوع من الاقراض بسهولة شروطه المسيرة ، إلا ان المقترض غير رسمي غالبا ما يتدخل في شؤون المشروع عندما يتعرض المشروع للخسارة أو الفشل كما إنه قد يمارس الضغط لتحويل قرضه إلى حصة في رأس المال الخاص بالمشروع عندما ينجح.

3) التمويل شبهه الرسمي

يتم التمويل الشبه رسمي من خلال الاعتماد على توفير مصادر الاموال اللازمة لتمويل المشاريع الصغيرة على مؤسسات التمويل الرسمية وفي اقراضها على اساليب غير رسمية وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المؤسسات المالية التعاونية، اضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك أو من البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وتمويل المشروعات الصغيرة أو من مصادر أخرى تتمثل عادة بمؤسسات الاقراض وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات ألرسمية[1].

ثالثاً: -مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في العراق:-

أ) مصادر التمويل الداخلي (البرامج الحكومية والخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق)

(1)د. محمد محمود عبدا لله يوسف ،" اليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نماذج من التجربة المصرية " ،مصر ، جامعة القاهرة ،رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، لم تذكر سنة النشر، ص 3 . او من خلال البريد الالكتروني Mmyoussif@yahoo.com.

برامج المصارف العراقية ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة تتمثل ب :

1) البنك المركزي

يعرف بالبنك المركزي العراقي "على إنه مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي المصرفي في البلد ويقع على عاتقها مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي[1].

يقصد بالبنك المركزي العراقي" على إنه المؤسسة النقدية التي تقع على قمة الهرم المصرفي للدولة، والذي يقوم بمراقبة اصدار النقود وممارسة السياسة النقدية بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الاسعار وإدارة تبادل النقود عن طريق التحكم في احتياط القطاع المصرفي ونوعية وحجم الائتمان، فضلا عن الإشراف الفني على المصارف التجارية العامة في البلاد"[2].

أ-وظائف البنك المركزي

ان المتبع لنشأت البنوك المركزية يلاحظ إنها خضعت في تحديد وظائفها ومسؤوليتها إلى تطور تدريجي أسوة بتطور الاقتصاد الذي امتد إلى مدة طويلة من الزمن، وبعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً لضخامة رؤوس الاموال اللازمة في إعادة بناء الاقتصاديات المدمرة، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور وسيط يتمثل في اصدار النقود وتنظيم اعمال البنوك التجارية إلى دور تنموي دعمته الادبيات الاقتصادية وبصورة عامة، هنالك مجموعة من الوظائف نذكر اهمها [3] :

1-الملجأ الاخير لجميع البنوك:-

(1)هناء عواد حسين المحياوي ،" ديوان الرقابة المالية الاتحادية في تدقيق الدور الإشرافي للبنك المركزي العراق على المصارف الخاصة "، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية ، 2016 ،ص 35 .

(2)اكتفاء رحيم محسن – احسان شمران الياسري ،" أثر التدفق الداخلي في تحسين أداء البنك المركزي العراقي "، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الرابع عشر ، العدد 46 ، 2019 ، ص 159 .

(3)سندس حميد موسى،"البنك المركزي ودورة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة الى العراق "، رسالة ماجستير جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد،2009،ص 10

تتعامل جميع البنوك مع البنوك المركزي، وتقوم بإيداع بعض اموالها السائلة لدية ويمكنها عندما يقتضي الامر ان تحصل منة على قروض لمواجهة أي التزامات، ويقوم في هذا المجال بالرقابة على البنوك بما يكفي سلامة مراكزها ألمالية[1].

2-تمويل المؤسسات المالية الوسيطة المتخصصة :-

ان وظيفة تمويل المؤسسات المالية تتمثل بقيام البنك المركزي بتقديم القروض إلى المؤسسات المالية المتخصصة ذات التمويل الطويل الأجل مثل المصارف العقارية والزراعية والصناعية، ويمكن ان ينهض البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال اعادة خصم الأوراق الصناعية والزراعية بدل من الاختصار على الاوراق التجارية، وكذلك القيام بمسك السندات الزراعية والصناعية بشروط معينة كضمان للقروض والسِلف التي يقدمها البنك المركزي تشجيعاً للاستثمار الصناعي.

3-المساهمة المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية:-

تساهم البنوك المركزية بالعملية الاقتصادية من خلال القروض التي تقدمها إلى المنشآت والمشاريع الصغيرة والشركات العامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من الاقتصاد القومي وان قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة يزيد من ارتباطه بالحكومة وبالهيكل الانتاجي للاقتصاد القومي وتمثل هذه التدفقات أو القروض خلق ظل جديد للنقود يقويها البنك المركزي لإيجاد تدفق نقدي للقطاع الصناعي والانتاجي الذي يحصل على الائتمان[2].

2) المصارف التجارية

تمتلك المصارف التجارية مكان الصدارة في القطاع المالية، ولاسيما فيما يتعلق بعمليات الوساطة المالية، إذ ان مهمتها الاساسية هي التوسط بين المقرضين و المودعين، إذ تقبل الودائع من المقرضين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين، وتختص بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، فالمصارف التجارية تعمل على

(1)حوراء جاسم محمد،" أثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة دراسية للمدة 1990 – 2012) "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2015، ص 24.

(2)- عفراء هادي سعيد ،" البنك المركزي والاقتراض الحكومي "، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004 ، ص 31 .

تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المصرفية لأصحاب الاعمال والافراد من أهمها تمويل الاستيراد عن طريق فتح الاعتماد المستدينة وإدارة العقارات واستثمار اموال المستثمرين في حسابات ودائعية تجعل سعر الفائدة متغير والقيام بالعمليات المصرفية عن طريق التعامل بالعملات الاجنبية بيعا وشراء[1] .

يقوم نشاط المصارف التجارية على اساس التعامل والمتاجرة بالنقود سواء كانت نقدية سائلة (أوراق مالية تجارية) على شكل نقود افتراضية (الكترونية) متنوعة، وتهدف المصارف التجارية إلى تحقيق اقصى الأرباح الممكنة عن طريق استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له أفضل العوائد من خلال اعتماد الموازنة الدقيقة في سياقات الموائمة بين السيولة والربحية وعنصر الامان بأقل هامش من المخاطر مع السعي لتلافي العديد منها[2].

ه- مصادر تمويل المصارف التجارية

من أجل تقوم المصارف التجارية بتأدية وظائفها ولكي تتمكن من تحقيق اهدافها بشكل فعال ومؤثر لا بد من وجود مصادر تمويل لهذه المصارف فلو، أمعنا النظر في ميزانية اي مصرف تجاري لوجدنا أن جانب المطلوبات يحتوي على جميع المصادر التي يتم تمويل المصارف التجارية منها، ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى مجموعات تحتوي على مصادر تربط بينها عامل مشترك سواء من الجهة القانونية أو من جهة السيولة ام من جهة المنشأ ويمكن تقسيم مصادر لتمويل في المصارف التجارية من إذ منشأ مصدر التمويل إلى قسمين[3].

أولا: -المصادر الداخلية أو الموارد الذاتية

تتكون المصادر الداخلية من أموال المصارف الخاصة وتتألف هذه المجموعة من[4] :-

أ) الاحتياط

---

(1) - سيماء محسن علاوي ،" دور المصارف التجارية في تفعيل عمل النظام المالي في العراق للمدة (1992 – 2007) "، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص 22 .

(2) - شيرين بدري توفيق البارودي ،" دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية "، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ،ص 154 .

(3)وعد حسين ثلاث الجميلي ،" مقترح تنظيم مالي محاسبي للمصارف التجارية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار"، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2006 ، ص 19 .

(4) عقيل شاكر عبد المهدي الشرع ،مصدر سابق ، ص 8-9.

يتمثل لاحتياط بالأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً وقت تكوين الاحتياطي، وهنالك أنواع مختلفة من الاحتياطيات كالاحتياط العام والقانوني واحتياطي الطوارئ التي تطلق على جزء من الارباح التي يراد حجزها وإعادة استثمارها في المشروع. والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعد مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وإنها من طبيعة رأس المال نفسها وتقسم إلى[1]:

1) الاحتياط الخاص: -وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير ان يفرضه البنك المركزي.
2) الاحتياطي القانوني الاجباري: -هو احتياطي يكون المصرف ملزماً به، ويتكون بحكم القانون الذي يفرضه البنك المركزي وقانون الشركات الممول به.
3) المخصصات: -تكون المخصصات في العادة قيمة الاصول وتمثل الحقيقة لها في تاريخ أعداد الميزانية وتحصل الارباح عادة بقيمة هذه المخصصات ومن أمثلتها مخصصات الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
4) الأرباح الغير الموزعة (الأرباح المدرة): -وهي عبارة عن أرباح حققها البنك في السنين السابقة ولم يتم توزيعها على المساهمين ويتم حفظها للاحتياطات المستقبلية.

ثانيا: -المصادر الخارجية أو الموارد الغير ذاتية

يتم اعتبار الموارد الغير ذاتية موارد الخارجية فهي تمثل التزامات البنك من المتعاملين معه من غير أصحاب رأسماله سواء كانوا أفراداً أو منشئات أو هيئات أو بنوك أخرى، وتمثل المصادر الخارجية بصفة عامة النسبية الكبيرة وأجمالي الموارد وهي الودائع بمختلف أنواعها والقروض التي يحصل عليها من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو اجنبية لهذا تطرح البنوك واحده من هذه الصيغ وهي اتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديهم ومن هذا المنطق تعرف الوديعة على إنها كل ما يقوم بيه الافراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفه مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل

(1) عقيل أمين عبد الله – اسماعيل ابراهيم الطراد ،" مصدر سابق "، ص 43 – 44 .

الحفظ والتوظيف وتظهر هذه الودائع بشكل نقود قانونية رغم ذلك لا يمكن ان تأخذ اشكالا أخرى[1] .

❖ **دور المصارف التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة**

المصارف التجارية هي المصدر الرئيس لتمويل المشاريع الصغيرة إذ تقوم بمنح القروض وليس تمويل أسهم رأس المال العادية وهنالك اقسام متخصصة يوجد فيها موظفين مختصين بهذا المجال وتلجأ لها المشاريع الصغيرة كمصدر خارجي لتمويل المشاريع الصغيرة من أجل مواجهة متطلباتها الانية أو تمويل متطلباتها التشغيلية الطارئة وتكون القروض التي تمنحها المصارف بين (60-90) يوما على ان يتم تحديدها بصورة مستمرة ويعتمد هذا القرض على درجة نجاح المشروعات الصغيرة في اكمالها برغم من الانتشار الواسع للقروض إلاّ أن العديد من المصارف تقوم بمنح القروض طويلة الأجل تتراوح مدتها من سنة إلى عشر سنوات بمعدل حوالي خمس سنوات كما ان حوالي 80% من هذه القروض طويلة الأجل هي ضمانات اضافية تفوق قيمة القروض الممنوحة غير أن هنالك بعض القروض يتم منحها من غير ضمانات تمنح بقيمة اقل ومدة اقصى من القروض الذي سبق ان ذكرت ويتم منحها على اساس خصائص القائم بطلب من إذ السمعة والقدرات الادارية وغيرها ويقوم بمنح القروض المصرفية وفق شروط اساسيه منها السمعة الجيدة والشهرة التجارية وكذلك توفر سجلات ماليه وإدارية مناسبة ولاستخدام الامثل للقروض وكذلك تقديم الضمانات المناسبة[2].

يتمثل دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة ما بين تأسيس الصناديق الخاصة بتمويل هذه المشاريع والاستثمار فيها، أو انشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات وتأخذ خدمات التمويل التي تقدمها المصارف لهذه المشروعات اشكالا عديدة مثل القروض قصيرة الأجل والتي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات وكذلك القروض المتكررة إذ يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مده القرض وسداد التزامات العميل وفي هذه الحالة يعتمد حجم

(1)رزيقة ذبيح ،" البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية والإسلامية مذكرة لنيل شهادة الدراسات التطبيقية في فرع العلاقات الاقتصادية الدولية "، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة التكوين المتواصل ، 2005 ، ص 25 – 26 .

(2)عبد الكاظم عاجل رسن ،" المصارف التجارية ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة ، جمهورية العراق "، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018 ، ص 17 .

القرض على التدفقات الائتمانية للعميل والقروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف بدون ضمان التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة وشراء حسابات بخصم وبدون خصم أو تمويل شراء الاصول، بما يتضمنه ذلك من رهانات تجارية التي تقع جميعها في اطار منهج التفهم لاحتياجات العميل وتتمتع البنوك التجارية بمزايا مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير البنكية والمؤسسات الغير الحكومية من إذ تمويل المشروعات الصغيرة وذلك بسبب القواعد الواضحة لبيان قواعد الملكية وكفائه راس المال التي تساعد على الادارة الرشيدة للمخاطر والبنية الاساسية من شبكة الفروع التي تمكن المصارف من الوصول إلى اكبر عدد من المشروعات الصغيرة والنظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ اكبر عدد ممكن من المعاملات وهيكل الملكية التي يسيطر عليها القطاع الخاص مما يؤدي إلى استمرارية مصادر التمويل التي تعتمد على الودائع وراس المال[1].

تحتاج المشروعات الصغيرة مثلها مثل المشاريع الكبيرة التمويل في المدى القصير والمدى الطويل، ففي الاقتصاديات المتقدمة تمثل المشروعات الصغيرة حصة اكبر في حجم النشاط الاقتصادي ولها دور مهم باذ تؤسس جهات ومنضمات غير حكومية تيسر لها الحصول على التمويل من جهات التمويل مع وجود اهتمام حكومي واضح وبرامج لدعم وتشجيع هذه المشروعات في الدول النامية فان حضور هذه المشروعات ضعيف نسبيا يرجع سبب ذلك إلى صعوبة حصولها على التمويل وتركز الدول النامية على الشركات الكبيرة التي تستطيع على التمويل كذلك تعتبر المصارف التجارية المصدر الرئيس للأموال في المشاريع الصغيرة التي توفر الموال على شكل قروض أو على شكل الحقوق الملكية في بعض المصارف توجد اقسام خاصة بمنح القروض الشخصية التي يتم الإفادة منها لتمويل المشاريع الصغيرة[2].

ومن أجل اكمال عملية الاقراض من المصرف التجاري يجب ان يكون هنالك اتفاقاً كتابياً بين الطرفين يبين اهم بنود وشروط العقد المتمثلة بالاتي[3] .

---

(1) - .أحمد حسين بتال– محمد مزعل الراوي –وسام حسين علي ,"دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيره والمتوسطة في العراق "جامعه الانبار ,كليه الادارة والاقتصاد ,مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ,المجلد 4 ,العدد 7 , 2011 ،ص 49.

(2) - ونيس محمد احمد ,"مصدر سابق "صفحه 55 .

(3)- - نويره نور،" دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية ،جامعة محمد بوفيان ،كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،2017-2018 ،ص 18.

1) مدة القرض وتاريخ التسديد.
2) الفوائد والتكاليف.
3) متطلبات الحفاظ على رأس المال العامل.
4) وصف الموجودات المرهونة كضمانات.
5) الشرط الذي باستحقاق رصيد القرض وتسديدة فورا في حالة التخلف عن تسديد الاقتصاد.

3) المصارف الاسلامية

أ) التعريف

المصارف الاسلامية من أحدث مستجدات الفكر الاسلامي في مجال الفكر الاقتصادي، إذ تنهض المصارف الاسلامية بدور حيوي في الحياة الاقتصادية لما تقوم به من تجميع المدخرات من الجمهور، ثم اعادة توظيفها من خلال عمليات مصرفية مع عملائها بما يساهم في استثمار الاموال وتفعيل السياسة الاقتصادية للدولة[1] .

ولقد أختلف الكثير في تعريف البنوك الاسلامية، منهم من ذكر على جانب معدل الفائدة كركيزة أساسية لتعريفها ومنهم من ربطها بأهدافها المميزة وغايات نشاطها التي تختلف بعض الجوانب عن البنوك التقليدية ولهذا فإن البنك الاسلامي "هو مؤسسة مالية تلتزم في كافة اعمالها بالشريعة الاسلامية ومنها حرمة التعامل بالفوائد والابتعاد عن الضرر والالتزام بالحلال والالتزام بالزكاة"[2].

ج-دور المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة

ان الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة في معظم الدول النامية قد ازداد لكون هذه المشاريع اصبحت تمثل الاداة الاكثر فعالية في معالجة البطالة وتوفير فرص العمل ورفع المستوى المعاشي، وتساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وأحداث النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة، وبذلك فان مسؤولية المؤسسات المالية والمصرفية ووحدات التمويل المناسب لهذه المشروعات يعد وسيلة في غاية الاهمية والعمود الفقري لتطوير المشروعات الصغيرة فنجاح المشروع الصغير من نجاح

(1)د. حيدر عبد المطلب البكاء،" مبررات قانون المصارف الاسلامية في العراق والأفاق المستقبلية"، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، لم تذكر سنة النشر، ص 41.
(2)رقية بوص يغر –مولود المراية ،"واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2" ،الجزائر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي ، المجلد 23 ،العدد 2 ، لم تذكر سنة النشر، ص 7-8.

مصدر التمويل أيضاً إذ إن اعطاء المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة سيعمل على توفير المزيد من فرص التشغيل وتطور المستوى المعاشي للأفراد وأحداث النمو الاقتصادي، ويمكن ملاحظة اهمية التمويل المصرفي الاسلامي للمشاريع الصغيرة العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارية وخدمية وأثره في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وبذلك فإن تطوير التنمية اليوم مرتبط بشكل كبير بتطور المشروعات الصغيرة ،لأنها المحرك الرئيس لزيادة الاستثمار[1].

وتتميز الصيرفة الاسلامية بخصوص التعامل المصرفي من إذ الاساليب والادوات المالية في التعامل والتمويل بحكم كونها مستمدة من احكام الشريعة الاسلامية، وتكون القوة الدافعة لها المسؤولية والمستحدثات التي طرأت على المصارف من خلال فتح نوافذ اسلامية في المصارف التجارية والتقليدية التي تتعامل بالفائدة، ويقدر عدد المؤسسات في الصيرفة الاسلامية بثلاثمائة ويزيد وكذلك تنتمي إلى اكثر من (75) دولة، وان اهم أوليات المصارف الاسلامية تمويل المشاريع الصغيرة التي تضيف قيمة للمجتمع والاقتصاد، وعلى اساس هذه الحقيقة الاقتصادية وبحكم ما تتمتع بيه المصارف الاسلامية من قدرة اقتصادية وعقائدية فبمكانها ان تلعب دوراً اقتصادياً تنموياً، وفرضت المصارف الاسلامية واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية. واستطاعت ان تطرح مفهوما جديدا في التعاملات المصرفية على وفق ما تتمتع بيه الصيارفة الاسلامية من خصائص عقائدية واقتصادية ومالية، فبأمكنها أن تؤدي دوراً اقتصادياً وتنموياً كبير، وخاصة فيما يتعلق بتمويل وتنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني[2].

[1] - سعد عبد محمد ، مصدر سابق ،ص 41-42.

[2] ابتهاج إسماعيل يعقوب –خوله حسين حمدان " مصدر سابق "، ص 203-204.

5 -القروض وأنواعها

يقصد بالقروض على "إنها عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يقوم بوضع اموال تحت تصرف شخص أخر أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الاخر التزاماً بالتوقع لها لضمان الاحتياطي والكفاية أو الضمان "[1].

بينما يعرف البعض القروض على إنها تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك، وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترضين الذي تم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغاً معيناً من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياطاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض[2].

❖ **اهمية القروض**

يعد الاقراض البنكي نشاط اقتصادي في غاية الاهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الابعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي وتظهر أهمية القروض في النقاط الاتية[3].

1) تعتبر القروض المصدر الاساسي الذي يتركز علية البنك للحصول على الايرادات، ولهذا فان البنوك تعطي القروض عناية خاصة.
2) ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات القروض دائما يشير إلى تفاقم الفوائد والعملات.
3) للقروض دور مهم في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الاولية ورفع اجور العمال اللازمين لعملية الانتاج.
4) تسهل المعاملات التي اصبحت تقوم على اساس النقود والوعد بالوفاء.

---

(1) - د. حاوي عربية سعاد، "دور القرض في تفعيل الاستثمارات (دراسة تطبيقية في بنك القرض الشعبي الجزائري cpa) "، الجمهورية الجزائرية ،رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر ، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير العلوم التجارية ، 2013-2014 ، ص 6

(2)- بركاتي حسن – مالك عبد القادر ،" مصدر سابق "، ص 11.

(3)ين بخمه ادريس ،" دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي 2009-2011) "، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، 2015-2016 ،ص 4.

5) تعتبر القرض وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى أخر فهو واسطة لتبادل واستغلال الاموال في الانتاج والتوزيع اي واسطة لزيادة انتاجية رأس ماله.

❖ **دور القروض الحكومية في تمويل المشاريع الصغيرة**

من خلال تجربة العراق في منح القروض الصغيرة لذوي المشاريع الصغيرة ،ساهمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ برنامج القروض الميسرة عن طريق تمويل اقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل للشباب العاطلين في جميع الانشطة الاقتصادية وذلك في أطار الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ونفذت وزارة العمل برنامج القروض بهذا الاتجاه للمدة 2007 ولغاية 2009،وبرنامج القروض الصغيرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لسنة 2012 ووضعت وزارة العمل خطة للإقراض (10000-11000) مشروع صغير لفئات محدودة من شرائح المجتمع التي تعاني من الفقر نتيجة البطالة والحرمان ومن الفئات المشمولة في الاقراض هم الارامل والمطلقات والمعيلات لأسرهن والمعاقون الفقراء والمشمولين ببرنامج القروض الميسرة السابقة التي لم يتم منحهم القروض والمهاجرون العائدون إلى مناطق سكنهم . ويشار إلى ان القروض الممنوحة هي قروض بلا فوائد مصرفية يمنح منها المقترض مدة سماح مدتها(8) سنوات بعد انتهاء مدة السماح يمنح المقترض(2) مليون دينار إضافة إلى مبلغ القرض كقرض اضافي، وفي حالة تشغيله لأي عامل اضافي وبعد مرور مدة لا تقل عن ستة اشهر من تمثيل أو تشغيل المشروع يعطي ورثت المتوفى ما بقى في ذمته وفي حالة غلق المشروع وعدم قدرة الورثة على أدارته ثم تقوم اللجنة الدائمة العليا برفع توصية إلى معالي الوزير وسيد العمل بإعفاء المقترضين من القصد الاخير اما في حالة تشغيل المقترض ما لا يقل عن خمس عاملين عاطلين عن العمل وثبت نجاح المشروع وتأثيره على المنطقة المقام فيها يعدّ من المشاريع الريادية[1].

وهنالك مصدران للبنك للقيام بعملية منح القرض، وهذان المصدران هما مصدر داخلي يتمثل في رأس المال وحقوق الملكية وكذلك الارباح المحتجزة والاحتياطات الأخرى، ومصادر الخارجي يتمثل بالاستثمارات التي يقوم بها البنك والودائع التي

(1)شذى عبد الحسين جبر ,انوار مصطفى حسن ، "دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق) "، جامعة بغداد ، مجلة كلية مدينة العلم ، المجلد (11) ، العدد (2) ، 2019 ، ص 154-155.

يحصل عليها البنك من الزبائن وعلى اختلاف أنواعها (الثابتة، لأجل التوفير، الحسابات الجارية)، وكذلك الاقتراض من البنك المركزي، وهنالك من يقسم مصادر البنك في منح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة على الشكل الاتي[1].

1 – ايرادات البنك وتقسم إلى خلق النقود عن طريق الودائع التي تغطي عمليات السحب اليومي، والمتبقي يستخدم في عملية منح القروض، وكذلك مدخرات البنك السائلة وقصيرة الأجل والتي يقوم البنك بجمعها واستثمارها في عمليات منح القروض وعن طريق الاقتراض طويل الأجل وعن طريق رأس المال الخاص.

2 - الهبات التي يحصل عليها البنك من الجمعيات، وكذلك المساعدات التي يحصل عليها البنك والدعم الحكومي، وكذلك التعامل في سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية وموارد الخزينة العامة للبنك ويلعب القرض دوراً حاسماً ومهم في التطور الاقتصادي في البلاد لأنه يعتبر وسيلة مناسبة لتوفير رأس المال من شخص إلى اخر وهو واسطة للتبادل وإدارة الاستغلال للأموال في الانتاج والتوزيع ،فللقروض دور مهم في تمويل المشروعات الصغيرة وحاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الاولية ورفع أجور العمال اللازمين للعملية الانتاجية وتمويل المبيعات الأجلة والحصول على سلع الانتاج ذاتها كما تساعد القروض الوسطاء تجار التجزئة في الحصول على السلع ثم بيعها اما بالنقد أو الأجل باختصار تستخدم القروض في عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك ويعني ذألك ان منح القروض يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي وتحسين حالة المجتمع الذي يخدمه فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وهذا الجدول يوضح كيفية توزيع المشاريع الصغيرة ومبالغ القروض الممنوحة حسب المحافظات.

(1) صالح مهدي عبادي ، مصدر سابق ، ص 19 – 20 .

جدول (3)

توزيع المشاريع الصغيرة ومبالغ القرض لمحافظات العراق لعام 2012.

التسلسل	المحافظة	عدد المشاريع الصغيرة/الف	المبالغ الممنوحة كقرض /بالدولار
1	بغداد	12613	63000000
2	نينوى	7823	34000000
3	كركوك	3665	16000000
4	صلاح الدين	3362	15000000
5	ألانبار	3.13	15000000
6	ديإلى	2454	18000000
7	كربلاء المقدسة	4,89	27000000
8	النجف الاشرف	56.34	26000000
9	بابل	3746	17000000
10	الديوانية	3777	14000000
11	المثنى	3364	24000000
12	واسط	5746	12000000
13	ميسان	3.33	15000000
14	ذي قار	3443	26000000
15	البصرة	6.19	328000000
	المجموع	733.23	650000000

المصدر: ـد. فراس عبد الرزاق-أحمد منادي، احكام القروض المسيرة للمشاريع الصغيرة، كلية الحقوق جامعة النهرين، 2012، ص 31.

6-برنامج القروض الصغيرة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

برنامج القروض الصغيرة للمشاريع الصغيرة هو ترجمة لحق العمل الذي تكفله النصوص الدستورية، اما فيما يتعلق بإدارة برنامج القروض الصغيرة وفقا لقانون دعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل لسنة (2012) فقد نص القانون على تأسيس صندوق دعم المشروعات الصغيرة يكون مقره في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويتولى هذا الصندوق سبعة اشخاص يمثلون جهات مختلفة اما تمويل الصندوق فيمول من الموازنة العامة للدولة[1] .

ويعد برنامج دعم المشاريع الصغيرة المرحلة الثالثة من برنامج القروض الميسرة الذي شرع به قانون رقم (15) لسنة(2012)،وعلى ضوء تم تأسيس صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وباشر في عملة من منتصف عام(2013) في بغداد، وتمكن من فتح مكتب له في المحافظات وبرأس مال قدرة (150) مليون دينار عراقي،

(1)د. فراس عبد الرزاق – احمد منادي ،" مصدر سابق "، ص 30 .

وتوزع تخصصات مبالغ الاقراض من أدارة الصندوق على جميع المحافظات استناد إلى الكثافة السكانية في ضوء دراسات مسح السوق على أن لا يزيد مبلغ القرض الواحد عن (20) مليون عراقي بما يعادل (16) ألف دولار أمريكي ويحدد وفق دراسة الجدوى وتسترد مبالغ القرض خلال (5) سنوات بعد انتهاء مدة سماح (سنة واحدة من تاريخ استلام القصد الاول) ويمنح القرض على دفعتين ، الدفعة 50% المتبقية بعدها بمدة مناسبة علما ان الوزارة وسعت الفئات المشمولة بالبرامج ليشمل اصحاب المشاريع المشمولة بقانون الخدمة الصناعية رقم (30) لسنة 2000[1].

وتبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دعم المشروعات الصغيرة عام 2007 بالتعأون مع وزارة المالية ومصرف الرافدين بتخصيص مبلغ (770) مليار دينار عراقي اي ما يعادل (642) مليون دولار لدعم (120000) مشروع صغير مختص لتشغيل العاطلين عن العمل في جميع محافظات العراق عدا اقليم كردستان بواقع لا يزيد عن (10) مليون دينار عراقي وعلى حساب ذلك انشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قسم خاص لتنفيذ (برنامج قسم دعم المشروعات الصغيرة وإيجاد فرص العمل) لتكون هذه المبادرة وسيلة مهمة لتفعل حركة سوق العمل العراقي وتحريك المهن والنشاطات الاقتصادية في جميع المحافظات التي عملت على تنفيذ المشروع إذ بلغت اعلى التخصصات المالية الممنوحة للمشروعات الصغيرة في محافظة بغداد ونينوى والبصرة والبالغ عددها (160000) – (10000) – (10000) على التوالي بمبالغ نقدية (90 – 60 – 60) مليون دينار ولكن هذه المبادرة اتسعت بالتعاون بالقروض الصغيرة الممنوحة للمشروعات على مستوى النوع الاجتماعي .

وإن برنامج أو مشروع القروض الصغيرة في العراق جاء نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق وعدم قدرة القطاع العام والخاص على استيعاب أيدي العاملين وافتقارهم إلى المهارات الفنية وعدم أمكانية مخرجات التعليم من تلبية متطلبات سوق العمل ومن هذا المنطلق قرر مجلس الوزراء في 2007/4/3 تخصيص مبلغ (30) مليون دولار لإقامة المشروعات الصغيرة للفقراء والعاطلين عن العمل وتحقيق اهداف أوسع كتلك التي تهدف إلى اعانة المتضررين من إطالتهم الظروف المستعصية الناتجة عن فقدان الامان وغياب النظام القانوني وتعد

(1)ارشد فؤاد مجيد ابراهيم – سمر موسى فاضل ، " دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل – حالة تمويل المشروعات الصغيرة "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس ، 2015 ، ص 224 .

حالة العراق حالة خاصة في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة من خلال القروض الصغيرة المدرة للدخل إذ ارتبط هذا البرنامج بالجانب التأهيلي اكثر من الجانب الاقتصادي والجدول الاتي يوضح توزيع القروض حسب الجنس والمحافظات .

جدول (4)
عدد القروض الصغيرة الممنوحة حسب الجنس لمحافضات العراق لسنة 2013

ت	المحافظات	عدد الذكور /الف	عدد الاناث /الف	المجموع
1	بغداد	12469	1521	14017
2	الانبار	4181	215	4396
3	بابل	6008	295	6303
4	بصرة	6959	639	7652
5	تأميم	3826	174	4000
6	ذي قار	4691	183	4874
7	صلاح الدين	2979	562	3541
8	قادسية	5853	360	6213
9	كربلاء	4245	331	4576
10	مثنى	3275	395	3670
11	ميسان	3997	374	4371
12	النجف	5902	285	6187
13	نينوى	10126	145	10271
14	واسط	6581	412	6993
	المجموع	81119	5891	87010

المصدر: -عمر خلف فزع، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل، وزارة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 140 -141

7 -برنامج المصارف العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة:-

الشركة العرقية لتمويل المشروعات الصغيرة هي الشركة التي تأسست في 18 أيار 2009 لتمويل المشروعات الصغيرة وبرأس مال قدرة (270) مليون دينار عراقي بمشاركة 8 مصارف خاصة بهدف المساهمة في تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي في العراق وبهذا سوف تساهم الشركة بتطوير أداء المصارف الخاصة في العراق خلال توفير القروض الميسرة بمعدل فائدة 10% تذهب منها 4% فوائد للشركة و6% للمصرف وتأسست هذه الشركة على وفق اللوائح والقوانين العراقية المتعلقة

بالمؤسسات المالية الغير مصرفية وحصلت الشركة على شهادة التأسيس وأجازه الممارسة استنادا إلى شهادة التسجيل الصادرة من دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة المرقمة (م.ش. 2012/2) بتاريخ 2009/5/18 وبموافقة البنك المركزي ارتفع راس مال الشركة من 27000000)دينار بعام 2009 إلى (161464000000) دينار عام 2015 وحصلت الشركة خلال مدة عملها على ثلاث منح بلغ مجموعها (16) مليون دولار مقدمة من الوكالة الامريكية الدولية ومن خلال الجدول(3) يتضح منه المصارف المساهمة برأس المال الشركة .

جدول (5)
المصارف المساهمة برأس المال الشركة.

المصرف	رأس المال المساهم(دينار)	نسبة مساعدة كل مصرف%
مصرف أشور	3.288.708.500	19%
مصرف بغداد	2.431.100.000	14%
مصرف الخليج	2.201.136.000	13%
مصرف الشرق الاوسط	1.914.867.500	11%
مصرف الموصل	1.796.976.000	10%
المصرف الاهلي العراقي	1.630.814.500	9%
مصرف الشمال	1.856.652.000	11%
مصرف سومر	1.344.745.500	8%
المجموع	16.464.000.000	

المصدر: -د. عبد الرحمن عبد جمعه – وسام مجيد علي، دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الانبار، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (16)، العدد(1)، 2018، ص 92.

ان المصارف المساهمة قامت بتخصيص (34) فرعا موزعة في (13) محافظة من أجل البدء ببرامج الاقراض الخاصة بالشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والتي تشمل[1]:

1) يزيد عمر المشاريع الصغيرة عن سنتين والمسجلة في القطاع الرسمي والتي توفر فرص العمل.
2) المشاريع التجارية والانتاجية (الصناعية، الزراعية، ورش العمل) وتلك التي تستخدم القطاع الانتاجي مثل تجهيز المواد الوسيطة والنقل والتخزين.
3) المشاريع التي تتبع تعليما مسك وتنظيم السجلات المحاسبية التي تتوفر لها السيولة النقدية وخدمات ثانوية لسداد خدماتها.

وباشرت الشركة العراقية عملها في شهر حزيران 2009 بعد حصولها على منحة قدرها (6) ملايين دولار كرأسمال اساسي مقدم إلى تسع مصارف عراقية خاصة

[1] - رسول عيسى عبد ،" مصد سابق "، ص 71-72

مساهمة والتي قامت بتوقيع اتفاقية عمل للمباشرة بإقراض المشاريع الصغيرة وفق فوائد صغيرة ضمن الاتفاق لا تزيد عن الفوائد السائدة في السوق المصرفية ويتم تحديد سعر الفائدة بشكل دقيق بالاعتماد على حجم القرض وسعر الفائدة السائدة لدى البنك المركزي العراقي وتستوفي الشركة العراقية رسوم ادارية تعادل (4% من قيمة التخصصات المدفوعة لكل مصرف والمتبقي من النسبة البالغة 6% يعود إلى المصرف .

ومن اهداف الشركة العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة ، تقوم بإنشاء برامج مخصصة لمنح القروض بما يلائم الوضع الاقتصادي للمقترضين من اصحاب المشروعات الصغيرة وأفكار وتوجيهات المانحين عن طريق تحديد حجم القرض وفائدته وكذلك تساهم الشركة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق توسيع منح القروض للمشروعات الصغيرة يكون ايضا هنالك مساهمة لها بتوفير فرص عمل للأشخاص العاطلين عن العمل وتشجيعهم على المشاركة في رأسمال الشركة كما لها دور في تعزيز ثقافة إقراض المشروعات الصغيرة لدى المصارف الخاصة وأيضا تقوم بتقديم القروض بأسعار فائدة اقل من معدل الفائدة السوقية وكذلك قامت بإنشاء برامج اقراض تستهدف جميع شرائح المجتمع ومختلف القطاعات الاقتصادية[1] .

ثانياً: -مصادر التمويل الخارجي

تقسم مصادر التمويل الخارج إلى[2] :-

1) **القروض طويلة الأجل: -وهي** القروض التي تحصل عليها الشركة من المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين ويصل استحقاقها إلى ثلاثين عام ويتم الاتفاق بين المقرض والمقترض على سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق والمرهونات وتكلفة هذا القرض هو نسبة من قيمة القرض.
2) **السندات: -هو** عبارة عن وثيقة قانونية تصدرها الشركة ويعد مستند طويل الأجل وله تاريخ استحقاق معين يحق لحاملها الحصول على قيمته الاسمية ويعطي لحاملها سعر فائدة بصورة دورية ويكون نسبة من الدين.

(1)د. فارس كريم بريي ،" مصدر سابق "، ص 65 .
(2)عادلة حاتم ناصح ، د عبد الخالق ياسين البدران ، "علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة (دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق الاوراق المالية للفترة من 2004 – 2011) "، جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد العاشر ، العدد السابع والثلاثون ، 2014 ، ص 91 – 92 .

3) **التـأجير التمـويلي:** -وقـد تسـعى بعـض الشـركات إلـى أيجـار بعـض الشـركات مـن أجـل القيـام بالعمليـات التشـغيلية ويقسـم إلـى التـأجير التشـغيلي ويتضـمن بـأن المـؤجر يتـولى صـيانة وخدمـة المعـدات المسـتأجرة والميـزة الثابتـة امـا التـأجير المـالي وهـو لا يتضـمن تقـديم خـدمات صـيانة وكـذلك لا يحـق للمسـتأجر الغـاء الايجـار وان المؤجر يحصل على أيجار سنوي لقيمة الاصل.

4) **أسـهم الملكيـة: -وتتضـمن** أسـهم عاديـة وهـي سـند ملكيـة ولـه قيمـة أسـمية وقيمـة دفتريـة وقيمـة سـوقية وان هـذا النـوع مـن الاسـهم الاكثـر انتشـاراً امـا الاسـهم الممتـازة فهـي تشـبه الاسـهم العاديـة غيـر ان هـذه الاسـهم لهـا الافضـلية فـي مقسـوم الارباح وفي موجودات الشركة وفي حالة التصفية.

5) **مصـادر التمويـل الاسـلامي: -هـو** عبـارة عـن تمويـل عينـي بصـيغة تتفـق مـع الشـريعة الاسـلامية التـي تقـدمها المصـارف التقليديـة وتتمثـل ي اعطـاء الفـرد قرضـاً لينتفـع بـه مـن ثـم يـرد لـه دون زيـادة ويـتم التمويـل بـالقرض الحسـن والتمويـل عن طريق المشاركة والتمويل عن طريق التأجير

المبحث الثاني

استراتيجيات النهوض بالمشروعات الصغيرة

أولا: ـطبيعة وواقع الاقتصاد العراق

تنسب إلى الاقتصاد العراقي صفة الاحادية ، نتيجة اعتماده الكبير على الايرادات ألنفطية، ويعد النفط المصدر الرئيسي والوحيد لذي يمول الميزانية العامة للدولة ، تمويل القطاعات الزراعية والصناعية والهياكل الرئيسة كذلك والبنى التحتية والخدمات العامة، وان الاعتماد الكلي للدولة على الايراد النفطي ادى إلى اختلالات هيكلية استمرت لسنوات طويلة تمثلت في فشل ادارة الاقتصاد الوطني والهيكل الانتاجي والانفاق الحكومي والاعتماد على الخارج، ويرجع سبب ذلك إلى ارتباط الاقتصاد العراقي بالأسواق العالمية الي تسعى لتصحيح الاختلال الهيكلي له، وعملت الحكومة العراقية بإعداد خطة تنموية الهدف منها تقليل الاعتماد على النفط والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والصناعات الثقيلة لصناعة وسائل الانتاج وتطوير الصناعات التصديرية المعتمدة على الموارد المحلية والعمل على ايجاد مصدر جديد للدخل القومي، إلا ان اندلاع الحرب العراقية – الايرانية (1980 – 1988) ادى إلى الغاء تنفيذ هذه المخططات والاستعاضة عنها بمناهج استثمارية سنوية بقرار من السلطة السياسية نتيجة انخفاض العوائد النفطية[1].

وبعد العقوبات التي فرضت على الدولة العراقية بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم (661) في عام (1993) بدأت مراحل جديدة على العراق وكانت تغلب على هذه المراحل الازمة الاقتصادية التي حدثت نتيجة انخفاض صادرات النفط ومطالبة دائني العراق بمستحقات الديون التي كانت تقع على عاتقه، وكذلك البطالة المتأتية نتيجة تسريح اعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية مع وجود اقتصاد معسكر لا يعمل على حل هذه الازمة رغم محاولة الحكومة ما بين عام (1988 – 1989) اصلاح الاوضاع من خلال دمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت اشراف

(1)د. ابتهال محمد رضا داود ، "الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والأفاق المستقبلية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد "، لم تذكر سنة النشر ص 21 .

وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، وان هذا الامر شكل منعرجاً خطير في مسيرة الاقتصاد العراقي[1].

ويتميز الاقتصاد العراقي بارتفاع حجم المديونية الخارجية إذ تجاوز حجم المديونية 125 مليار دولار تقريبا في عام 2003 ، وكذلك حصول تدهور في النشاطات الاقتصادية الخاصة ولا سيما قطاع الزراعة والصناعة مع تحسن وضع القطاع التجاري، بالإضافة إلى تفاقم الفساد الاداري سواء على مستوى الادارات المحلية أو على مستوى الوزارات، إذ جاء ترتيب العراق في المرتبة الثالثة على المستوى الدولي في انتشار الفساد الاداري وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 ، وكذلك شحت مصادر الاستثمار المحلي والاجنبي والغموض في حجم عوائد النفط وقنوات انفاقها وغياب الاداء والرقابة والامانة في ادارة الثروة النفطية ، وحصول توقف نسبي في النشاط الاقتصادي وتباطؤ معدلات نمو الاستخدام والنمو الاقتصادي[2] .

1) **سمات الاقتصاد العراقي**

يوجد العديد من السمات التي يتسم بها الاقتصاد العراقي منها: -

أ)تدني الانفاق الحكومي الاستثماري.

حجم الاستثمارات الرأسمالية يجب ان يعمل على تحقيق الاهداف الرئيسية والموضوعة للسياسة الاستثمارية والعمل على تطوير البنى التحتية إلا ان القطاعات الاقتصادية المتنوعة في الاقتصاد العراقي تفوق قدرة الاقتصاد بالإضافة إلى ان طبيعة الرؤيا الاقتصادية وتوجهاتها نحو سياسة السوق والانتاج وإعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في النشاط الاقتصادي وتوفر المناخ التشريعي والامني الملائم للاستثمار لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يجعل من قطاع الاستثمار الاداة الحقيقية والمهمة لزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في معالجة البطالة والفقر[3].

---

(1)حسن لطيف الزبيدي ، "المشهد الاقتصادي العراقي – المعطيات والخيارات "، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 3 ، 2005 ، ص 15

(2)د. مهدي سهر الجبوري – خضير عباس حسين ،" أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 01980 – 2011)" ، جامعة كربلاء ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد السابع ،ص28

(3) د. محمد عبد الصالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي بعد عام 2003 ، جامعة النهرين ، كلية اقتصاديات الإعمال او من خلال البريد الالكتروني E- mail : dr reem903 @ yahoo . coom

والجدول الاتي يوضح التخصيصات الاستثمارية والتشغيلية ضمن موازنة الدولة العراقية.

جدول (6)

التخصيصات التشغيلية والاستثمارية ضمن موازنة الدولة العراقية (2003-2017) مليون دينار بالأسعار الجارية.

السنوات	اجمالي النفقات(1)	النفقات التشغيلية (2)	النفقات الاستثمارية (3)	نسبة 1/3%
2003	1982548	1784293	198255	10
2004	321174575.791	29102758	3014733	0.9
2005	26375175	21803157	4572018	17.3
2006	38806679	32778999	6027680	15.5
2007	39031232	31308188	7723044	19.7
2008	59403375	47522700	11880675	20
2009	52567025	42053620	10513405	20
2010	70134201	50662201	19472000	27.7
2011	7875766.3	60925553.5	17832113	226.4
2012	105139575.7	75788623.7	29350952	27.9
2013	119128000	78747000	40381000	33.8
2014	113473517	88542750	24930767	21.9
2015	70397515	51832839	18564676	26.3
2016	67067437	51173437	15894000	23.6
2017	75490115	59025654	16464461	21.8
2018	80846189	67025856	13820333	17.09

المصدر: -التقارير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط لسنوات متفرقة.

من أجل خلق بيئة أمنة في العراق فأن هذا الامر يتطلب استثمارات مهمة وبنى تحتية التي تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية، ولكن هذا الشيء يواجه صعوبة كبيرة بسبب الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة ومشاريعها الاستثمارية الذي بات يستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة لها، وان نجاح الاستثمار يرتبط بجملة من الشروط من اهم هذه الشروط الاستقرار السياسي والبنية التشريعية والقانونية التي تنعكس على الواقع الاقتصادي، اضافة إلى توفر سوق العملة المؤهلة لان الاستثمارات لا تكون ايجابية في كثير من الاحيان خاصةً تلك التي تنفذ في أوقات غير

مناسبة، فهنالك مشاريع ينفق عليها مبالغ هائلة دون ان يكون لها مردود ايجابي على الاقتصاد العراقي ([1])

ح) اتساع ظاهرة البطالة والسلوك الريعي

مشكلة البطالة تعتبر من المواضيع التي اخذت مجالا واسعاً وكبيراً في المجتمعات المعاصرة من إذ البحث والتحليل لهذه المشكلة، وقد احتلت جزء كبير في كثير من الفروع العلمية والمعرفية ومنها علم الاحصاء وعلم الاقتصاد وأيضاً الاجتماع[(2)].

وتوصف البطالة على إنها مشكلة عالمية من بين اهم واخطر المشكلات التي تعاني منها النظم الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى أثارها السلبية في مختلف مجالات ونواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر معوقاً من معوقات التنمية ومصدر مغذي للمشاكل التي يعاني منها المجتمع، الامر الذي يجعل منها محل اهتمام ودراسة لإيجاد الحلول المناسبة التي يكون بمقدورها التخفيف من هذه المشكلة في العراق، من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه المشكلة غياب السياسة الاقتصادية القادرة على أدارة الموارد الاقتصادية التي يمتلكها العراق أدارة كفؤه وتنظيم علاقة تنموية منتجة بين دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وما ينبغي ان يعمل به القطاع الخاص في مجال أنشطة المشاريع الصغيرة من أجل استيعاب اعداد العاطلين عن العمل والعمل على تخفيف مسؤولية الدولة في ايجاد الوظائف في الدوائر والمؤسسات التابعة لها والذي يؤدي إلى إرهاق الموازنة العامة والتي تعاني من إرهاق اصلا بسبب الفساد المالي ، كما أن القاء العبء على الدولة في ايجاد التعيينات من شانه ان يضخم حجم الجهاز الاداري الحكومي وان يوسع من حجم البطالة المقنعة والجدول الاتي يوضح نسبة البطالة في العراق.

(1) محمد عبد الصالح ،" مصدر سابق "، ص 40 .

(2)د. طارق عبد الرءوف عامر ، "اسباب وإبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها "، مكتبة طريق العلم ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الثانية ، 2015 ، ص 11 – 12 .

جدول (7) نسبة البطالة في العراق للمدة (2000 – 2018)

السنوات	نسبة البطالة
2000	22.4%
2001	24.6%
2002	26.7%
2003	28.1%
2004	26.8%
2005	17.9%
2006	17.5%
2007	11.7%
2008	15.3%
2009	15.2%
2010	15.2%
2011	15.2%
2012	15.3%
2013	15.1%
2014	15%
2015	15%
2016	15,1%
2017	14.8%
2018	40%

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة(2003-20018).

يبين لنا الجدول (7) ان نسبة البطالة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً من عام(2000-2004) فقد بلغت (2.4 ، 24.6 ،26.7 ، 28.1 ، 26.8)% بسبب ما تعرض له العراق من ازمات وحروب وعدم استقرار اسعار العملة، اما عام 2007 توجه نحو الانخفاض لتبلغ (11.7%) واستمرت بالانخفاض لغاية عام 2017، وذلك بسبب زيادة تصدير النفط وارتفاع اسعاره عالمياً ، من ثم تضخم حجم الميزانية العمومية وانطلاق التعيينات وتوظيف العاطلين في الدوائر والمؤسسات الحكومية دون الحاجة إلى هؤلاء الموظفين يؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة، بالإضافة إلى إنه لا يوجد قطاع من قطاعات الاقتصاد العراقي تحقق فائض في الربح ماعدا قطاع النفط هو الذي يحتل المرتبة الاولى في الموازنة العامة العراقية التي تكون مطالبة سنوياً بإيجاد وظائف للعاطلين في القطاع العام .

أما في عام 2018 فقد ارتفعت نسبة البطالة بدرجة كبيرة لتبلغ 40%، وذلك بسبب غياب الخطط الحكومية التي تهدف إلى توفير فرص العمل للعاطلين من خلال تفعيل القطاع الخاص، كما يتخرج ألاف الطلاب من الجامعات سنوياً من دون أن يجدوا وظائف لهم في الدولة مما جعل نسبة البطالة بارتفاع مستمر دون ايجاد الحلول والمعالجات.

ج) الضغوط التضخمية

تعرض الاقتصاد العراقي في عام (2003) تعرض إلى كل أنواع التضخم ابتداء من التضخم الزاحف وحتى التضخم الجامع عندما ابتلى بحكومة تفتقر إلى الرؤيا والادارة والامانة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبقيت هذه الحكومة تدير الاقتصاد بدون سياسات اقتصادية واضحة، وسبب ذلك هو عدم استغلالها للفرصة التي وفرتها الموارد الريعية النفطية التي تحققت في السبعينات والثمانينات وفشلها في استثمار هذه الموارد في عملية تحقيق التنمية المستدامة وتعزي الديمقراطية والعدل الاجتماعي، اما السياسة النقدية لتلك الحكومة لم تلتزم الاليات المناسبة لإدارة السيولة النقدية التي يجب توفيرها من أجل تحقيق الاستقرار السعري وتحقيق المساواة بين المعدل السنوي لعرض النقد والمعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي والكفيلة في تحقيق حالة التوازن العام في

كـل مـن سـوق السـلع والخـدمات وسـوق النقـد وتحقيـق معـدلات النمـو المرغوبـة للنـاتج لمحلي الاجمالي بأدنى معدلات التضخم السنوي[1].

ويمكن توضيح معدلات التضخم من خلال الجدول الاتي: -

جدول (8) معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2018

السنة	معدل التضخم%	التغير النسبي في عرض النقد %
2003	31.6	91.6
2004	26.9	75.8
2005	36.9	12.3
2006	53.2	35.6
2007	30.8	40.5
2008	2.7	29.8
2009	2.8	32.3
2010	2.5	38.7
2011	5.6	20.7
2012	6.1	2.01
2013	1.9	15.8
2014	2.2	-1.17
2015	1.4	-10.3
2016	0.4	15.4
2017	0.2	1.93
2018	0.4	1.09

المصدر: -وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة، دائرة الموازنة، للسنوات (2018- 2003)

(1)فلاح خلف الربيعي ،" تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي "، جامعة عمر المختار ، كلية الادارة والاقتصاد ، لم تذكر سنة النشر ، ص 3 .

تم احتساب التغير النسبي لعرض النقد أو معدل النمو وفق المعادلة الاتية: -R=[(YT/Y) -1] *100

- ❖ تم احتساب معدل التضخم من خلال المعادلة الاتية: -معدل التضخم= P1-P0/P0 ×100
- ❖ إذ ان P0 = الرقم القياسي لاسعار سنة الاساس P1 = الرقم القياسي لاسعار سنة المقارنة.

من خلال بيانات الجدول(8) يبين ان السياسة النقدية المتبعة في الاقتصاد العراقي ان لها القدرة على السيطرة على معدلات التضخم،،ونلاحظ ان معدلات التضخم اصبحت متقاربة tفي سنة 2004 و 2005 ، اما في سنة 2006 ارتفعت معدلات التضخم بصورة ملحوظة، وذلك بسبب ارتفاع الاسعار بسبب سياسة رفع الدعم عن لمشتقات النفطية وبعض السلع الضرورية، وتظهر فاعلية سياسة الاستقلال المركزي عبر ارتفاع قيمة الدينار العراقي، ولتي تعمل على تحقيق استقرار الاسعار والمحافظة عليها محلياً والعمل على تحقيق نظام مالي مستقر يستند إلى ألية السوق والنمو المستديم، ويلاحظ معدل الاستقرار النقدي امتاز بالتذبذب في سنة (2003-2018) وهذا يعني انخفاض معدلات التضخم، بسبب استقلال البنك المركزي العراقي وإجراءاته باتجاه ادارة عرض النقد بعد شطب وتخفيض العديد من الديون المتراكمة على العراق، لقد جسد الترابط بين السياسة المالية والنقدية إلى هبوط معدلات التضخم السنوي إلى 0,2%،اما في سنة 2007 بعد ان بلغ 53.2% لسنة 2006 ،كذلك عمل البنك المركزي العراق على توفير احتياطات نقدية جيدة من العملة الاجنبية والتي بلغت 62 مليار دولار وهي نسبة كبيرة جداً في التاريخ النقدي العراقي في سنة 2018 وهي ساندة للقيمة النقدية المحلية وحمايتها من الصدمات الخارجية ([1]).

1) أنواع المشروعات الصغيرة في العراق

هنالك أنواع عدة للمشروعات الصغيرة يمكن توضيحها بالشكل الاتي[(2)].

أ) الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدي وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تخدم الطبقات ذات الدخل المحدود.

ب) الصناعات التي تستخدم طرق التصنيع ما بين التقليدية والحدّيثة، وتتميز بتصنيع منتجات يزداد الطلب عليها مثل المنتجات الجلدية ومواد البناء.

(1) اخلاص شاكر عمران ،" الموائمة بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق متطلبات الاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2018) "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد ، 2020 ، ص 92

(2)بلال خلف ، المشاريع الصغيرة والريادة ، 2006 ، ص 16 .

ج) الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف مجالات الصناعة والتجارة والهندسة.

د) مشروعات خدمية التي يكون اساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان يقوم بهيا بنفسه.

ه) مشروعات تجارية وهي المشاريع التي تختص ببيع وشراء وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة وإعادة استثمار الربح.

و) مشروعات انتاجية والتي يكون اساسها التحويل الذي يقصد بالتحويل مثل تحويل مادة الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطة القيمة المضافة والذي يعني زيادة قيمة المخرجات عن قيمة المدخلات وتطابق الوحدات المنتجة.

ز) المشروعات الصغيرة الرائدة وتمتاز هذه المشروعات بوجود رجال مغامرين وأصحاب تأهيل ويمارسون نشاطات جديدة مع استثمار في القوة البشرية.

وتعد المشروعات الصغيرة لبنة اساسية للمشروعات الكبيرة ومنافذ توزيع بين المستهلك وبين المشاريع الانتاجية، كما تساعد على زيادة المبيعات والتوزيع والذي يؤدي إلى تقليل تكاليف التخزين وهذا يساعد على وصول السلعة إلى المستهلك بأقل التكاليف وتعمل هذه المشاريع على تحسين الاستهلاك وترشيده وتقضي ايضاً على الاسراف والضياع الاقتصادي، وتقضي على التضخم من خلال استثمار وتشغيل الموارد الغير مستخدمة، وأيضاً توفر السلع والخدمات فيزيد الدخل القومي، لذلك تساهم المشروعات الصغيرة بزيادة فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وكذلك تساهم في الحدّ انتشار الفقر والبطالة التي تنتشر بين العديد من شرائح المجتمع[1].

2) خصائص المشروعات الصغيرة في العراق

أهمية المشروعات الصغيرة تزداد يوم بعد يوم، بسبب التحولات الاقتصادية العالمية التي تتجه إلى تشجيع المبادرات الفردية، ودعم المشروعات الخاصة من أجل الوصول إلى مرحلة تقليص دور القطاع العام وتوجيه التركيز على القطاع الخاص[2].

(1)مروة احمد – نسيم برهم ، "مصدر سابق "، ص 91 .
(2)د. جمال مخلف المختار ، "مصدر سابق "، ص 97 .

وتحتل المشروعات الصغيرة مكانة مهمة وكبيرة في الهيكل الاقتصادي في كثير من الدول وكذلك تساهم مساهمة مهمة في تخفيف الازمات المتعلقة بالبطالة والفقر والوضع المعاشي، ويمكن تلخيص اهم الخصائص التي تتميز بهيا المشروعات الصغيرة في كما يأتي[1].

أ) الشكل القانوني البسيط للملكية والادارة

المشروعات الصغيرة تتميز بشيوع نمط الملكية الفردية أو العائلة أو مشاريع الاشخاص بما يتلاءم مع مدخلات الكثير من الاشخاص والعائلات وهذا الشكل البسيط في الهيكل التنظيمي والاداري يجعلان تحقيق الاهداف الخاصة بالمشروع ممكنة من قبل المالك والعاملين المتعاونين معه لتحقيق الهدف المشترك.

ب) رأس المال المنخفض نسبياً

لا تحتاج المشاريع الصغيرة إلى موارد مالية كبيرة من أجل تأسيسها وتشغيلها وتأمين مستلزماتها وإنتاجيتها، بالمقارنة مع ما تحتاجه المشروعات الكبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية، إذ ان المشاريع الصغيرة يمكن ان تقام على مساحة صغيرة من الارض، وتمتع المشاريع الصغيرة بميزة قلة عدد العاملين فيها مما يؤدي إلى وجود نوع من الالفة والعلاقة الطيبة والمباشرة بين هذه المشاريع والعملاء من دون اي مقدمات ورسميات.

ثانياً– المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العراق:

أ) المعوقات التمويلية والادارية والقانونية والتسويقية [2].

1) المعوقات أو الصعوبات التسويقية :-

ان معظم المشاريع الصغيرة تعاني من ضعف في الكفاءة التسويقية وخاصة في مجال الدعاية والاعلان وعرض المنتجات في المعارض وإقامة علاقة مع المشترين أو فتح اسواق جديدة سواء في الداخل أو الخارج على وجه التحديد ، ويمكن ابراز اهم الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة هو عدم وجود شبكات تسويقية ذات قدرة

(1) طارق احمد المقداد ،" مصدر سابق "، ص 17 – 18 .
(2)حمزة احمد ، "دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة (دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر) "، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة محمد خضر – بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية والتيسير ، 2005 – 2006 ، ص 18 .

تنافسية عالية وأيضاً نقص في المعلومات التسويقية المتاحة لمشروعات الصغيرة ، وانخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة وكذلك صعوبة الحصول على المناقصات والعقود التي تطرحها الاجهزة الحكومية.

2) المعوقات التنظيمية والقانونية والادارية :-

ترتبط هذه المعوقات بالتعقيدات والاجراءات الادارية الخاصة بالانشاء والتسجيل والترخيص والتشغيل والضرائب وتراخيص الاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الاجهزة الحكومية، ومن ابرز هذه المعوقات هي معوقات دخول المشروعات الصغيرة إلى السوق ومعوقات خاصة باكتساب الصفة الرسمية والالتزام بالبيئة القانونية والرسمية وتوظيف المؤسسات الصغيرة ومن ثم إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتصادم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة بمجموعة من العوائق الادارية والاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي تتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهنالك تباطؤ في الاجراءات وتعقيد الشبكات ونقص تكوين الموظفين ونقص الاعلام[1].

3) المعوقات التمويلية :-

ان من أهم وأعظم المشاكل التي تعترض أو تحد من أنشطة المشاريع الصغيرة هي المعوقات أو المشاكل المالية، إذ يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين بأن المشروعات الصغيرة تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الامكانية المحدودة من المال، إذ أن عدم توفر الموارد المالية تعتبر من المعوقات الرئيسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود السبب إلى صعوبة تقديم التسهيلات الائتمانية من المصارف لهذه المؤسسات هو توظيف السيولة النقدية المتاحة لها في حوالات الخزينة التي تدر فائدة بمقدار 7% دون اي مجازفة أو مخاطرة، وبكل الاحوال لم تشكل القروض الممنوحة من المصارف العراقية وبالأخص الرشيد والرافدين اللذان يمتلكان 80 % من فروع المصارف العراقية و حوالي 30 % من أجمالي ودائع المواطنين، وإذا رغبت تلك المصارف

(1)خياري ميسرة ،" مصدر سابق "، ص 28 .

بمنح تلك الصناعات القروض المطلوبة فإن الفوائد التي تتحملها تلك الصناعات سوف تكون عبأ عليها[1].

ب) **الاجراءات الكفيلة بإزالة المعوقات واليات معالجاتها:-**

المشروعات الصغيرة في الدول النامية تعترض إلى الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون ان تحقيق إمكانيتها في النمو والتطور والتوسع وتحقيق الارباح وارتفاع الدخل الشخصي وزيادة الاستثمارات، وبالرغم من الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي، إلا أنها ما تزال تعاني من المعوقات التي تعيق نموها وتطورها وقدرتها على المنافسة في الاسواق[2].

ومن أجل التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تعترض نمو المشروعات الصغيرة ونجاحها وتطورها يتحقق من خلال الاجراءات والاليات الاتية[3]:-

1) توفير السبل الناجحة والمتاحة لدعم هذه المشروعات وفهم متطلباتها والوقوف على الصعوبات التي تعترضها للعمل على معالجاتها وتفاديها، وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني والتمويل المناسب.
2) وضع استراتيجيات واضحة ومحدودة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال وضع الاوليات لاختيار المشاريع الصناعية وتحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة.
3) يتطلب من الجهات المسئولة عن هذا القطاع مضاعفة وتنسيق جهودها والقيام بدور اكثر فعالية وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه المشروعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بهيا للتكيف مع متطلبات المنافسة المحلية والدولية المتطورة باستمرار.

ففي أطار الاصلاحات الاقتصادية التي جرت على العراق فقد اصدر البنك المركزي العراقي تعليمات الاقراض الصناعي والزراعي والإسكان وفق قرض البنك المركزي العراقي لعام 2015 وقيام البنك المركزي العراقي بتوفير مبلغ (1) تريلون

---

(1)احمد كامل حسين الناصح ، "مصدر سابق "، ص 164 .
(2)عصام رفعت ،" مصدر سابق "، ص 29 .
(3)اسار فخري عبد اللطيف ،" المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المفهوم – المعوقات - .... المعالجات) "، البنك المركزي العراقي ، 2018 , ص 13 .

دينار وكذلك مبادرة (5) تريليون التي تم تخصيصها للمصارف الخاصة استناداً إلى تعليمات رقم (7) لعام 2015 ، لكي تتمكن من تقديم القروض لطالبيها مع مدة سماح واحدة تتراوح مبالغها من (5 إلى 100) مليون دينار ، ولقد قامت العديد من المصارف المجازفة بمنح العشرات من هذه القروض للمقترضين، وذلك بهدف تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالزراعة والصناعة البالغة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (5 %) من أجل معالجة البطالة والفقر وإنتاج السلع والخدمات والبضائع المحلية البديلة عن المستوردة والتي خصصت لمنحها المصارف والتي بلغت (21) مليون دينار منذ عام 2015 ، وبلغت عدد المحافظات المشمولة بهذا القرض (11) محافظة وهي (بغداد – اربيل – السليمانية – دهوك – كربلاء – بابل – قادسية – ميسان – النجف – واسط- ديالى).

ج- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للحد من معوقات المشاريع الصغيرة في العراق:-

ان الذي يجمع بينها متطلب واحد يطلب من طالب التمويل للمشروع هو دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة، ولا بد من الاستشارة لهذا الموضوع الحيوي والمهم وان جاءت دراسة الجدوى بتميز معين يخدم سوقاً احتكارياً أو مكملا، فقد يكون الممول لشركة المحتكرة نفسها أو منافستها لأعمال شركات كبرى وتقوم البنوك لتمويل المشاريع الصغيرة والفردية والمشتركة والتجارية، ويجب ان تتضمن دراسة الجدوى معلومات كاملة عن أهمية المشروع وعلاقته بالمشاريع الأخرى، وكذلك معرفة الأثار المتبادلة السلبية منها والايجابية للمشروع على البيئة، وكذلك قدرتها على وصف السوق وتحديد حجم الطلب على المنتج، وكذلك معرفة السلع البديلة والمنافسة في السوق المحلية سواء كانت منتج محلي أو مستورد وتقدير مستقبل السوق المحلي[1].

كذلك تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية هي" أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقيم قرارات سبق اتخاذها أو لقيام مفاضلة بين البدائل المتاحة وذلك على أسس فنية ومالية[2]".

---

(1)رقية أنور احمد ،" المشروعات الصغيرة وأثرها في المنظور الاسلامي "،اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم الاسلامية , لم تذكر سنة النشر ، ص 65 .

(2) - د. احمد عبد الرحيم رزدق – د. محمد سعيد بسيوني ،" مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية "، جامعة بنما ، كلية التجارة ، او من خلال الموقع الالكتروني . actory . pdff. WWW

وتعود أهمية دراسة الجدوى إلى عاملين[1]: -

1) ندرة الموارد الاقتصادية :- تبرز أهمية المفاضلة بين المشروعات الصغيرة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية اللازمة لإقامة وتشغيل تلك المشروعات ولاسيما في الدول النامية، فمن خلال المفاضلة العلمية يمكن تلافي الهدف والاستخدام العقلاني والسليم لتلك الموارد وهذا يعني إنه من أجل تجاوز مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية لابد من اللجوء إلى المقارنة والمفاضلة من خلال اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية .
2) التقدم التكنولوجي :- ان العامل الاخر الذي يدعوا إلى المقارنة والمفاضلة بين المشاريع هي التغيرات والتطورات التكنولوجية السريعة إذ اصبحت امام المنتج والمستثمر عدة خيارات جديدة وما عليه إلا اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة من جهة والتكاليف والعوائد من جهة أخرى . وان قبول أو رفض دراسة الجدوى الاقتصادية يتوقف على فحص الدراسة للتأكد من مدى دقتها أو شمولها ويجب التأكد من أنها تكون سهلة القراءة وقابلة للفهم وان تتضح فيها الامثلة والامور المهمة في الدراسة وتحقق توقعات ادارة المشروع.

وتتجلى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة على أنها الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروعات كشراء الاراضي وإقامة المباني وتوريد الآلات وكل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية وإظهار مدى قدرة المشروع على تحقيق الاهداف التي يقوم من أجلها إذ ان اقامة المشروع ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو يفرض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة، وكذلك مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى قدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها وإلى أي حد سوف يتحقق العائد من وراء استثمار هذه الاموال[2]".

(1)د. وحيد محمود رمو ، "تفعيل دور مهنة المحاسبة في أعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية" ، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد،مجلة جامعة الرافدين،المجلد3،العدد113 ،2013 ، ص 304 – 305 .

(2) د. احمد عبد الرحيم برزدق – محمد سعيد بسيوني ،" مصدر سابق "، ص 36 .

وتقسم دراسة الجدوى الاقتصادية إلى نوعين[1].

1) دراسة الجدوى الاولية للمشروع :- وتسمى احيانا بدراسة ما قبل الاستثمار ويكون الغرض منها توضيح الهدف الرئيسي من اقامة المشروع وإعطاء فكرة أولية عن مستلزماته المادية والمالية والبشرية وكذلك التخمين الأولي عن المردودات الاقتصادية والمنافع المتوقعة منه مقابل استثمارات الازمة له وتسعى هذه الدراسة إلى المساعدة في اتخاذ القرار المناسب وتبرير النفقات التي ستصرف على اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

2) دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع :- وهي الدراسة المفصلة عن مستلزمات المشروع التنفيذية والتشغيلية من الناحيتين الفنية والاقتصادية، وتعتبر الدقة والموضوعة ذات أهمية بالغة بالنسبة لها، لكونها هي التي ستتحدد مستقبل المشروع ، اما المضي والقدوم على تنفيذه أو تأجيله لمرحلة لاحقة، وبالنظر الى أهمية هذه الدراسة فإن البيانات التي تتضمنها يجب ان تكون دقيقة وواقعية وحديثة ومرتبة بشكل منظم وواضح وتغطي كافة جوانب المشروع لغرض تسهيل عملية التقييم لنتائجها، وتعتمد مكونات دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية وشموليتها على طبيعة المشروع والجهة التي تقدم لها لصنع القرار الاستثماري، وتتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية دراسة خاصة للسوق والتي تتضمن الحصول على البيانات والمعلومات المهمة التي تخص المشروع وعن السوق المستهدف والمنافسة التي تواجه والموردين وتحديد السوق المستهدف من الامور المهمة لضمان نجاح المشروع لتحديد إذا ما كان هنالك عدد كافي من العملاء ام لا اي تقدير حجم الطلب على المنتج لضمان استمراره ونجاحه ومن المهم عمل احصائيات سكانية للعملاء الذين تخطط التعامل معهم (السنة – الجنس – مستوى الدخل – المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية) وأيضاً تحديد العملاء المستهدفين (المستخدم أو العميل النهائي والمشترون) وفي التمكين من تحديد الطاقة الانتاجية أو تحديد حجم العرض المطلوب لمواجهة الطلب المتوقع وكذلك ينبغي معرفة المنافسين الرئيسين للمشروع، وكذلك ما الذي يهتم به المنافسين وما نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم وما

(1)صباح اسطيفان كجه جي ،" اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية "، بغداد ، 2008 ، ص 10 ونشر هذا الكتاب من خلال شبكة الانترنيت . sabh . kac . hachi . googiepages . com

هـي الوسـائل التـي يسـتخدمها المنافسـين لجـذب العمـلاء ومواصـفات منتجـاتهم أو خدماتهم أو اسعاره[1].

(1)موزه الحرمي ،" اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة "، دائرة التنمية الاقتصادية ، 2009 ، ص 5 – 6 . او من خلال الموقع الالكتروني . WWW .economic .rak .ae

(المبحث الثالث)

الافاق المستقبلية لتطوير عمل المشاريع الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق

أولا :- واقع البطالة في العراق

من اكثر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، هي البطالة ولمدة طويلة مع عدم وجود حلول مناسبة وملائمة لمعالجة هذه الظاهرة، وان النقص في القدرة والامكانيات على توفير فرص العمل الجديدة والتي تؤدي بالضرورة إلى تكوين ظاهرة البطالة وتؤدي تلك الاعداد الجديدة من الطلاب وخريجي الجامعات ومراكز التدريب وممن ينهون دراستهم سنويا إلى تفاقم ظاهرة البطالة علاوةً الاعداد المتزايدة من النساء الراغبات في العمل نتيجة للتطورات الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة والتغيرات التي تحصل في انماط الحياة والسلوك والاستهلاك التي اضافت ابعاد جديدة لظاهرة البطالة[1].

ويمكن أجمالي اهم أسباب البطالة في العراق بالنقاط التالية[2]:-

1-عدم تمكن القطاع الخاص في ظل المرحلة الحالية من استيعاب جزء كبير من الداخلين الى سوق العمل لمحدودية نشاطه الاقتصادي.

2-من الأسباب الأخرى للبطالة في العراق هي الموازنة المالية الانفجارية نتيجة صرف الأموال الطائلة على النفقات التشغيلية بنسبة عالية اما النفقات الاستثمارية فكانت بنسب منخفضة مع وجود نفقات أخرى ليست ذات جدوى في توفير فرص العمل الحقيقية.

3 –هنالك ضغوطات من قبل الدول المانحة للقروض للعراق لتمويل عجز الموازنة والداعية الى خصخصة القطاعات الاقتصادية العراقية مما يساعد على تفاقم مشكل البطالة.

---

(1) - د. طارق عبد الرؤوف عامر،" مصدر سابق "، ص 14 .

2) - فيصل أكرم مصوري- مصطفى حميد كزار، ظاهرة الفساد وتداعيها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20، العدد78، 2014، ص315.

4-انتشار الفساد في العراق بدرجة كبيرة أذ يؤثر الفساد على اتساع فجوة البطالة وذلك لان التعين ليس على أساس الكفاءة والشهادة الدراسية وانما على أساس المحسوبية والولايات والمحاصصة في جميع الوزارات.

5-وأيضا تعطيل البرامج الاستثمارية عن طريق فساد بعض القائمين عليها وفساد المقولين وتشغيل الاحداث بدلاً من الشباب العاطلين عن العمل.

6-غياب المتابعة للمشروعات المقررة في جميع المحافظات (عدا أقليم كردستان) من قبل الحكومة المركزية وتكون نسبة التنفيذ من قبل المقاولين قليلة جداً وعند حصولهم عل الأموال كاملة بموجب العقود الفاسدة يلجأ الى الهرب الى خارج العراق او العمل باسم شركة جديدة والدخول في المناقصات الحكومية.

7-انتشار ظاهرة العنف في المناطق الساخنة أدى ذلك الى عرقلة مشاريع التنمية والمشاريع الخدمية، فضلاً عن قيام بعض المؤسسات الحكومية بغلق أبوابها معظم أوقات الدوام الرسمي خوفاً من الخطف والاغتيال وفي هذه الظروف تعزف الشركات الأجنبية ذات السمعة الجيدة المشاركة في اعمار العراق.

ويمكن ان نبين معدلات البطالة وأعداد العمال والسكان من 2003 – 2017 من خلال الجدول الاتي:-

جدول (9)

معدل البطالة وإجمالي عدد السكان والقوى العاملة في العراق للمدة(2003-2017)

السنوات	معدل البطالة %	اجمالي القوى العاملة (ألف عامل)	عدد السكان مليون نسمة
2003	%30	4643	24.9
2004	%29	4774	25.6
2005	%19	4905	26.3
2006	-	5036	27.7
2007	%17.5	5167	28.4
2008	%15	5297	29.1
2009	%15.2	6712	29.9
2010	%15.2	9651	30.8
2011	%15.2	105522	31.8
2012	%15.3	10778	32.7
2013	%15.1	10977	33.7
2014	%15	10987	34.8
2015	%15	10995	36.9
2016	%15.1	-	37.2
2017	%14.8	-	-
		معدل نمو مركب6.9%	معدل نمو مركب 3%

المصدر : د. عبد الامير ناصر حسين – د. رحيم كاظم حسن الشرع ، البطالة في العراق الاثار المعالجات (دراسة تحليلية)، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 9 ، العدد 35 ، 2020 ، ص 288 .

نلاحظ من الجدول (9)ان معدل البطالة ارتفع خلال المدة (2003-2004) ارتفاع ملحوظاً بسبب تردي الوضع الأمني وما تعرض له العراق من حروب وتخريب ومرر اقتصاد العراق بأزمات ادت إلى ارتفاع نسبة البطالة، اما سنة 2005 فقد انخفضت البطالة نتيجة زيادة فرص العمل بنسبة 33% وازدادت نسبة المشاركة لليد العاملة، من ثم انخفضت سنة 2007 واستمرت بالانخفاض فقد انخفضت إلى 15 % سنة 2008 ،وبلغ عدد العاملين أو اجمالي القوة العاملة 5297 عامل، واستمرت هذه النسبة على هذا المستوى حتى نهاية المدة وذلك نتيجة إلى تشغيل الشباب في الجيش والمؤسسات الامنية وهذا يؤدي إلى زيادة اعداد العاملين بمعدل نمو مركب بلغ 6.9% ومعدل نمو

السكان بلغ 3 % ن وعندما نقول ان معدل البطالة خلال سنة 2015 بلغ 15 % فهذا يعني ان هنالك عدد من السكان بلا عمل إذ يشكلون 8,9 % تقريبا من اجمالي سكان العراق بدون عمل ويعانون معظم أنواع البطالة وهو عدد كبير يفوق الاعداد الموجودة في قطر والبحرين ، وان هؤلاء السكان الذين يعانون من بطالة سوف يقبلون على فعل الجرائم والسرقة والقتل والتسول وهذا سوف يؤدي إلى انتشار الفساد في البلاد لذلك يجب على الدولة ايجاد حلول مناسبة من خلال استخدم سياسة مالية أو سياسة نقدية مناسبة تعالج هذه المشكلة.

ثانياً :- واقع المشروعات الصغيرة في العراق

ان بداية المشروعات الصغيرة مختلفة في دول العالم من حيث النشأة وطبيعة العمل الذي تقوم به في الدول المتقدمة عن بقية دول العالم، إذ ان بدايتها تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي من خلال التحول في الصناعة من النمط القديم الذي بدأت عليه خلال العمل على تصنيع مستلزمات الانتاج وحاجات العائلة من الادوات البسيطة إلى التصنيع من أجل اشباع حاجات ومتطلبات السوق في ظل التخصص وتقسيم العمل الذي ركز على الاهتمام بتوافر الوقت والجهد من أجل زيادة الانتاج[1].

للمشروعات الصغيرة في العراق دور بالغ الاهمية في الاقتصاد على مستوى المكانة التي تشغلها على مستوى المشروعات الصناعية ككل ، إذ بلغ عدد المشروعات الصغيرة في العراق (11131) مشروعاً صناعياً لعام 2010 إذ تشكل حوالي (98 %) من اجمالي المشروعات الصناعية ، اما نسبة العاملين في القطاع الصناعي في العراق بلغ (36898) عاملا رغم الدعم المحدد والغير فعال لنمو وتطور هذا القطاع المهم سواء من خلال مراقبة جودة الانتاج والقدرة الانتاجية أو دعم قدرة هذه الصناعات على منافسة الصناعات الاجنبية ، وادى اهمال هذه المشروعات إلى انحسار الدور الذي تؤديه في التنمية والتطور واعتمادها على ما هو متاح من المستلزمات الانتاجية المحلية وعمل هذا الشيء على ارتكاز الصناعات الصغيرة على مجالات صناعية ضيقة ومحدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية والطباعة والنشر ، تشغل المشاريع الصغيرة في العراق حيز مهم في المجال الصناعي إذ بلغ عدد هذه المشاريع (11131) مشروعا في عام 2010 اي بنسبة 65 % من أجمالي المشاريع الصغيرة بسبب اهمال وتوقف

(1)مهدي عبد الهادي رشيد ، "مصدر سابق "، ص 64 – 65

هـذه المشـاريع نتيجـة انعـدام وغيـاب النظـرة السياسـية للحكومـات وعـدم الاهتمـام بالقطـاع الصـناعي والـذي يعتبـر اللبنـة الاساسـية لبنـاء الاسـس الماديـة القويـة للاقتصـاد العراقـي لتحرر من التبعية الاقتصادية[1].

ويمكـن ان نوضـح واقـع المشـروعات الصـغيرة فـي العـراق مـن خـلال البيانـات المتـوفرة مـن سـنة (200 -2018) التـي نسـتطيع مـن خلالهـا التعـرف علـى عـدد المشـاريع الصـغيرة وعدد العاملين فيها من خلال الجدول الاتي: -

[1] - ياسمين سعدون حليبي ، "المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق ، مديرية الاحصاء الصناعي"، 2013 ، ص 3 – 4 .

جدول (10)

عدد المشاريع الصغيرة وعدد العاملين المشتغلين فيها للمدة (2000 -2018) في العراق.

السنوات	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة الف	معدل النمو السنوي للمشاريع الصغيرة%	عدد العاملين الف	معد النمو السنوي لأعداد العالمين%
2000	77167	-	164579	-
2001	69090	68990	142724	142624
*2002	-	-	-	-
2003	17929	17829	50207	50107
2004	17599	17499	64338	64238
2005	10088	9988	36379	36279
2006	11620	11520	46494	46394
2007	13406	13306	53679	53579
**2008	-	-	-	-
2009	10289	10189	27780	27680
2010	11131	11031	36898	36798
2011	47281	47181	145385	145285
2012	43669	43569	146210	146110
2013	27694	27594	91959	91859
2014	21809	21709	84272	84172
2015	22480	22380	67157	67057
2016	25966	25866	81920	81820
2017	27856	27756	93644	93544
2018	25747	25647	83375	83274

المصدر: من عمل لباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، المنشآت الصناعية الصغيرة لسنوات مختلفة، بغداد .

(*) لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2002.

(**) لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام 2008.

2008 تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون التالي=سنة المقارنة- سنة الأساس/سنة الأساس×100%

من خلال الجدول (10) نلاحظ ان عدد المشروعات الصغيرة بلغ(77167) في عام 2002 نتيجة التحسن في الوضع الاقتصادي وقدوم الحكومة على تقديم اعفاءات ضريبية للأصحاب هذه المشاريع في عام 2000 ادى ذلك إلى توسع في المشاريع الصغيرة وارتفاع الاعداد ، وحدوث ارتفاع كبير في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في عامي 2000 و 2001 وهذا الارتفاع حدث نتيجة دخول مشاريع بدئت تمارس اعمالها في مجالات الخدمة الصناعية اما في عام 2000 – 2004 فقد حصل انخفاض تدريجي في المشروعات الصغيرة وخاصة عي عام 2003 فقد انخفض إلى 17599 مشروع ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الظروف الصعبة التي مر بهيا الاقتصاد العراقي وما أدت اليه الحرب من تدمير البنى التحتية وعدم استقرار الوضع الامني وتعرض الكثير من المشاريع إلى التخريب ، اما في عام 2005 فقد حصل تغير وتطور ملموس في عدد المشاريع الصغيرة نتيجة الاهتمام المتزايد بهذه المشاريع إذ بلغ عددها (10088) مشروعاً ، اما في عام 2006 – 2007 فقد ازداد عدد هذه المشاريع بصورة ملحوظة فارتفع من (11620 -13406)مشروع ، اما في 2008 لم تصدر المنشآت الصناعية الصغيرة تقرير عن تلك السنة ، اما في 2009 نلاحظ حدوث انخفاض في عدد المشاريع إذ بلغ (10289) وذلك بسبب انتقال عدد من المشاريع الصغيرة إلى حجم اكبر أو توقف البعض الاخر عن العمل وذلك بس صعوبة الحصول على مصادر التمويل الازمة لتجهيز هذه المشاريع أو قلة مردوداتها أو وجود مجالات أخرى للاستثمار ،للمشروعات الصغيرة دور مهم في الاقتصاد العراقي من خلال الحيز الذي تشغله على مستوى المشروعات الصغيرة ككل، إذ بلغ عدد المشروعات الصغيرة (11131) مشروعاً صناعياً في عام 2010 فقد شكل ما نسبته (69%) من اجمالي المشروعات الصغيرة الصناعية ، اما نسبة العاملين تشكل حوالي (16%) من

اجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العراق إذ بلغ عدد العاملين (36898) عاملا في المشروعات الصغيرة، ورغم الدعم المحدود الذي يقدم لهذه المشروعات وغير الفعال لنمو وتطوير هذه المشاريع سواء من خلال تسهيل عملية الحصول على الائتمان أو تقليل العقبات التي تعرقل نجاها أو مراقبة جودة الانتاج أو زيادة القدرة الانتاجية أو تشجيع وزيادة قدرة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الاجنبية ،ان الاهمال الواضح للمشروعات الصغيرة ادى إلى انحسار الدور الذي تلعبه في عملية التنمية ومعالجة الفقر والبطالة والتطور واعتمادها على مستلزمات الانتاج المحلية ادى بها إلى ان تنحصر في مجالات صناعية ضيقة ومحدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية والمعادن اللافلزية، ويغزى سبب تراجع اعداد المشروعات الصغيرة لعام 2010 هو ان القطاع الصناعي ابتلى مشكلات اقتصادية كثيرة كان أبرزها التخلف الصناعي وتهالك البنى التحتية، وهو لا يخلو من المشاكل الاقتصادية المتراكمة عليه بسبب الحروب والسيطرة المركزية للدولة الذي ادى ذلك إلى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي([1]) .

أما بعد زيادة صادرات النفط العراقية وإطلاق المبالغ التي كانت بحوزة الامم المتحدة المبالغ المعلقة وهي النفط مقابل الغذاء والدواء فقد ازداد الدعم المالي لهذه المشروعات وعلى اساس هذا الدعم ازداد عدد المشروعات الصغيرة لعام 2011 إذ بلغ (47281) مشروعاً صناعياً([2]). اما عامي (2012-2013) فقد انخفضت أعداد المشروعات الصغيرة لتبلغ (27694-43669) مشروعاً صناعياً وذلك بسبب صعوبة حصول هذا المشاريع على التمويل اللازم نتيجة امتناع المصارف على تقديم القروض لها بسبب عدم امتلاك المشروعات الصغيرة الضمانات الكافية، وامتناع المشروعات الصغيرة ايضا عن الاقتراض بسبب ارتفاع اسعار الفائدة على القروض والتي يعد هذا من المعوقات الرئيسية لإقبال المشاريع الصغيرة من أجل الحصول على التمويل ، اما المدة من (2014-2017) فقد شهدت هذه المدة زيادة ملحوظة ومهمة في اعداد المشروعات الصغيرة نتيجة توجهه الافراد إلى الاستثمار والعمل في هكذا مشاريع بسبب عدم اهتمام الدولة بالقطاع الخاص واقتصار اهتمامها على القطاع العام، وأيضاً عدم اطلاق التعيينات التي تقلل من اعداد الخريجين العاطلين عن العمل وعدم تقديم

[1])- رائد خضير كاظم الجنابي ، "دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق "، من خلال البريد الالكتروني Email :raedg . kazem@uokfa.edu.iq

[2]) رائد خضير عبيس ، مصدر سابق ، ص 121 .

المساعدة لهم، اما عام 2018 فقد شهد انخفاض لأعداد هذه المشاريع بسبب غياب السياسة الحكومية وتفشي الفساد الاداري والمالي في لموازنة العامة، وكذلك نلاحظ من الجدول (10) ان المدة من (2000 -2004) شهدت انخفاض في عدد العاملين إذ بلغ (50207) عامل عام 2003 ووصل إلى (64338) عام 2004 وان سبب انخفاض اعداد العاملين في المشروعات الصغيرة يرجع إلى التغير الذي مر على الاقتصاد العراقي عام 2003 وهذا بالإضافة إلى المنافسة القوية بين منتجات هذه المشاريع والمنتجات المستوردة ذات الاسعار المنخفضة وهذا ادى إلى توقف الكثير من المشاريع الصغيرة ، ووصل في عام 2005 إلى (36379) ، ثم بدئت اعداد العاملين بالارتفاع شيئاً فشيئاً من 2006 إلى 2007 فقد بلغ اعدادهم (46494-53679) ، ثم انخفضت واستمرت بالانخفاض حتى عام(2010) ([1])، وبحكم العلاقة الطردية بين عدد المشروعات الصغيرة وعدد المشتغلين فقد ازداد عدد المشتغلين في المشروعات الصغيرة نتيجة زيادة صادرات النفط العراقية لعامي (2011- 2012) ([2]) . اما المدة من عام (2013-2018) شهدت هذه المدة تذبذباً بالانخفاض والارتفاع في اعداد المشاريع الصغيرة ويعود السبب في ذلك نتيجة تطور المشاريع الصغيرة إلى مشاريع اكبر التي تتطلب خبرة اكثر التي لا تتوفر لدى المشتغلين في المشاريع الصغيرة فضلاً عن توفير الآلات في المشروعات الكبيرة التي من الممكن ان تنوب عن هؤلاء العمال.

ثالثاً:- مجالات تمويل المشاريع الصغيرة في العراق:-

تمتلك المشروعات الصغيرة الفرصة للعمل في اي مجال سوى الزراعي أو الصناعي أو التجاري، لكن يجب ان تراعي القدرات المتاحة والمحظورات التشريعية والقانونية وكذلك الخطط الاستراتيجية والتنموية من قبل الدولة عن طريق التعريف عن مدى كفاءة هذه المشروعات من عدم كفاءة المشروعات الأخرى، ويمكن توضيح المجالات التي من الممكن ان تعمل بها المشروعات الصغيرة كما يأتي[(3)]:-

1) مجال المشروعات الصناعية

(1) علي فريد عبد الكريم ، "مصدر سابق "، ص
(2) رائد خضير عبيس ، " مصدر سابق :" ص 121.
(3)د. محمد عبد الحميد محمد فرحان، مصدر سابق، ص 24-25.

من الممكن ان تعمل المشروعات الصغيرة في مجال المشروعات الصناعية والحرفية والانتاجية ومثال على ذلك المجال هي صناعة الملابس والاثاث والمنتجات الجلدية والمهن الحرفية وقطع الغيار .

2) **مجال المشروعات التجارية**

من امثلة تلك المشروعات هي السوبر ماركت والمتاجر المتخصصة وملابس وعطور ....إلخ.

3) **المشاريع الزراعية.**

مثل استصلاح الاراضي وتربية الحيوانات وتربية الاسماك وغيرها ....إلخ.

4) **المشروعات الخدمية.**

من امثلتنا في هذا المجال، هي تجهيز العيادات الطبية بالعقاقير والادوية ومحطات البنزين ومراكز الاتصالات ومجالات الصيانة والمراكز الثقافية .

5) **المشروعات العقارية**

كالمقاولات والعقار والاراضي.

رابعاً- الجهات المسؤولة عن المشاريع الصغيرة في الدولة

هنالك جهات مهتمة بالمشروعات الصغيرة وهنالك جهة يقع على عاتقها مسؤولية وضع الاستراتيجية المناسبة والواضحة المعالم التي تقوم بتنمية هذه المشاريع والعمل على توفير مناخ مشجع لنموها وتطويرها ويمكن توضيح اهم الجهات المعنية بهذه القطاع كما يأتي[1]:-

1) جهة تتولى مسؤولية التخطيط المركزي لهذه المشروعات وقد تكون قسم مختص بوزارة تقوم بتحديد المساعدة في العديد من المجالات كمجال التسويق والتمويل من ثم التعهد للجهات المختصة للكل نوع من هذه المساعدات لتتولى مسؤولية تقديمها.

(1) -حنين جلال الدماغ،"دور التمويل في تنميه المشاريع الصغيرة (دراسة تطبيقيه على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض NCOS في قطاع غزة)"،رسالة ماجستير ،فلسطين،جامعة الازهر-غزة،كلية الادارة والاقتصاد للعلوم الادارية ،2010 ، ص (ظ-غ).

2) جهة تكون مسئولة عن تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة اداريا وفنياً من إذ توفير الاستثمارات والتدريب زاد على ذلك توفير المساعدات الفنية والتكنولوجية.
3) جهة تتولى مسؤولية التخصص في التعامل مع هذا الحجم من المشروعات في حالتي النجاح والفشل ويمكن الاستفادة من هذه الجهة في الوزارات.
4) وزارة الشؤون الاجتماعية :- تهتم بالمشروعات الصغيرة من خلال مشروع الأسر المنتجة الذي يقدم الدعم للمشاريع الاسرية متناهية الصغر بالمواد الخام .
5) وزارة الاقتصاد والتجارة والتمويل والصناعة :-والتي تكون مسئولة هذه الوزارة عن وضع اطار من السياسات المشجعة للمشاريع الصغيرة .
6) الوزارة المالية :- تتضمن كافة المشاريع لحصر المشاريع غير الرسمية وتحويلها إلى مشاريع رسمية، وذلك لضمها إلى المجتمع الضريبي والقاعدة الضريبية .
7) شركات التأمين :- للتأمين على صاحب العمل والعاملين والآلات والمعدات الخاصة بالمشروع والمركبات المستخرج لها ترخيص قيادة مهنية.

خامساً:-اهمية تمويل وإدارة المشروعات الصغيرة :-

المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تتطلب وجود التمويل والدعم المالي مما ينعكس ذلك على الاقتصاديات المحلية، ويكون لها دور في رفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، يتطلب ذلك توفير الدعم الحكومي لخلق المناخ الاستثماري في عدة قطاعات اقتصادية (التجارة والصناعة والطاقة والصحة ... إلخ) بالإضافة إلى وجود المشاركة بين القطاع العام والخاص ، للتمويل دور مهم في توفير احتياجات المنشأة الاقتصادية من المال لكي يستغل في المجالات الاستثمارية سواء كان للأفراد أو المؤسسات ،و التمويل هو المحور الأساس الذي يدور حول قرار التمويل الصغير ، ويمتلك القدرة على تحديد الموارد وكيفية تسديد التمويل والضمانات التي يطلبها البنك ، كما ان قبول البنك لتقديم التمويل المطلوب يعتمد على دراسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية التي تواجه ، وتختلف ادواتها وفقا لغرض التمويل فان منع الموارد الانتاجية من الدخول في الدورة الاقتصادية يؤدي إلى قلة الانتاج وقلة العرض وبالاتي يؤدي ذلك إلى ارتفاع الاسعار وتزايد كلفة رأس المال بسبب ندرته والذي بدوره يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج ومن ثم زيادة معدلات البطالة نتيجة شحت الموارد وضعف الطاقة

الانتاجية واختلال ميزان المدفوعات بسبب قلة الصادرات ، ويتم تمويل المشروعات الصغيرة من خلال مصادر تمويل غير حكومية أو غير رسمية ايضاً ، وأصبح تمويل المشروعات الصغيرة من أهم وأقواها الاليات التي تكافح الفقر ومصدر مهم للأرباح في اي مصرف[1].

لقد تراجع دور التمويل للمشروعات الصغيرة بعد عام 2003 نتيجة التوجهات الجديدة للسياسات الاقتصادية والتي تسعى لبناء الية جديدة للسوق والانفتاح على الاقتصاد الخارجي، ولكن ظهر مجال جديد للاهتمام بدور المشروعات الصغيرة منذ عام 2007 من أجل تحريك عجلة الصناعة وإيجاد حل للمشاكل التي تعترض الاقتصاد مثل البطالة والفقر والعمل على تأمين قدر من الحاجات الاساسية للمواطنين ولقد قامت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة بوضع برامج خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة[2].

تبين الدراسات على ان للتمويل مصدران هما الاقتراض والملكية إذ إن التمويل بالمكية يتم من خلال اصدار الاسهم واحتجاز الارباح، اما التمويل المقترض يتم عن طريق الاقتراض قصير الأجل والاقتراض طويل الأجل أو عن طريق اصدار سندات الدين[3].

ان اهمية المشروعات الصغيرة من أهمية تمويل المؤسسات الاقتصادية ،فهي بداية الانتاج وأساس النشاط الاقتصادي وطريقة للخروج من الازمات الاقتصادية، والمشروعات الصغيرة تتمتع بخاصية القدرة العالية على التنمية الاقتصادية وكذلك تطوير وتحديث الصناعة ومعالجة البطالة وخلق فرص عمل وتفعيل دور المرأة في المجتمع وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، بوصفها مصدر رئيساً يتم من خلاله تقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات ،وترتبط هذه المشاريع بعلاقة تبادلية يتم من خلالها تشابك وتكامل بين جميع فروعها وهي تمثل القناة الاساسية في سد استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من قطع غيار وأجزاء ومكونات اساسية تحتاجها هذه المشروعات وكل هذه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(1)محمد معن ديوب – درولي ديك ،" تعثر المشروعات الصغيرة وأثرها على الاداء المصرفي في ظل اعادة الاعمار في سوريا "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجل 40 ، العدد 3 ، 2018 ، ص 170 – 171 .

(2)احمد حسين بتال وآخرون، "مصر سابق "، ص 49.

(3) د. سعدي احمد حميد الموسوي – احمد حسين الموسوي، "مصدر سابق "، ص 5.

ويعكس اهمية التمويل وأهمية اللجوء اليه لتنمية هذه المؤسسات لأنها تحتاج إلى رؤوس اموال كغيرها من المؤسسات الأخرى ،واخذ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في الفترات الاخيرة في معظم الدول النامية وذلك نتيجة الاستجابة للاستراتيجية الموضوعة من خلال تقليص دور الدولة الذي تمارسه بالأنشطة الاقتصادية وتحول من أجل تنمية القطاع الخاص بالإضافة إلى ان هذه المشاريع تلعب دور مهم في توفير فرص العمل ومواجهة المشاكل الاقتصادية كالفقر والقيام برفع المستويات المعيشة للطبقات الفقيرة وإحداث النمو والتنمية ،وبرغم من تنوع وتعدد مصادر التمويل التي تكون متاحة في بعض الدول كما تم ذكرها إلا أن الحصول عليها ليس بالأمر السهل لكونه يرتبط بوضع آليات اقناع الممولين بتقديم القروض البنكية من أجل اقامة المشاريع الصغيرة وتمارس هذه المشروعات دور مهم في التنمية باذ لا يمكن اقامة المشاريع السلعية والخدمية بدون الحصول على التمويل[1].

سادساً: -معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في العراق:-

تواجه المشروعات الصغيرة العديد من المعوقات عندما ترغب في الحصول على التمويل ويمكن أن نوضح هذه المعوقات كما يأتي[2] :-

1) عدم ملائمة معايير وشروط الاقراض المتبعة في المصارف مع طبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها في الحصول لى التمويل بشروط ملائمة.
2) ضعف الهياكل التمويلية للمشاريع الصغيرة مما يؤدي إلى امتناع المصارف عن تمويل هذه المشاريع.
3) لا تتوفر لدى المشاريع الصغيرة الضمانات الكافية الامر الذي ينعكس على قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل أللازم.
4) تعاني هذه المشاريع من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية ولا يحتفظون بأي معلومات تخص المتعاملين مع هذه المشروعات.
5) ارتفاع درجة المخاطرة المصاحب لتمويل غالبية المشروعات الصغيرة نظراً لطبيعة درجة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة

(1) -بديعة مدفوني ،"الرقابة البنكية كأداة لمواجهة المخاطر البنكية في ضل اتفاقية بازال – دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،جامعة العربي بن مهدي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2012-2013 ، ص 38.

(2)د. فوزية عبد القادر رحاب – د. عبد الرزاق الظاهر الفراج ،مصدر سابق ،ص 12 – 13 .

أضف إلى ذلك ضعف المراكز المالية الخاصة بهيا ويشكل هذا عائق امام قيام المصارف بتقديم التمويل لها ويمثل هذا الجانب مشكلة رئيسية.

6) عدم وجود جهات تقوم بتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة وتقوم بالعمل على تنظيم اعمالها وتطويرها.
7) ارتفاع اسعار الفائدة على القروض تعد من المعوقات الاساسية لإقبال هذه المشاريع من أجل الحصول على التمويل.
8) عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفي التقليدية للمشروعات الصغيرة إذ تحتاج هذه المشروعات إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الانشاء والاستثمار.

ويمكن توضيح دور المشاريع الصغيرة في الاتي:-

1- معالجة البطالة:-

هنالك عوامل عديدة ساعدت على زيادة الاهتمام بدور المشاريع الصغيرة بتشجيع النمو بقدر أكبر من الانصاف، وكانت لهذه العوامل دور في الاعتراف بأهمية تمكين جميع الاهالي من زيادة حصولهم على جميع عوامل الانتاج والانتفاع منها من أجل تحسين دخلهم المعاشي والخروج من حلقة الفقر التي تعم طبقات الدخول المحدودة[1].

ونظراً لما تعانيه الدول من بطالة في القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات فان ذلك يجعل من فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفاً خلال مرحلة التنمية الصناعية ، إذ ان القطاع الزراعي أو الصناعي لم يعد يمتلك القدرة على استيعاب العدد الكبير من القوة العاملة البشرية بسبب تزايد اعداد السكان بصورة سريعة جداً وندرة رأس المال العامل الاخر الذي ادى إلى تفاقم مشكلة البطالة، إذ ان المشروعات الصغيرة يمكن ان تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمل المنتجة في مجال الزراعة أو الصناعة أو قطاع الخدمات ، وتبرز اهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية لخلق فرص عمل للعاملين العاطلين يتوقف على معامل رأس المال المستثمر[2].

---

(1)دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر , تقرير الامين العام وتنفيذ عقد الام المتحدة الاول للقضاء على الفقر (1997 – 2006) ، الجمعية العامة الامم المتحدة .

(2)عبد الرزاق خليل ،" دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية "، جامعة الاغواط ، او من خلال البريد الالكتروني . nkm . abel @ gmail . com

لقد تم أنشاء مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، استجابة لواقع الفقراء، سميا ان مؤسسات التمويل الأخرى لم تعمل على تلبية احتياجات الفقراء، ولقد اظهرت المشروعات الصغيرة ان الفقراء صالحون للحصول على التمويل، وان تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن ان يكون مربح وقابل للاستمرار، وتعمل المشروعات الصغير على زيادة قدرة المجتمعات السكانية ذات الدخل المنخفض على الحصول على السلع والخدمات، ونتيجة لذلك يتم الاستفادة من رأس المال المستثمر في مشاريع انتاجية، لذلك فان تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات يؤدي إلى زيادة دخل الاسر وتخفيض معدلات البطالة، وخلق طلب على السلع والخدمات ولا سميا خدمات التعليم والصحة والتغذية، وعلى أساس ذلك تؤدي المشروعات الصغيرة دورها في تقليل حدت الفقر[1].

2-الاقتصاد الوطني :-

ان التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الانتاج وفق المعايير الاقتصادية وكان لانتشار الشركات الصغيرة والعملاقة دور كبير في التطور والنهوض في الاقتصاد، وكافة المجتمعات لا تقوم منشأتها الاقتصادية على اساس اقتصادي فقط، ولا أحد يستطيع ان يتجاهل دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي وأهميتها في المنظور الاقتصادي لجميع الدول بغض النظر إلى درجة تقدمها[2].

ويمكن ان نلخص أهمية المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الكلي في ظل الظروف الاقتصادية السائرة وتفشي الفقر في مجتمعات الدول النامية، يعتبر أنشاء المشروعات الصغيرة من الادوات الناجحة لتوليد الدخل للأشخاص العاملين فيها، وتعدّ المشاريع الصغيرة من أهم الوسائل التي تستخدم في معالجة البطالة من خلال توفير فرص عمل لكافة الاشخاص العاطلين عن العمل وبشروط وكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشاريع الصغيرة والمشاريع الحكومية وتبلغ معدلات البطالة في الدول العربية ما بين (8 % - 30 %) ، والمشروعات الصغير تشغل ما يقارب (70 %) من أجمالي

(1)شريف غياط – سهام بوفلفل ، "إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع ايضاءات على تجارب بعض الدول "، الجزائر ،رسالة ماجستير، جامعة 8 . ماي 1945 – قالمة ، لم تذكر سنة النشر ، ص 8

(2)دليل احصاءات مالية الحكومة 1989 ، صندوق النقد الدولي ،واشنطن الولايات المتحدة ن ص 8 .

القوة العاملة العاطلة عن العمل التي لا يتوفر لها فرصة عمل، وأيضا تمتاز المشاريع الصغيرة بقدرتها على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير إذا كانت لديها قدرة تنافسية، وكذلك انتاج تلك السلع والخدمات التي يمكن أن تحلّ محل السلع والخدمات المستوردة، وبالاتي يؤدي ذلك إلى زيادة الاحتفاظ بالعملات الاجنبية الصعبة وتسهم ايضاً في رفع وزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض حدة التضخم التي تصيب الاقتصاد الكلي ومن خلال توظيف الاموال المعطلة[1].

3-الأهمية الاقتصادية :-

تعرض الاقتصاد إلى أزمات متعددة، أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي جعله لا يمتلك القدرة على مواجهة الازمات والتحديات التي يضمها الاقتصاد الخارجي ، وما زال الاقتصاد العراقي يمر بمراحل نمو اقل من المستوى المطلوب لمواجهة المشكلات التي تعترضه ومنها مشكلة البطالة والفقر ، بالإضافة إلى ضعف قدرته على مواجهة عملية اعمار القطاعات الانتاجية الرئيسة الخاصة به والقيام باستغلال الموارد الاقتصادية واستعادة الطاقة الانتاجية وكذلك لا يمتلك القدرة على بناء اي مشروع يمتلك مستوى تكنولوجياً عالياً ، وتبقى الحاجة إلى هذه الانشطة والمشاريع المكثفة للعمل الذي يؤدي دوراً بالغاً في توفير فرص عمل جيدة وكذلك تقلل من البطالة[2].

ان غياب الاحصائيات الدقيقة ودراسات التقسيم والمسموحات الاحصائية المتعلقة بالمردود الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في العراق ، ويبين الواقع الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في العراق على إنها تمثل 99% من المشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتقوم بالمساهمة في توفير معظم فرص العمل التي يقوم بتوفيرها القطاع الخاص ، وان السمة المميزة والمهمة للمشروعات الصغيرة وخاصة في معظم الدول النامية ومنها العراق ، وتعمل هذه المشاريع في انشطة تقليدية تسهم في انخفاض الانتاجية وصغر حجم الاسواق المحلية ، كما يجب التوضيح على ان معظم المشروعات الصغيرة في العراق متدنية المستوى من إذ الكفاءة وهي تسعى في

(1)د. سعيد علي محمد – د. عبد الرحمن عبيد جمعه ، "مصدر سابق "، ص 76 .
(2)علي فريد عبد الكريم ، "مصدر سابق "، ص 71 .

الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي إلى الثبات والبقاء على الرغم أن بعضها يمتلك القدرة على الاستمرار في المدى الطويل[1].

تعتبر المشاريع الصغيرة هي المحرك الرئيس لعجلة النمو الاقتصادي لأنها تقوم بتنظيم سير النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنباً إلى جنب والعمل على تحقيق المساواة والمشاركة، وكذلك تقوم المشروعات الصغيرة بتهيئة فرص تكوين قاعدة لتكوين الموارد البشرية التي تتمتع بخبرات ممتازة ومهارات عالية المستوى، كذلك فان المشروعات الصغيرة تعد وسيله لاستثمار الموارد الاولية المحلية وكذلك تنمية وحماية الصناعات التقليدية ومصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من احتياجاتها[2] .

وللمشروعات الصغيرة دور كبير ومهم في اطار خدمه الفرد والمجتمع على المستوى المحلي والعالمي فضلا عن مساهمتها في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية بالأخص العراق ،إذ أصبحت المشروعات الصغيرة محل اهتمام معظم الدول وذلك بسبب ما تمتلكه تلك المشاريع من ارتباط بالكثير من القضايا المتمثلة في تحقيق عمليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأيضا تحقيق التكامل بينها وبين المشاريع الكبيرة وتنويع هيكل الانتاج ،وهي اداة فعاله لمكافحه الفقر والبطالة من خلال الدور لتي تعمل فيه للوصول للمستثمرين الصغار من القوه العاملة ،ولقد اكدت الدراسات في دول العالم ومنها العراق على اهمية هذه المشاريع وما تمتلك من قدرة على التكيف في المناطق الناشئة التي يمكنها التقليل من البطالة والفقر والهجرة من الريف إلى المدن عن طريق تثبيت السكان في مناطقهم الاصلية[3] .

(1)د. ابراهيم موسى الورد – د. رؤيا عبد الرحيم ، "استراتيجية مقترحة للتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد الثاني عشر ، 2006 ، ص 5 – 7 .

(2)محمد عبد الهادي رشيد ، "مصدر سابق "،ص 7-3

(3)د. إبراهيم موسى الورد وآخرون ،" مصدر سابق "، ص 6-7

سابعاً:- الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة ودورها في معالجة البطالة في العراق:-

أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطيع المشروعات الكبيرة التغلب عليها الى توجه الحكومة الى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة اعترافاً منها بدور هذه المشروعات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد اظهرت التطبيقات العلمية للمشروعات الصغيرة ان الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأسباب عديدة نختصر منها[1] :-

1) انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في العديد من الدول.
2) صغر الفن الانتاجي والخبرات المتخصصة فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لإقامة مشروعات كبيرة على أسس اقتصادية وفنية متقدمة.
3) ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للإفراد والناجمة عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي مما يعني ذلك عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للمشروعات الكبيرة.
4) المساهمة في الحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير فرص العمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذ ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة وبالتالي العمل على تخفيف العبء على ميزانية الدولة.
5) المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات الفنية والتقنية والإدارية وغيرها .
6) المساهمة في زيادة الادخار والاستثمار وذلك من خلال تعبئة رؤوس الاموال الخاصة بالإفراد والجمعيات الغير حكومية والتي كان من الممكنان توجه الى الاستهلاك وبالتالي تؤدي الى ارتفاع الاسعار.

وتتميز المشاريع الصغيرة في العراق بالقدرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والصناعية والمدن والتجمعات العمرانية الجديدة والذي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية وتساعد على زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبياً لان إنشائها يتم خلال فترة زمنية اقل مقارنة بالمشروعات الكبيرة فهي تقوم بدور فعال في

---

[1] كنجو عبود كنجو " استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب) " عمان – الاردن المؤتمر العالمي الخامس جامعة حلب كلية الادارة والاقتصاد 2007 ص 6 -7 .

دعم التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة لان هذه المشاريع تمتاز بالقدرة على امتصاص جزء كبير من الطاقة في المجتمع وذلك لأنها لا تتطلب مهارات تعليمية عالية مثل باقي المشاريع وكذلك تعمل على دعم الصادرات حيث تعمل هذه المشاريع على انتاج العديد من السلع للمجتمع حتى يمكن تصدير بعضها الى الخارج وأيضا تعمل على انتاج السلع التي من الممكن ان تحتاجها المشاريع الكبيرة وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة ولها دور فعال في تنمية المبدعين والرياديين حيث تساعد على تطوير قطاع التكنولوجيا حيث انه من خلال هذه المشاريع ظهرت العديد من الاختراعات وذلك لوجود بيئة تساعد على ذلك الامر الذي تفتقده المشروعات الكبيرة وتحقق الترابط بين الاعمال التجارية لان المشاريع الصغيرة لا تستطيع العمل بمعزل عن المشاريع الاخرى لان هذه المشاريع من الممكن ان تشتري منها ما يلزمها من مواد أولية لإنتاج السلع وتوفير الخدمات كذلك فان الكثير من الاعمال الكبيرة تعتمد على المشاريع الصغيرة لتوفير ما يلزمها وأيضاً ثبتت المشاريع الصغيرة فعاليتها في الاستغلال الامثل لرأس المال اذا ما قورنت بالمشاريع الكبيرة مما يؤدي الى زيادة معدل العائد على الاستثمار ومعدل الارباح التي يمكن ان تحققها المشاريع[1].

[1] ميسون محمد القواسمة "واقع حضانات الاعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية" رسالة ماجستير جامعة الخليل كلية الدراسات العليا والبحث العلمي 2010 ص 21 – 23 .

الاستنتاجات

و

التوصيات

أولا: الاستنتاجات: -

تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية: -

1) هنالك تباين في احجام المشروعات الصغيرة بسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيفها، ما بين التركيز على اعداد العاملين وراس المال المستثمر ومعيار حجم المبيعات.
2) اتضح دور المصارف في تمويل وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة خاصة المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس صناديق لتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، او انشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل لمشروعات الصغيرة.
3) بالرغم من الدور الذي تقوم به المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق، إلا إنها مازالت محدودة نظراً لتركيز معظم المصارف في مناطق محدودة من جهة وهنالك فئات كثيرة من الشعب العراقي لا تتعامل مع المصارف الخاصة التي تتعامل بالفوائد بسبب المذهب الديني من جهة أخرى.
4) تشجيع القطاع الخاص على تمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم اعفاءات ضريبية وتسهيلات استثمارية، بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار المشاريع الصغيرة التي تمولها شركة القطاع الخاص من الضمانات المطلوبة لحصول هذه الشركة على قروض بنكية.
5) هنالك تراجع كبير في اعداد المشاريع الصغيرة في العراق، بسبب الاوضاع والظروف الصعبة التي مر بها العراق وهنالك مشاكل جديدة تجاه المشاريع الصغيرة التي استمرت على العمل لمحدودية الدعم لها، اضافة لتأثرها ببعض السياسات مثل سياسة الباب المفتوح التي أثرت تأثير كبير على المشاريع الصغيرة.
6) توصل البحث إلى الاهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة ، ولقد اثبتت الدراسات ان المشاريع الصغيرة ساهمت في صنع اقتصاديات دول كبرى، وحلت مشكلات الكثير من المجتمعات ، وساهمت في تنمية بلدان أخرى ،اما في العراق توصلت الابحاث إلى ان المشروعات الصغيرة لها دور كبير في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتحسين المستوى المعاشي للأفراد كما

أسـهمت فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وأسـهمت فـي تقليـل معـدلات البطالـة والفقـر، وسـعت لتجهيـز المشـروعات الكبيـرة بـالمواد الاوليـة الضـرورية وكلل هذا يعتبر دور ايجابي على الاقتصاد وتحسين وضعه وانتعاشه.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة لابد من الاشارة إلى بعض التوصيات التي قد تسهم في معالجة بعض العقبات التي تقف في طريق نمو وتطور المشاريع الصغيرة وكما يأتي: -

1) زيـادة الـدعم والتمويـل والجهـات الممولـة للمشـروعات الصـغيرة مـن المصـارف مـن خـلال تقـديم الاعانـات والتسـهيلات والاستشـارات اللازمـة للمشـروعات الصغيرة عند حدوث ازمات وخسائر مالية.
2) العمـل علـى تـوفير بنيـة تحتيـة بجميـع جوانبهـا مـن شـبكات كهربـاء جيـدة وطـرق وكل ما يلزم من ادوات ومعدات لتسهيل عمل هذه المشاريع وتطويرها.
3) العمـل علـى تشـجيع البنـوك والمصـارف علـى تقـديم تسـهيلات ماليـة وإداريـة للمشـروعات الصـغيرة مـن خـلال تقليـل سـعر الفائـدة وإعطـاءهم محفـزات تشـجعهم على الاستثمار.
4) تشجيع أنشاء مشروعات صغيرة بطرق التمويل الإسلامي المختلفة.
5) وضـع بـرامج تدريبيـة للقـائمين والعـاملين علـى المشـروعات الصـغيرة، ورفـع مهاراتها المختلفة في المجالات الادارية والتسويقية.

المصادر

المعتمدة

المصادر العربية

أولا: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. أحمد، مروة– نسيم، برهم،" الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة "، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، الطبعة الثالثة، 2014.
2. أحمد، عبد الوهاب يوسف "التمويل وإدارة المؤسسات المالية "، عمان – الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.
3. الحاج، طارق، " مبادئ التمويل "، عمان، دار الصفاء للنشر، الطبعة الاولى، 2010.
4. الحسناوي، سالم صلاح راهي، "الاستثمار والتمويل في الاسواق المالية "، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، عمان – الاردن، الطبعة الاولى، 2017.
5. الحسيني، فلاح حسن ا، "أدارة المشروعات الصغيرة "، دار الشروق للنشر للتوزيع، عمان، 2006.
6. الحناوي، حمدي،" تنظيم المشروعات الصغيرة "، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب ،2010.
7. حنفي، عبد الغفار، " اساسيات التمويل ولادارة المالية"، الاسكندرية، الدار الجامعة، 2007.
8. عامر، طارق عبد الرؤوف، اليات وإبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، مكتبة طريق العلم، دار البارودي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الثانية، 2015.
9. عبد السلام، عبد الغفور – الطبي، رياض-شهادة، حازم– الجيوسي محمد، ادارة المشروعات الصغيرة ، (عمان-الاردن)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،2001.
10. عبد السميع، أسامة السيد، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الاسلامية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، 2008.
11. عبد الله، خالد أمين عبد الله – الطراد، اسماعيل ابراهيم،" ادارة المصرفية -المحلية والدولية"، الاردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،2011.
12. يوسف، عدنان– عبيس، رائد خضير، دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دور الايام، الطبعة الاولى، 2010.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. ال منشد، وحيدة صبر– الصفار، عدنان عودة صالح، "فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانية الاستثمار مع اشارة خاصة للعراق "، مجلة ونانسير، العدد السابع، لم تذكر سنة النشر.
2. ال منشد، وحيده جبر – مهدي، رسول عيسى،" التمويل الصغير في ظل تشديد قطاع المصرفي العراقي – تأثيرات ومحددات النمو "، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد مئة وستة عشر، 2018.
3. الغالبي، كريم سالم حسين– العسكري، عدنان ريسان حسين، "البطالة في محافظة ذي قار – الواقع وفرص التشغيل "، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الأدارية والاقتصادية، المجلد(17)، العدد(4)، 2014، ص 59.
4. العزأوي، كريم عبيس، "واقع الاقتصاد العراقي الخاص العراقي وسبل النهوض بيه "، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، لم تذكر سنة الشر.
5. إبراهيم، أرشد فؤاد مجيد – فاضل، سمر موسى،" دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل – حالة تمويل المشروعات الصغيرة "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس، 2015.
6. أحلام معيوف يونس، يسرى حازم جاسم، انوار سعيد ابراهيم،"دور المنشآت الصناعية الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)"، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد 11 2014،
7. احمد، بشير علوان،" دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمات الاقتصاد "، جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي لدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السابع، العدد 19، 2012.
8. الادريسي، أمين محمد سعيد ا – محمد، بختيار صابر– عبد الله، فرست محمد، دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لأنشاء مشروع أعادة تدوير النفايات الورق والكارتون في مدينة أربيل، جامعة صلاح الدين، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 15، 2016.
9. اسماعيل، هجو عثمان – عثمان، صبحي بكر "تحليل دور المشاريع الصغيرة في تنويع مصادر الدخل الفردي وخلق فرص العمل في اقليم كردستان ألعراق "، مجلة البولي

تكنيك جورال، جامعة البولي تكنيك، المعهد الفني شقاوة ، المجلد(8)،العدد(1) ، لم تذكر سنة النشر.

10. البدران، عبد الخالق ياسين– ناجح، عادل حاتم، "علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة (دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجل في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2004 -2011 "، جامعة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السابع والثلاثين، 2014.

11. البديري، نعيم حسين كزار، "مشكلة البطالة الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي نموذجا) "، جامعة بابل، مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، كلية الآداب، المجلد 23 العدد 2، 2015.

12. البر واري، أنمار أمين حاجي– الفوكاحي، نزار رافع محمد، دراسة الجدوى المالية لإعادة تأهيل معمل سمنت بأدوش، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 113، 2013.

13. البطاط، كاظم احمد– الشمري، كمال كاظم، "موقع الصناعات الصغيرة في ظل التكيف الهيكلي "، جامعة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2012.

14. بلال، ابراهيم عبد الرسول محمد– سعد الله، حوراء عبد الله بلال – السليك، أمنة عبد القادر سعد الله،" التمويل الاصغر وأثرة على المستوى المعيشي (دراسة حالة بعض مدن ولاية غرب كرد خان – السودان خلال المدة من 2009 – 2017) "، السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الاول، العدد السابع، 2017.

15. تاج الدين، ميادة صلاح الدين– علي، عدي سالم، "اعادة اعمار البنى التحتية في محافظة نينوى (دراسة تحليلية في الكلف ومصادر التمويل) "، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 122، المجلد 38، 2019.

16. تويج رعد حمود عبد الحسين، حاضنات الاعمال بين التمويل الحكومي والايجاري والحدّ من بطالة الخريجين في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد4، 2015

17. جاسم، محمد عبد صالح سلمان، "أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003 "، جامعة النهرين، مجلة كلية التراث الجامعة، كلية اقتصاديات الاعمال، العدد الثامن عشر، لم تذكر سنة النشر.

18.جبر، شذى عبد الحسين، حسن، انوار مصطفى، "دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق) "، جامعة بغداد، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (11)، العدد (2)، 2019.
19.الجبوري، مهدي سهر – حسين، خضير عباس، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 01980 – 2011)، جامعة كربلاء، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد السابع، لم تذكر سنة النشر.
20.الجنابي، عبير ضدان، "الاثار الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الخريجين في العراق دراسة تطبيقية على مدينة الصدر في محافظة بغداد "، الجامعة المستنصرية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية الاساسية، العدد 18.
21.الجنابي، نبيل مهدي -مهدي، عيسى محمد، "البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي (دراسة واقعية 1990 – 2010)"، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 2 2014.
22.الحدّيثي، سيف الدين محمد، "الاستثمارات الاجنبية وواقع الاقتصاد العراقي وأفاقه المستقبلية "، كلية دجلة الجامعة، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثالث عشر، لم تذكر سنة النشر.
23.حسان، ظافر طاهر،" تحديات الاتحاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي، مشكلة البطالة وإمكانية حلها "، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والخمسون، لو تذكر سنة النشر.
24.الحسناوي، انتصار ابراهيم، "البطالة – أنواعها – بطالة الخريجين نموذجا"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة النهرين، المجلد 27، العدد 4، 2016.
25.حسين، احمد –الراوي، محمد مزعل – علي، وسام حسين، "دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق "، جامعه الانبار، كليه الادارة والاقتصاد، مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 7 , 2011.
26.حسين، حسين وليد – محمود، علي شاكر– حافظ، عبد الناصر علك،" أثر التمويل الطويل الأجل في صافي الربح (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية) "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، 2012.
27.حسين، عيادة سعيد، البطالة في العراق. أسبابها وسبل معالجتها، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 8، 2012.

28.الدين، نجم، "التأجير التمويلي في المعاملات المالية المعاصرة وتطبيقاتها "، مجلة GURNAI SYARI AK، المجلد 111، العدد 1، لم تذكر سنة النشر.
29.الراوي، احمد عمر، "البطالة في العراق الواقع والتحديات أو المعالجة "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 26، 2010.
30.رحاب، فوزي عبد القادر – القراح، عبد الرزاق الطاهر، "دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة ولمتوسطة في ليبيا "، ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن، 2019.
31.رحاب، فوزية عبد القادر – الفراج، عبد الرزاق الظاهر،" دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لبيا "، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن، 2019 أو من خلال www.stc-rs-com-IV
32.رسن، عبد الكاظم عاجل،" المصارف التجارية ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة، بحث لنيل درجة البكالوريوس "، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2018.
33.رشيد، ثائر محمود – رشيد، ايناس محمد،" استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع أشاره خاصة إلى تجربة العراق "، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 10، المجلد 5، 2013.
34.رمو، وحيد محمود، "تفعيل دور مهنة المحاسبة في أعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية"، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الرافدين، المجلد 35، ال عدد113، 2013.
35.الزبيدي، حسن لطيف، "المشهد الاقتصادي العراقي – المعطيات والخيارات "، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 3، 2005.
36.ساجت، مهدي صادق،" تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية "، مجلة جامعة ذي قار، العدد 2، 2013.
37.السأوي، عبد الماجد عبد– علي، قاسم الفكي، "دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغيرة لمعالجة الفقر المجتمعي "، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2015.
38.سعد صالح عيسى، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة خلال المدة (2009-2010) مع الاشارة إلى واقع البطالة في محافظة صلاح الدين، جامعة

تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجل د9، العدد 29، 2013

39.شرفاني، نسرين مصطفى،" تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان "، جامعة دهوك التقنية، مجلة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (1)، العدد (37)، 2007.

40.الشريحي، حسين رحيم، " المشروعات الصغيرة "، مجلة التجارة العراقية، العدد 16، لم تذكر سنة النشر.

41.الصبيحي، على نبع صايل، "تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة "، الفلوجة، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني، 2008.

42.العاني، ثائر محمود – الناجح، احمد كامل، "التنافسية الجديدة وإعادة هيكل سوق العمل العراقية "، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثاني والثمانون، 2010.

43.عبد الحليم، صفوان قصي، " تكيف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة "، ندوة علمية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2017.

44.عبد محمد، سعد،" معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العالمي الخاص، 2018 عضو هيئة تدريس، " واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012 في العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون، 2011.

45.عمر، محمد عبد الحليم،" التأجير التمويلي من منظور اسلامي "، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية السابعة، الجزائر، جامعة الازهر 1998.

46.عواد – كريم، جاسم سعد،" اتجاهات تعديل هيل القطاعات الاقتصادية في العراق "، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014.

47.عواد، موسى خاف – شعيب، سندس جاسم، "الدور الاقتصادي لبرنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 14، العدد 4، 2012.

48.عيسى، هيثم أحمد، سليمان، غفار أحمد "صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة (دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير

في سورية "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (5)، 2018.
49. الفيصل، ريسان سمر– الاشقر، فراس – معلا، سليمان، "دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا "، سوريا، مجلة جامعة محاه، المجلد الاول، العدد الخامس، 2018.
50. القريشي، فتحية مزهر عبد الرضا، "التمويل الذاتي بالأرباح المحتجزة والربحية في الشركات (دراسة طبيعية في سوق دبي ابو ظبي للأوراق المالية) "، جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (2)، العدد (2)، 2012.
51. كنجو، كنجو عبود،" استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب) "، المؤتمر العلمي الخامس، عمان – الاردن، جامعة حلب، كلية الادارة والاقتصاد، 2007.
52. محسن، اكتفاء رحيم– الياسري، احسان شمران،" أثر التدفق الداخلي في تحسين أداء البنك المركزي العراقي "، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الرابع عشر، العدد 46، 2019.
53. محمد، علي كريم، "إثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق (دراسة حالة المصرف العقاري في محافظة المثنى لعام 2002 - 2016 "، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (8)، العدد (3)، 2018.
54. المختار، جمال عبد الله مخلف، "دور الابعاد الريادية لحاضنات الاعمال في مواجهة معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق دراسة استطلاعية لا راء عينة من اصحاب المشاريع الصغيرة في محافظة نينو "، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد السابع والثلاثون، 2014.
55. مزبان، طه جزاع، جاسم، مازن كامل، "بطالة الخريجين في العراق المشكلة والحلول المقترحة "، جامعة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 35، 2012.
56. معن، ديوب، محمد– ديك، درولي،" تعثر المشروعات الصغيرة وأثرها على الاداء المصرفي في ظل اعادة الاعمار في سوريا "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجل 40، العدد 3، 2018.

57.الموسوي دي احمد حميد– احمد حسين احمد الموسوي، "التمويل بالودائع وتأثيره في تعزيز السيولة المصرفية "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثامن، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.

58.ناصح ،عادلة حاتم ، البدران ،عبد الخالق ياسين ، "علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة (دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق الاوراق المالية للمدة من 2004 – 2011) "، جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد العاشر ، العدد السابع والثلاثون ، 2014 ابتهال اسماعيل يعقوب – خوله حسين حمدان ، تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لرأس المال الجريء في البيئة العراقية ، مجلة بحوث ودراسات في المالية الاسلامية ، المجلد 1 ، العدد 2 ، لم تذكر سنة النشر.

59.ناصر، محمد ناصر إسماعيل– عبد العزيز، عدنان زيدان– عطية، عدوية ناجي، "واقع التشغيل والبطالة في العراق للمدة (1997 – 2004)"، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرين، العدد 6، 2008.

60.نبيلة، ساسان، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "، جامعة غاية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 6، العدد 2، 2015.

61.النور، لانا احمد، "دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الاردن "، مجلة الاندلس، العدد 6، 2015.

62.هرمز، نور الدين – د. ثناء أبا زيد – الصافتلي، نور، "البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 5، 2008.

63.الوحيلي، حيدر علي جبر، "مشكلة البطالة في البصرة للمدة (2003 – 2012) نتائجها وسبل حلها "، مجلة أدأب البصرة، العدد 77، 2016.

64.الوحيلي، سعد علي– مثنى زاحم فيصل،" مبررات احتضان المشاريع الصغيرة -دراسة استطلاعية "، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 19، العدد 74.

65.الورد، ابراهيم موسى – عبد الرحيم، رؤيا، "استراتيجية مقترحة للتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد الثاني عثر، 2006.

66.يحيى، إدريس، "آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العراقي "، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العراقية بالتعأون مع مركز الدراسات الوحدة العربية، العددان 55 – 56، 2011.
67.يعقوب، ابتهاج إسماعيل– حمدان، خوله حسين،" تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجري في البيئة العراقية "، الجامعة المستنصرية، مجلة بحوث ودراسات في المالية الاسلامية، المجلد(1)، العدد(2) ،2017.
68.يغر، رقية بوص– المراية، مولود،"واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، الجزائر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، المجلد 23، العدد 2، لم تذكر سنة النشر.

رابعاً: التقارير والمنشورات

1) التقرير النهائي لمجلس أدارة المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية IOSCO، الامارات العربية المتحدة، 2015.
2) التمويلية، جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، لم تذكر سنة النشر.
3) توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية (مخطط أدارة السياسة النقدية.
4) دليل احصاءات مالية الحكومة 1989، صندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة.
5) دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، تقرير الامين العام وتنفيذ عقد الامم المتحدة الاول للقضاء على الفقر (1997 – 2006)، الجمعية العامة الامم المتحدة.
6) رفعت، عصام،" المشروعات الصغيرة حول تحديد واضح لمفهومها "، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006.
7) سلمان، هيثم عبد الله،" الاصلاحات الاقتصادية في ظل اسعار النفط العالمية "، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2015.
8) عبد اللطيف، اسار فخري،" المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المفهوم – المعوقات -.... المعالجات) "، البنك المركزي العراقي، 2018.
9) العوض، صلاح حسن،" أدارة التمويل الاصغر، بنك السودان المركزي "، 2008، ص 3.
10) فاضل، علي عباس، "أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق "، وزارة المالية قسم العلاقات الاقتصادية في الدولة، 2010.

11) فرج، سكنه جهرية، "أسباب ومصادر البطالة في البصرة (2003 – 2004) "، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة الخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، لم تذكر سنة النشر.
12) كاظم، علياء،" الائتمان المصرفي "، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقي، قسم التقنيات المالية والمصرفية، لم تذكر سنة النشر.
13) محروق، ماهر حسن – مقابلة، ايهاب،" المشروعات الصغيرة والمتوسطة – أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشأة الصغيرة "، الاردن، 2006 أو من خلال الموقع الالكتروني www.abbfs.org.
14) مكطوف، عبد الرحيم،" سوق العمل في العراق بين البطالة والتشغيل (دراسة تحليأتية)"، وزارة التربية، لم تذكر سنة النشر.
15) الوزارة المالية، "تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة "، 2004.
16) وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة، دائرة الموازنة، للسنوات (2018- 2003)
17) ياسمين سعدون حليبي، "المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق ، مديرية الاحصاء الصناعي "، 2013.
18) ياسين سيعدون أقدم،"المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق "، مديرة الاحصاء الصناعي، 2012.

خامساً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أحمد، حمزة، "دور القرض المصغر تمويل المؤسسات الصغيرة (دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر) "، رسالة ماجستير، الجمهورية في الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة محمد خضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية والتيسير، 2005 – 2006.
2. أحمد، رقية أنور،" المشروعات الصغيرة وأثرها في المنظور الاسلامي "، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم الاسلامية، لم تذكر سنة النشر.
3. احمد، مالك عبد الحسين، البطالة في العراق – الأسباب والنتائج المعالجات، الكلية التقنية الادارية، البصرة، لم تذكر سنة النشر.
4. أدريس، ين بخمه،" دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي 2009-2011) "، رسالة

ماجستير، جامعة قاصدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، 2015-2016.

5. الصانع، محمد جبار، ابو حمد رضا صاحب،" دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية "، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد،2008.
6. الصفار، عدنان عودة صالح،" فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار فيها مع اشارة خاصة لعراق "، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
7. الانباري، عمر خلف فزع محمد، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع أشاره إلى تجربة العراق "، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.
8. البارودي، شيرين بدري توفيق،" دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.
9. البر غشي، ونيس محمد احمد،" معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها "، رسالة ماجستير، ليبيا، جامعة بنغازي، كلية الادارة والاقتصاد 2014.
10. بن قطاف، احمد– علاوي، عبد الله اللقاح،" رأس المال المخاطر الاسلامي مدخل استراتيجي في تمويل المؤسسات الصغيرة مع الاشارة إلى حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لم تذكر سنة النشر.
11. بن منصور، موسى – شاوس، توفيق براهم،" التمويل الاصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية في أطر المالية الاسلامية "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لم تذكر سنة النشر.
12. بو جمعة، كوسة، "سياسات التشغيل في الجزائر (عقود ما قبل التشغيل أجراء مؤقت للحد من البطالة) "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة محمد حيدر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التيسير .2006.
13. بو زيد، أيمان، "التمويل الاصغر كاستراتيجية لمجابهة الفقر (دراسة حالة الجزائر 2012) "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العربي

بن مهدي – ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012 – 2013.

14. بواليد، بعلوج، "التمويل التأجيري كأحدي صيغ التمويل الاسلامي "، الجزائر، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2003.

15. بوشوشة، محمد، "تأثير السياسة التمويلية على أمثليه الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادي الجزائرية "، اطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، 2016 – 2017.

16. الجبوري، زياد خلف خليل،" تحليل وقياس العلاقة بين القطاع الخاص ومصدر أثرها في تحقيق النمو، الامارات حالة دراسية للمدة 1990 – 2007 "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2010.

17. الجميلي، وعد حسين ثلاث،" مقترح تنظيم مالي محاسبي للمصارف التجارية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، 2006.

18. حدة، رايس،" دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق الحكومة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التيسير، لم تذكر سنة النشر.

19. حسن، بركاتي -عبد القادر، مالك، "دور القروض البنكية في تمويل مشاريع التنمية المحلية (دراسة حالة الوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب لولاية درار (2011-2015) "، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، 2016 – 2017.

20. الحسيني، بالكيف اسماعيل سعدون،" مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة (دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة أكلي محند أو الحاج – البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، 2015

21. حسيني، نسيبة، "رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة العربي بن مهدي – ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، 2012 – 2013.

22. حكيم، يورنان، "دور القروض الاستثمارية في أنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال سنة 2012 – 2013) "، رسالة

ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة أكلي محمد الحاج، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018 – 2019.
23. الحلو، عقيل حميد جابر، "الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والعمالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)"، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2008.
24. حمزة، الشيخ التهامي – بدر الدين، علي قاسم– فاتح، يوسفي، "انشاء التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، المركز الجامعي يحي فارس بالمدينة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007 – 2008.
25. حميد، سندس موسى ،"البنك المركزي ودورة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة إلى العراق "، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد،2009.
26. حورية، قمانة – زفان، أمان،" اهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في دعم استقرار الجهاز ألمصرفي "، الجمهورية الجزائرية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، 2007-2008.
27. خوصة، أمنه، "النظام القانوني للمؤسسات المالية في الجزائر "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، جامعة العربي بن المهدي ام البواقي، كلية الحقوق العلوم السياسية ،2015.
28. دلول، احمد فايق، "دور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني في غزة "، فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، 2009.
29. الدماغ، حنين جلال ،"دور التمويل في تنميه المشاريع الصغيرة (دراسة تطبيقيه على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض NCOS في قطاع غزة)"، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة الازهر-غزة، كلية الادارة والاقتصاد للعلوم الادارية ،2010.
30. ذبيح، رزيقة،" البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية والإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الدراسات التطبيقية في فرع العلاقات الاقتصادية الدولية "، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رسالة ماجستير، جامعة التكوين المتواصل، 2005.
31. رشيد، محمد عبد الهادي،" دور حاضنات الاعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة (تجارب لبعض الدول مختارة مع أشاره خاصة للعراق) "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.

32.ركيبي، فوزية، "الوظيفة المالية ووسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011 – 2012.
33.رهيبة، نوال، "سياسة التمويل ودورها في التأثير المردود الرياضي لرياضي النخبة حالة الاتحادية الجزائرية لكرة السلة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الجزائر، معهد التربية البدينة والرياضية، 2007 -2008.
34.الساعدي، هيفاء مزهر،" مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية "، جامعة بغداد، كلية القانون، لم تذكر سنة النشر.
35.سالم، رقية، "القرض الايجاري ودوره التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، 2015 -2016.
36.سامية، عبديث،" شركات رأس المال المخاطر ودورها في خلق تمويل المشاريع الناشئة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجامعة القسطنطينية، كلية الحقوق، 2013-2014، ص 9.
37.سعاد، حاوي عربية، "دور القرض في تفعيل الاستثمارات (دراسة تطبيقية في بنك القرض الشعبي الجزائري cap) "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، جامعة ابي بكر، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير العلوم التجارية، 2013-2014.
38.سعدون، رائد احمد– الوائلي، سمير فخري نعمة، "انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 "، كلية دهوك الجامعة، لم تذكر سنة النشر.
39.سعيد، عفراء هادي،" البنك المركزي والاقتراض الحكومي "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2004.
40.سلاطيني، خالد،" دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة شركة so finance"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خضي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، 2015 – 2016.
41.سلطاني، فاطمة، "دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة شركات التأمين "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، 2016 – 2017.

42.سليماني، كميله، "دور البنوك التجارية الجزائرية كدعم في تأسيس المشروعات الخاصة (دراسة حالة البنوك العمومية – وكالة قالمة نموذجاً) "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017 – 2018.

43.سمارة، صابرين -مراعية، براءة– قدومي، اشواق– خرشي، سارة، "اشكالية تمويل المشاريع الصغيرة في فلسطين "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة النجاح الوطنية، 2016 – 2017.

44.السوداني، اسيل حسين كاظم عامر، دور الزكاة في التحدي لظاهرتي الفقر والبطالة في العراق (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.

45.السيلاوي، حازم – محمد، ابراهيم كرم،" المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي "، الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي ،2005.

46.شاهين سامح– ميمي، رامي– يوسف، عبد الحميد – ابراهيم، اسامة، "دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس "، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2016 – 2017.

47.الشمري، كمال كاظم جواد،" دور حاضنات الاعمال في تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2007.

48.الطائي، سوزان علي مرزة، "القطاع الخاص ودوره في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع أشاره خاصة إلى العراق "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2014.

49.عبادي، صالح مهدي، "استراتيجية الاقراض ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على معدل البطالة في العراق (دراسة تطبيقية من 2003 – 2015)"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2019.

50.عبد، رسول عيسى مهدي،" واقع التمويل الصغير ودوره في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بعد عام 2003 "، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2017.

51.عبد الحكيم، عمران،" استراتيجية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة) "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيله، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، 2006-2007.

52.عبد الحكيم، عمران– العربي، غزي محمد، "برامج التمويل الاصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة المسلية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، لم تذكر سنة النشر.
53.عبد الحميد، كحل الراس– زهير، كرداي، "الادارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2004 -2005.
54.عبد الكريم، علي فريد، "مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ,2012.
55.عبد الوهاب، سماح، "البطالة في المجتمع الحظري للقاهرة الكبرى"، جامعة القاهرة، كلية الاداب، لم تذكر سنة النشر.
56.عبدو، عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج خضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ،2008-2009.
57.عبيس، رائد خضير، "المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع أشاره خاصة للعراق "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2014.
58.العجب، محمود حسن عز الدين،" أثر السياسات النقدية والتمويلية على التمويل الزراعي (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في المدة من 1995 – 2004 "، رسالة ماجستير، السودان، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2007.
59.العجيلي، مثنى زاحم فيصل، "تأثير حاضنات الاعمال في تحقيق متطلبات ريادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2012.
60.عفاف، علومي،" دور البنوك التجارية في تمويل قطاع المقاولة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية ،2015-2016.
61.عقل عدنان روحي، "العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة "، رسالة ماجستير، فلسطين، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، 2010.
62.عكاش، أية – دأوادي، فاطمة الزهراء،" رأس المال المخاطر كإلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشركة SOFIU N) "، المشاركة في فعاليات المتلقي الدولي، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بو ضياف – المسيلة، 2016.

63. عـلال، زليخـة– ليمـان، كميلـة،" دور التمويـل الـذاتي فـي دعـم الهيكـل المـالي لمؤسسـة اقتصـادية (دراسـة حالـة مطـاحن مرمـورة -قالمـة) "، رسـالة ماجسـتير، الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014 -2015.
64. عـلاوي، سيماء محسن،" دور المصـارف التجاريـة فـي تفعيل عمل النظـام المـالي فـي العـراق للمـدة (1992 – 2007) "، رسـالة ماجسـتير، جامعـة بغـداد، كليـة الادارة والاقتصاد، 2010.
65. علي، هدى عبد الرضا، "دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلفة التحول "، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2009.
66. غانم، محمد مصطفى، "واقع التمويل الاصغر الاسلامي وأفاق تطويره في فلسطين (راسة تطبيقية على قطاع غزة) "، رسالة ماجستير، فلسطين، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، 2010.
67. غياط، شريف – بوفلفل، سهام، "إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع ايضاءات على تجارب بعض الدول "، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة 8. ماي 1945 – قالمة، لم تذكر سنة النشر.
68. فـايزة، بوداليـة،" دراسـة مصـادر التمويـل فـي المؤسسـة الاقتصـادية (دراسـة حالـة المؤسسات الوطنية لتحقيق وتيسير الصناعات المترابطة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية، جامعـة عبـد الحميـد بـأديس مسـت غـانم، كليـة العلـوم الاقتصادية والادارية وعلوم التسيير، 217 – 2018، ص 30 -31.
69. الفتلاوي، حيدر مجيد عبود، "اهمية تخطيط القوى العاملة في خفض معدلات بطالة الخريجين في العراق مع أشاره خاصة إلى جامعة الكوفة"، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، لم تذكر سنة النشر.
70. فراح، رانده، "مصادر التمويل الحدّيث وإثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ام البواقي) "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، 2013 – 2014.
71. فرحان، محمد عبد الحميد محمد،"التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لاهم مصادر التمويل)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والصرفية ،2003.

72.القواسمة، ميسون محمد، "واقع حضانات الاعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ،2010.
73.كمان، مطهري، "دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنك بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري) "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة وهران، 2011 – 2012.
74.كنفوش، محمد، حويله، ايمان، "تمويل الاستثمارات "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة سعد حلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التسيير، 2004 – 2005.
75.لشامي، يحيى احمد جمعة ،"الاستثمار في المصارف الاسلامية وتطبيقه في قطاع غزة "، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الازهر غزة، كلية ا، ص 29-30.لشريعة ،2016.
76.محمد، حوراء جاسم،" أثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة دراسية للمدة 1990 – 2012) "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
77.المحلاوي، هناء عواد حسين،" ديوان الرقابة المالية الاتحادية في تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي العراق على المصارف الخاصة "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية، 2016.
78.مدفوني، بديعة ،"الرقابة البنكية كأداة لمواجهة المخاطر البنكية في ضل اتفاقية بإزال – دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2012-2013.
79.المعموري، عبد الرسول جابر ابراهيم، "العلاقة بين الخصخصة والبطالة في بعض الاقتصاديات النامية (1990 – 2005) "، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2008.
80.المفردي، ثورة صادق حمادي، "تحليل بعض صيغ التمويل في المصارف الاسلامية مع التركيز على صيغة التمويل بالمشاركة "، دبلوم عالي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006.

81. المللي، قمر،" المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا "، رسالة ماجستير، سوريا، جامعة دمشق، 2015.
82. الموسوي، أيهاب علي دأود،" (أمكانية الافادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق) "، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2017.
83. نبيلة، عليان، "الدور التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة العقيد محمد الحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، 2014 – 2015.
84. نور، نويرة،" دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، جامعة محمد بوفيان، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،2017-2018.
85. هميأتي، حسناء -معلم، رميساء، "القرارات التمويلية الاستراتيجية في تعظيم قيمة المؤسسة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز والتلفاز "، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العربي التبسي – تيسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، 2016 – 2017.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1. البكاء، حيدر عبد المطلب ،"مبررات قانون المصارف الاسلامية في العراق والافاق المستقبلية "، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد من خلال الموقع الالكتروني :http www.doudesk.coom.
2. الجنابي رائد خضير كاظم، "دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق "، من خلال البريد الالكتروني Email: raged. kazem@uokfa.edu.iq
3. الحرمى، موزه،" اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة "، دائرة التنمية الاقتصادية، 2009، أو من خلال الموقع الالكتروني. WWW .economic .rack .age
4. الربيعي، فلاح خلف،" تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي "، جامعة عمر المختار، كلية الادارة والاقتصاد، لم تذكر سنة النشر او من خلال البريد الالكتروني http: //more. up .uni.menchen.ed.

5. الدعمي، هدى زوير – احمد باهض تقي، "البطالة في العراق راهناً والاثار المترتبة عليها "، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، لم تذكر سنة النشر او من خلال البريد الالكتروني WWW. Ert @ Gmail. com
6. خليل، عبد الرزاق،" دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية "، جامعة الاغواط، أو من خلال البريد الالكتروني .name. Able @ Gmail. com
7. الربيعي، فلاح خلف، "دور مؤسسات الكفالة في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة "، جامعة عمر المختار، كلية الادارة والاقتصاد , 2008 أو من خلال الموقع الالكتروني.http: // more. up .uni.menchen.ed
8. رزدق، احمد عبد الرحيم – بسيوني، محمد سعيد،" مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية "، جامعة بنما، كلية التجارة، أو من خلال الموقع الالكتروني .WWW. Puff. Actor
9. عوادة، خالد روكان، "دراسة تحليgdm لواقع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي 2003 "، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، لم تذكر سنة النشر من خلال البريد الالكتروني .k-ktr2000@yahoo.coom .
10. دأود، ابتهال محمد رضا، "الاقتصاد العراقي لبعد عام 2003 والافاق المستقبلية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد "، لم تذكر سنة النشر او من خلال البريد الالكتروني .WWW. Abate. ER. UK.
11. كيه جي صباح استيقان،" اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية "، بغداد، 2008، ونشر هذا الكتاب من خلال شبكة الانترنيت. sab. Kick. Hatch. Googiepages. com
12. المقداد، طارق احمد،" أدارة المشاريع –الاساسيات والمواضيع المعاصرة (ادرة المشاريع)، 2010 – 2011 "، أو من خلال البريد الالك تروني WWW. Abate. Co. UK.
13. يوسف، محمد محمود عبدا لله،" اليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نمإذج من التجربة المصرية "، مصر، القاهرة، كلية التخطيط العمراني والاقليمي، لم تذكر سنة النشر او من خلال البريد الالكتروني Mmyoussif@yahoo.com

Abstract

Funding is one of the problems facing small enterprises, especially developing countries. The reason for this is the weakness of the banking and financial sector and the services it provides to these projects, and among these reasons is the high interest rates, the failure to benefit from credit facilities and the complicated conditions for obtaining loans because the owners of small enterprises do not have adequate guarantees. Required by banks in return for the loan and the high level of risk of these projects and their inability to offer shares in the financial market as a result of the conditions for entering the stock exchange, which are only available in large projects In addition to the absence of banking awareness among some manufacturers and merchants, which makes them more reluctant to deal with banks due to their lack of knowledge of the laws and regulations of banks, which forces them to resort to other parties to borrow, including middlemen and moneylenders, at high interest rates, and this leads to an increase in the burden of financing.

As a result, the need to develop new financing options and alternatives for the owners of these projects has become necessary and important to enable them to overcome the obstacles that hinder the work, growth and development of these projects, as well as work on the revitalization, development and development of this important sector to contribute to the task of reviving the national economy, and small projects are important strategies It is followed in most countries of the world and has achieved significant success in these countries Therefore, we worked through this research to define the concept and importance of these projects in addition to the standards adopted in defining their concept, as well as the problems and obstacles that impede the growth, development and development of these projects as well as their developmental role in reviving the Iraqi economy, and referring to the mechanisms used to support and develop these projects in order to activate their role In solving many of the problems that the Iraqi economy suffers from, the most important of these problems are unemployment, poverty and slowing economic growth.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

The financing policy of small projects and their role in addressing unemployment in Iraq

A Thesis submitted by the student

Linda Ali Hussein Kazem

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

supervision

.Assistant Professor Dr

Muhammed Naji Muhammed

1442 AH 2021 AD